وجهاء الشيعة الجدد

نقد للمسيرة والرؤية السياسية

د. حمزة الحسن

دار الملتقى

د. حمزة الحسن
وجهاء الشيعة الجدد
دار الملتقى

وجهاء الشيعة الجدد

نقد للمسيرة والرؤية السياسية

د. حمزة الحسن

دار الملتقى

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

فهرس محتويات الكتاب

مقدمة 5

الشيعة في السعودية بين منهجين 7

التمايز عن السلطة السعودية 19

ألف باء النضال: مقاطعة النظام 27

التيه السياسي، وتداعيات «اغتيال» المعارضة 37

الشيعة وغياب القيادة المسؤولة 51

منجزات 15 عاماً موادعة 67

الشيعة وعبث الدعوة لمفاهيم «وطنية» 83

حل سياسي «سعودي»، أم ديني «وهابي»؟ 111

المشكل الشيعي والخلاف حول توزيع الثروة 127

أوهام (التعايش) مع النظام والوهابية 149

مقدمة

لسنوات طويلة لم يُقتحم فضاء الوضع الشيعي السعودي الداخلي فيما يتعلق بالشأن السياسي، فيكتب فيه بالعلانية رغم إلحاح الحاجة لقراءة الحالة الداخلية وتصويبها. فالعلنية غير محبّذة عند كثير من الناس، وكأنها كشف للعورات أو نشر للغسيل السيء على وجه الملأ، أو هو إثارة لفتنة داخلية.

كما أن العلنية في طرق موضوع كهذا، قد تلامس بعض الأشخاص الذين ينظر اليهم بشيء قليل أو كثير من الإحترام، وبالتالي كان أي تطرّق للموضوع سينظر إليه وكأنه تسقيط للأشخاص أو محاكمتهم، في حين أن الغرض ليس الأشخاص بل قراءة التوجهات ومحاكمتها.

ومن المسائل التي منعت الكثيرين من الكتابة وتوجيه النقد الداخلي، أن العلنية في الطرح قد تُفسّر وكأنّها صراع مع أشخاص، أو من أجل قضايا شخصية، أو أن المراد منها إيجاد صراع داخلي لا يفيد إلا السلطة الظالمة.

زد على ذلك كان هناك مبرر مهم وهو أن الساحة الداخلية كانت مندفعة باتجاه «أحلام» لم تؤسس على أرض صلبة، فكان لا بدّ من

الإنتظار ريثما تتبخر بنسبة معقولة، حتى يتيح ذلك التبخّر هامشاً معقولاً أيضاً من الحرية في النقاش.

ولهذا السبب بالتحديد، تم تأجيل نشر العديد من الكتابات والكتب.

الآن هناك شيء من التحرّر في الحديث، إذ لا يوجد هنالك مشروع سياسي - بوصفهم - يخشى الإضرار به، ولا هنالك منجز أمامنا يُخشى عليه من الطيران بأجنحة سماوية، ولا الطريق أمام الشيعة في السعودية لتحصيل حقوقهم واضحة، فجاء هذا الباحث أو ذاك الكاتب ليلقي عليها الغَبَش والظُلمة.. كما لا يستطيع أحد أن يقول كما هي العادة بأن تصرفات فلان أو علان كانت سبباً في «تضييع فرص» عظيمة كانت قاب قوسين أو أدنى من اليد فجاء من جعل الطائفة الكريمة تخسرها.

ما يراد طرحه في هذا الكتاب لا يعدو مسائل متداولة منذ زمن بعيد في الدوائر المغلقة، وفي جلسات المشايخ والناشطين السياسيين في المجتمع، وبين الكتاب والمثقفين، ربما ولسبب أو آخر لم يكن بمقدور أكثرهم الإفصاح عنها، أو الكتابة حولها، أو تنوير المجتمع بها، أو مجرد طرحها بشيء من الشفافية والصراحة.

ما يتضمنه الكتاب من نقد يكشف في جانب من الجوانب مدى صدق إيماننا بمفاهيم مثل: احترام الرأي الآخر، القبول بالتعدد في الآراء، وغيرها، فموضوعات الكتاب في مجملها تقدّم رأياً وتحليلاً ولوناً ورؤية وصورة أخرى، علّها تفيد في تعديل مسار الطائفة ونضالها السياسي لتحقيق ما تصبو إليه.

الشيعة في السعودية
بين منهجين

إزاء السؤال المتكرر: ماذا أنجزنا وحققنا كطائفة وفق توجّه القائلين بـ «التواصل مع السلطة» واعتماد طريقة «الموادعة» معها، يطرح أصحاب هذا التوجّه سؤالاً مقابلاً: وماذا أنجزنا وفق توجّه ومنطق القائلين بضرورة المواجهة «والمعارضة» للسلطات القائمة؟

نحن هنا، إذن، أمام توجهين «أو خيارين، نقول ذلك تجاوزاً» واضحي المعالم، يمكن للجميع أن يناقشوهما، بأثمانهما وإنجازاتهما وآفاقهما.

هما توجهان «مجرّبان» أي تم تجريبهما طيلة تاريخ الشيعة في البلاد منذ احتلال آل سعود عام 1913م. أي أننا لا نتحدث عن شيء مجهول الهوية، ولا هما طريقتان مبتدعتان تاريخياً في العمل، لا على مستوى الطائفة في البلاد، ولا على مستوى الأمم والشعوب منذ فجر التاريخ. بيد أننا نذكر بما يلي:

أولاً، إن القائلين والمنظرين لـ «التواصل مع السلطة» مع استبعاد خيار المعارضة اليوم، كانوا هم أنفسهم ينظرون لـ «خيار المعارضة». وبالتالي فإنّ عليهم قبل غيرهم تبرير التحوّل

الدراماتيكي الجوهري الذي طرأ فجعلهم يتنقلون من «خيار مقاوم» الى «خيار موادع». لم يكن التحوّل من توجه الى آخر عملاً تكتيكياً، ولم يتم بصورة تدريجيّة، ولا بناء على معطيات متساوقة مع تطور على واقع الأرض في العلاقة بين الحكومة والطائفة الشيعية، بل كان أشبه ما يكون بـ «انقلاب» في التوجّه، لم تعرف الغالبية الساحقة من المواطنين الشيعة تعرف دوافعه ومبرراته وأهدافه حتى الآن.

هذا «الإنقلاب» في التوجّه بحاجة الى شرح ممن قام به وتبنّاه، خاصة وأنه جاء في وقت صُنّفت فيه الحركة السياسية المعارضة بأنها في أوج قوتها، وأنها كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق تحوّل جذري في واقع الشيعة من خلال «الحوار» الذي تم مع السلطة عام 1993م. فلماذا جاء الإنقلاب في وقت كانت فيه كل المؤشرات تفيد بأهمية المعارضة وعملها وضرورة مواصلته؟ مالذي دفع دعاة التواصل والإقتراب والموادعة للسلطة أن يتحولوا من نهج واضح قادر على تحقيق منجز تاريخي الى توجّه آخر؟!

لو كان من يؤمن بهذا التوجّه لم يمارس المعارضة، ولم يع دورها وأهميتها، ولم يشارك فيها أو يساهم في قيادتها، لكان الأمر مقبولاً. ففي كل المجتمعات في العالم هناك من لا يعتقد بأهمية المقاومة والممانعة والرفض للظلم عبر الإحتجاج السياسي والإعلامي وحتى المسلح، ومثال ذلك الوجهاء القدامى الذين تراجع البعض منهم عن مواقفه في آخر الأمر، وأقرّوا بأن توجه

المعارضة هو الخيار الوحيد الباقي أمام الطائفة، وقد أوصلوا يومها (أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية الماضية) آراءهم وتوجهاتهم بل ونصائحهم. فلماذا لم يأخذ أصحاب المعارضة بالأمس ذلك بعين الإعتبار، بل وينقلبوا على أنفسهم فيقوموا بتبديل دورهم واحتلال موقع الوجهاء القدامى الذين تغيّر بعضهم، ونصحوا فما نفع النصح، حسبما أعلم وما هو متوفر من وثائق؟!

هذه الأسئلة يجب أن يجاب عليها أولاً، لأننا قد لا نكون أمام اختلاف بين وجهتي نظر، بل قد تكون المسألة أعقد من ذلك!

من المفترض أن (يفنّد) أولئك المعارضون الذين غيّروا منهجهم بشكل كلي توجههم المعارض القديم ويبينوا مواقع خطئه ومبررات عدم فائدته، وعليهم بعد ذلك أن يقولوا للمواطنين أن ما كانوا يقومون به كان خطأ، وأنهم يعتذرون لهم: للشهداء والمعتقلين والمشردين ولكل ما ألمّ بأبنائنا وإخواننا وأهلينا من مصائب ولازال، لأنهم قادوا الجميع في طريق «الخطأ» إن كان هذا رأيهم في المعارضة.

وتالياً، عليهم إقناع الجمهور الشيعي مجدداً بأن يثق بهم مرة أخرى في هذا التوجّه الجديد «لم يعد جديداً» المقترب والموادع للسلطة، ولماذا يكون هذا التوجّه أصوب من غيره، رغم أنهم كانوا يعترضون عليه فيما مضى، فما هي الإيجابيات التي يحملها، وما هي الضمانات أن هذه الطريق ستحقق ما لم تحققه الأولى، من خلال تبيان نتائج التجربة التي يدعون إليها، والتي مضى عليها الآن

خمسة عشر عاماً، فضلا عن تجربة من رأى رأيهم فيما مضى من عقود؟

بل وعليهم أن يشرحوا للناس لماذا عليهم استبعاد آيات الجهاد ونصرة المستضعفين والهجرة من أجل الدفاع عن الحق والإستنفار والإعداد للقوة وغيرها، والتي كان يرددها هؤلاء على مسامع المواطنين، ليستبدلوها بنصوص وقصص من السيرة يراد إقحامها قسراً على الواقع الحالي كبديل «وليس للتكامل» مع النهج الماضي المعارض؟!.

ثانياً، قد يعترض أحدهم فيقول بأن عمل المعارضة في القديم صحيح، وأن الموادعة حالياً صحيحة أيضاً، وأن الذي حدث هو مجرد «تغيّر في المرحلة» استدعت تقديم توجّه على آخر، وأنه إذا استدعى الأمر وثبت خطأ التواصل وموادعة السلطة وأنه غير مفيد للطائفة الشيعية، فإن أصحاب هذا التوجّه سيعودون مجدداً الى المعارضة!

رائع جداً!.

إن هذه المظلّة «تغيرات المرحلة» تعني أنها حدثت ووجدت فاستدعى التغيير في التوجه. أي أن تبديل الموقف لم يكن مبنياً على أمور افتراضية «سـ» تحدث في المستقبل، ولا على آمال «سـ» تتحقق في المدى المنظور. فهل كان الأمر كذلك عشية «الإنقلاب» في التوجه في التسعينيات الميلادية الماضية؟!

ما هو كنه الظروف السياسية وغيرها، كما ظروف السلطة

السعودية، التي شكلت علامة في «تغيّر المرحلة» فاستدعى إزاءها أو مقابلها تغيير «الإستراتيجية» بشكل حاد باتجاه موادعة السلطة؟!

لم يكن شيئاً من هذا قد حدث أبداً ليبنى عليه ذلك «الإنقلاب» الكبير، الذي يستدعي حلّ الحركة السياسية لنفسها والتخلّي عن العمود الفقري لقوّتها. لم يكن قد حدث تغيّر جوهري يومئذ في توجّه السلطة لا على صعيد الشيعة، ولا على الصعيد السياسي المحلي، ولا على صعيد المؤسسة الدينية. كما لم تكن هناك من تغيرات في الظروف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالوضع الداخلي، يمكن معها تبرير «الإنقلاب» الحاد في التوجهات.

نعم.. كان يمكن إطفاء «محرّك السيارة» لبرهة من الزمن إن كان هناك غبش وعدم وضوح في الرؤية، ريثما تتوضح الأمور، وليس استباق الأمور بـ «اقتلاع المحرك» والتوجه الى الخلف «مشياً على الأقدام»!.

نعم.. تغيّرت الظروف السياسية بعد أحداث سبتمبر 2001، وكان الأجدر بها أن تحفّز الناشطين السياسيين باتجاه المعارضة لا الموادعة. فالنظام كان في حالة ضعف، وقواه السلفية العنفية صارت موضع اتهام في الداخل والخارج، وكان الوضع الإقليمي يمثل فرصاً تاريخية لممارسة المزيد من الضغط والعمل السياسي المباشر لتحصيل حقوق الشيعة. ولكن الذي حدث، هو أن تلك الأحداث وما تلاها «سقوط صدام، وانتصار حزب الله في لبنان وغيرها» لم تجر الإستفادة منها، ومثلت فرصاً ضائعة للشيعة،

بحيث يمكن التأكيد بأن التسعينيات الميلادية الماضية لم تشهد «تغيراً في المرحلة» تستدعي تغيير النهج المقاوم والإنقلاب عليه، وأن فترة ما بعد أحداث سبتمبر أكّدت أهمية ذلك النهج المعارض، بينما وجدنا في الفعل عكس ذلك، أو تبين عدم قدرة نهج الموادعة على استثمار التطورات السياسية لصالح تحسين وضع الشيعة.. فلما مرّت المحنة عن النظام، إذا به يستأسد على الجميع محاولاً افتراسهم كما هو حاله الآن مع الشيعة ومع جميع المواطنين!

أما مسألة عودة أصحاب رأي الموادعة والتواصل مع السلطة عن توجههم إذا ما ثبت أنه خطأ، فهذه وإن كانت غير مستحيلة، إلا أنها صعبة جداً، وكلّما مضى الزمن على أصحابها، كلّما صارت عودتهم أبعد عن التحقّق.

فمع افتراض النيّة الحسنة فيهم، فإن هذه الطريق قد جرّبها كثيرون من قبل، ولم يستطيعوا العودة عنها، وكل ما أمكن أفضلهم وأصفاهم نيّة فعله هو التعاطف مع توجه المقاومة والمعارضة دون الإنفكاك عن توجهه والتوقف عنه.

ثم إننا نرى اليوم أن أصحاب هذا التوجّه الموادع ـ وربما الممالئ للسلطة ـ يغوصون فيه أكثر فأكثر، ولا نلحظ أية نيّة للمراجعة، بحيث أن المراقب العادي يستطيع أن يقول اليوم بأن أصحاب توجه الموادعة أقرب الى السلطة مما كانوا عليه قبل سنتين مثلاً، وأنهم قبل السنتين كانوا أكثر التصاقاً بنهج النظام مما كانوا عليه قبل خمس سنوات مثلاً، وهكذا.. ما يعني أن المسألة ليست

مرهونة فقط بحسن النيّة والرغبة ـ في حال تحققهما ـ وإنما في رهانات خاصة تحول دون تغيير النهج.

لم نرَ إشارة ولو صغيرة حتى الآن تفيد بالمراجعة والتراجع.

قد يقال بأن هذا النهج صائب حتى الآن، فلماذا التراجع عنه؟!

إذن، فليشرحوا ويوضحوا فوائد هذا النهج وما حققه حتى الآن، بحيث يمكن للجمهور فهم مبررات الإستمرار فيه. لا أن يقال بأنه سيحقق في المستقبل شيئاً ما، لأن 15 عاماً كافية في تقييم التجربة.

وقد يقال ـ وقد قيل مراراً وتكراراً ـ بأن التحوّل عن توجّه الى آخر «ليس لعب أطفال بحيث نغيّر بين ساعة وأخرى موقفنا!» كما كان يردد أحدهم. وفعلاً هو ليس كذلك!، وقد كان هناك من يلتمس بعض العذر لأصحاب هذا التوجه قبل أن تتوضح معالم نتائجه «المجهولة لديهم!» في العامين الأولين لتجربته، أما الآن فلا عذر، إذ كما تمت تجربة خيار المعارضة المباشرة 15 عاماً وجرى تحولهم عنه ـ بل والإنقلاب عليه دونما مبرر ـ فمالذي يمنعهم إن كانوا صادقين من الإنقلاب على توجههم الموادع بعد 15 عاماً من تجربته مع وجود مبررات لذلك؟. لا ننس أن أحد رموز التوجه الموادع قال بعد عودته للبلاد وفي محفل شبه عام، بأن على الجمهور الصبر وأن يعطيه الفرصة لخمسة عشر عاماً أخرى، ليجرب هذا النهج ولكي يؤتي أُكُله.

وقد يقال أيضاً وأيضاً، أن المعارضة السياسية المباشرة «تزرع الزرع» وأن الموادعة والتواصل مع السلطة يوفران شرائط «حصاد الزرع».

أيضاً، على من يؤمن بهذا القول أن يعدّد لنا ناتج ما حصده من ثمار للطائفة. ثم إن الحصاد «المستمر» لو كان هناك من حصاد، بحاجة الى «زرّاع مستمرين في الزراعة» ولا يمكن لأحد أن يقوم بفعل الحصاد دونما وجود زرّاع، فمن الذي يزرع اليوم، إن كانت واجهة الشيعة متخصصة في الحصاد «حصاد ماذا»؟!

ثم إذا كان هنالك من زرّاع حقيقيين، أليس من المعيب أن يحصد البعض زرع غيره، ثم لا يهب الحصاد الى الزارع، أو حتى يشير إليه بفضل؟.

هذا كلّه يفترض وجود زرع، مع أن من المؤكد أن هناك «مناجل» كثيرة مستعدة لعملية الحصاد لنفسها، دون وجود الحصاد نفسه.

ثالثاً، من المؤسف أن يكون هناك جدل في الأساس حول المفاضلة بين توجهين، أحدهما يقول بضرورة الدفاع عن النفس عبر مقاومة الظالم وظلمه، وآخر يقول بموادعته والإنفتاح عليه تحقيقاً لذات الغاية. مؤسف حقاً أن يكون النقاش في البديهيات. في أي سيرة في التاريخ تنازل طاغ عن طغيانه بدون مواجهة ومقاومة؟ وفي أي عرفٍ أو دينٍ أو شرعة أرضية تجد تجاوزاً لبديهية حق المظلوم «بل واجبه» في مقارعة جلاديه ومضطهديه؟ وهل وجد في التاريخ القديم والحديث أن حصل شعب مظلوم على حقّه دون أن يقاوم ويدافع عن نفسه؟ بل هل من المنطقي أن تجد أحداً في الخارج يدافع عن شعبٍ لا يبدأ بالدفاع عن نفسه؟ أو يدافع عن شعب يدين

متصدرو واجهته الصرخات التي تنطلق ضد النظام على ما يفعله بشعبه؟!

وهل هذا من سيرة المسلم أن يقبل بالجور، ويستبدله بالركوع والإنحناء؟ هل من سيرة الشيعي في بلادنا وفي بلاد غيرنا أن يمتدح ويثني على جلاديه ويرى شرعيتهم وضرورة الولاء لهم؟

سيقول لنا بعضهم: إن التواصل مع النظام وموادعته جزء من المقاومة! والجهاد! والدفاع عن الحقوق! ولا مانع لديهم من الإستناد على سيرة بعض الأئمة، وإسقاطها على الوضع القائم، مثلما فعلوا من قبل ولكن بصورة عكسية حين كانوا يركزون على الحسين وثورته وشهادته. فالتراث الإسلامي والشيعي أصبح مجرد ملعب كبير، يستطيع اللاعب فيه أن يغير أفعاله الى نقيضها، ومن ثم استلال شيء من التراث لتعضيد موقفه يميناً أو يساراً كلما تطلب الأمر ذلك. وإذا كان القرآن حمّال أوجه، فما بالك بالتراث الشيعي الضخم الذي يتعرض لمذبحة بحيث يقطّع اليوم بالسكاكين خدمة للفعل ونقيضه إن تطلّب الأمر؟

نعلم أن توجّه «الموادعة» يمثل الأسهل والأسلم، وكثير من الناس لا يريدون أن يدفعوا ثمن التغيير سجناً وتعذيباً وتشريداً ومنعاً من السفر وطرداً من الوظيفة وغير ذلك. هذا من طبيعة البشر جميعاً، فالمواجهة والمقاومة مسألة صعبة على النفس لا يقتحمها إلا الأقليّة الطليعية المضحية بنفسها، وقد تتزايد الأقلية في ظروف

معيّنة فتصبح خيار الأكثرية، بحيث يصبح كل الشعب مقاوماً ومستعداً لدفع ثمن تغيير واقعه.

لكن الأكثرية حتى وإن تلكّأت في دفع الثمن تبقى متعلقة بخيار المقاومة، وهي تتمنّى أن يقوم بالمهمة بعض الشعب، وهي مستعدة حسب الظروف للدعم المعنوي والمادي مثلاً. أي أنها تسعى لأن تكون في الخلف لا في الطليعة.

وهذا هو الفرد الشيعي اليوم يتحدث عن جهة ما تمثله وتدافع عنه وتواصل المواجهة والمقاومة لسياسات آل سعود التمييزية ضده، دون أن يعني ذلك أنه مستعد بالضرورة لأن يأتي في المقدمة، ولكن هذا أيضاً لا يعني أنه لا يريد أن يقدم دعماً من نوع ما.

ولقد رأينا في شعبنا كل الخير وكل الدعم للمعارضين. لقد قدّم أبناء شعبنا أموالهم وأبناءهم ودعاءهم وكانوا معهم بقلوبهم وعقولهم. النساء بعن حليهن، والرجال باعوا ما يمتلكونه خدمة لقضية مواطنينا، والجميع اعتبروا أولئك المعارضين ممثلين حقيقيين لهم ولآمالهم وتطلعاتهم. فكيف تم التخلّي عن كل هذا؟ وكيف يطيب لمن يضعوا أنفسهم قادةً لمثل هؤلاء أن يقولوا لهم: «ما ضربنا أحداً على يده» حين يطالبهم مواطنونا بتحمل مسؤولياتهم تجاه من كانوا يوماً رافعة لمكانتهم، ومساعداً لهم في معارضتهم؟ أهذا جزاء شعبنا أن وثق وقدّم وضحّى؟ أهذا هو الشكر وردّ الجميل؟! أهذا تصرف قادة أم تصرف انتهازيين نالوا مبتغاهم في مكان ولدى جهة أخرى؟!

حتى لو قيل اليوم تبريراً ـ وهو ليس صحيحاً ـ بأن الناس يميلون الى الموادعة أيضاً، فإن السؤال: بماذا يختلف القادة عن عامة الجمهور؟ أليس في رؤيتهم وشجاعتهم وممارستهم دور القيادة، فلماذا لا يقودوهم في الإتجاه الصحيح ـ إن كان الأمر كذلك، وهو ليس كذلك؟ لماذا لا يحفزوهم على النضال والصبر في طريق ذات الشوكة؟! وهل يجب أن تستغرب فئة ما توادع السلطة وتبرر لها، أن يكون بعض الجمهور مصدوماً بتوجهاتها وانقلابها على تراثها وماضيها، وبعض آخر يوادع السلطة ويتنكب عن مقاومتها ويعمل مثلما تعمل الجهة المتصدرة لقضيته؟!

* * *

التمايز عن السلطة السعودية

كيف هي العلاقة بين الشيعة كمجتمع وبين حكومة آل سعود؟

هذا سؤال بديهي، وجوابه بديهي، ولكننا بحاجة فيما يبدو إلى العودة إلى البديهيات والأسس الأولى حتى يمكننا فهم واقعنا والتفكير لمستقبلنا.

لو وجهت هذا السؤال إلى أية جهة سياسية أو بحثية أو حقوقية في العالم مهتمة بشؤون الشرق الأوسط لأجابتك بأنها «علاقة سيئة» وأن الشيعة فئة مضطهدة يجري التمييز الطائفي عليها بشكل منهجي. هذا لا نقوله نحن في توصيف علاقتنا مع آل سعود فحسب، بل وتقوله أيضاً حليفة آل سعود «أميركا» في تقارير خارجيتها السنوية، وتقوله كل المنظمات الحقوقية في تقاريرها، ويقوله الباحثون والكتاب الأجانب الكثر في مقالاتهم وأبحاثهم وكتبهم.

كيف ستكون «وكيف يجب أن تكون» العلاقة بين المضطهِد «بكسر الهاء» والمضطهَد «بفتحها»؟ بالطبع هي ليست علاقة محبّة وألفة وولاء، بل علاقة عداء وصدام ومواجهة «وإن تمّ تلطيف

مظهرها الخارجي في السنوات الأخيرة القليلة ولكنها في جوهرها لم تتغير». ولو جاء أحدهم وقال لنا بأن آل سعود لا يكنّون لنا العداء ولا يضطهدوننا بالتمييز، وأنهم يعاملوننا كمواطنين وكمسلمين، وأنه يجب علينا نحن أن نغيّر علاقتنا بهم فنمحضهم الحبّ والولاء، على أمل أن يغيروا هم سياستهم تجاهنا، إن كنّا نرى أنها غير عادلة.. لو جاء احدهم وقال هذا الكلام: ماذا سيكون جوابنا؟

أليس: «بلّط البحر»؟!

كيف يمكن أن تطلب من الضحيّة أن تحبّ جلادها وتعلن الولاء له، وربما تعتذر إليه على ما فعله ذلك الجلاد بها؟!

هل هذا من العقل في شيء؟

هل نريد أن نحرّر أنفسنا من طغيان آل سعود بالمزيد من الركوع لهم، وتقبيل أكتافهم، والجهر على رؤوس الأشهاد بأننا «موالون» لهم، وأنهم لم يفعلوا شيئاً سيئاً لنا، بل غيرهم «مشايخ الوهابية»، أما هم فمصلحون، قلوبهم على شعبهم ونحن من الشعب ـ كما قال أحد منظري الوجهاء الجدد؟!

إذا لم نستطع تشخيص نوعية العلاقة بين الظالم والمظلوم، وبين الجلاد والضحيّة، وضيّعنا الفوارق بين مقاومة الإضطهاد وبين الإنحناء للطغاة، وفرّطنا بكرامتنا، هل يحق لنا كطائفة أن نتحدث في الأساس عن شيء نفصح عنه عادة بعبارة: أننا مظلومون، وأن لنا حقوقاً وأننا نريد المواطنة والإندماج عبر الحوار؟

وكيف نقنع الآخرين بأن لنا حقّاً، اذا كان الآخرون لا يرون فاصلة بيننا وبين رؤوس النظام، وإذا ما رأوا أننا نمتدحهم؟

إذا ما أُزيلت الفوارق والفواصل بين الشيعة كطائفة مضطهدة وبين النظام الطاغي، نكون بهذا قد «أزلنا مبرر وجود قضية للشيعة»، بل ومبرر مقاومة ظلم السلطات السعودية. أي عاقل يريد أن يصل إلى هذا الوضع؟

وأي قائد سياسي حصيف يرسل الرسائل الخاطئة إلى العالم وإلى جمهوره عبر الإلتحام بالنظام وسياساته والدفاع عنه؟

العالم ينظر الينا كجماعة مضطهدة، فإذا ما رأى من يتصدّر تلك الجماعة ملتصقاً بالنظام، فإنه سيأخذ انطباعاً ويشكل رؤية مختلفة عن الوضع.

سيرى أن النظام الطائفي قد تخلّى عن طائفيته، وسيرى أننا نعيش بكرامتنا وعزتنا كمواطنين متساوين مع الآخرين.

إن مثل هذا الفعل «التواصل مع النظام» وإزاحة الفواصل بينه وبين من يضطهدهم، يعدّ من أكبر المكاسب التي حققها آل سعود في تاريخ حكمهم لنا ولمنطقتنا.

لننته من هذه القصة، ونقول بأن العلاقة الطبيعية بين الطائفة الشيعية وآل سعود هي علاقة سلبية سببها اعتداء النظام علينا، وإننا نرى أن من يعتدي علينا يمثل «العدو» مادام عدوانه قائماً. هنا لا نكون أخطأنا. وعلى هذه القاعدة ـ اعتبار النظام المعادي لنا عدواً ـ يمكننا التفكير فيما نفعل: كيف نتخلّص من ظلمه وجوره، والتأسيس لمرحلة قادمة.

أما إذا اختلفنا في تقرير هذه البديهة، فلا أظننا نتفق على شيء بعدها. لأن عدم اعتبار الشيعة آل سعود ونظامهم عدواً، يلغي في الأصل وجود قضية أو مشكلة شيعية.

الوجهة التي اتخذها الشيعة للدفاع أو المطالبة بحقوقهم كانت - عدا في السنوات الأخيرة - صريحة بدون خداع أو نفاق، فهم لم يعتبروا آل سعود أسياداً لهم يوماً ما، ولم يجاملوهم إلا في الحدود الدنيا، ولم يقولوا بغالبيتهم الساحقة أنهم يوالون آل سعود. وهذا طبيعي من مجتمع يعاني الإذلال والإضطهاد الطائفي في أبشع صوره. لكن هناك من جاء لنا بمقولة أو زعم يفيد بأن الشيعة لا بدّ «أن يعلنوا ولاءهم للنظام ورموزه» كمقدمة لإصلاح وضعهم وأخذ حقوقهم، واعتبروا ذلك ولاءً واندماجاً وطنيين، وما هما كذلك، وتصوروا أنهم حين يفعل الشيعة مثل ما يفعل آخرون من النفاق، فإن النظام سيشعر بـ «الإطمئنان» وسيستعيد ثقته بالشيعة، إن كان قد وثق بهم يوماً ما.

كان ذلك أشبه ما يكون بمساومة، كنا ولازلنا نسمعها من رموز السلطة: أثبتوا ولاءكم للوطن - أي الولاء لهم - ثم طالبوا بحقوقكم! ولقد مضى على هذا القول او الزعم أو السياسة ردحٌ من الزمن، لا صدّق فيها آل سعود أن الشيعة يحبونهم ويوالونهم «وأنّى لهم أن يصدّقوا، ولذا لم يغيروا أياً من سياساتهم»، ولا الشيعة أنفسهم أخذوا بجدّ مزاعم من يتحدثون بالنيابة عنهم في مسألة الولاء لنظام طاغ بغيض.

لا . . نحن لا نوالي آل سعود ولا نحبهم، ولا نستطيع ذلك وإن حاولنا، لا نقدر أن نحبّ من يضطهدنا ويظلمنا، ولا يهمنا ما يقال عنّا بأننا عديمي الوطنية أو أن ولاءنا للأجانب، فهذا كلام سمعناه فيما مضى، ونسمعه في الوقت الحاضر، وسنسمعه في المستقبل أيضاً، ونحن نعرف من هو العميل وبائع الوطن وثرواته.

إن من واجب من يدافع عن الشيعة أن يصدق قومه، وأن يصدق نفسه، فهكذا نحترم أنفسنا ونجبر الآخر على احترامنا، لأن نبتة الولاء تزرع وتنمو بالصدق والعدل والإحترام، وآل سعود لا يمكن أن ينمّوا ولاءً صادقاً، بل هم بأفعالهم يصنعون لأنفسهم الأعداء، ويجمعون حولهم الكثير من المنافقين والأفاكين، ونحن كشيعة لسنا من هؤلاء، ولا نريد أن نكون.

من البديهي أننا في حالة صراع مع آل سعود وأياديهم، ولكن من المستغرب أن يزعم بعض من وضع نفسه موقع تمثيل «الضحايا» أن من يمثلهم يحبّون جلاديهم، ويدافعون عنهم.

نحن بحاجة إلى تأكيد «تعريف» أنفسنا كشيعة، كجماعة مضطهدة تسعى لنيل حقوقها، وتواجه النظام السعودي وتعتبره عدواً مباشراً لها. وبدون هذا التعريف:

- لا نستطيع تحديد ماهيّة قضيتنا.
- ولا نستطيع تحديد أهدافنا.
- ولا نستطيع تحديد كيفية تحقيق تلك الأهداف.
- ولا نستطيع حتى التمييز بين أصدقائنا وأعدائنا، ولا حتى بين

أنفسنا كضحايا وبين عدونا الجلاد. ولا بين من يخدم قضيتنا ومن يضرّها.

مرة أخرى: نحن بالمعنى السياسي: «أمّة»، والنظام «أمّة أخرى».. وقد سالت بيننا الدماء لسنين طويلة، وهناك جثث لضحايانا لم نعرف قبورها حتى الآن.

الفاصلة بيننا كبيرة، حتى لو جاء هذا أو ذاك وأرادا تمييعها، خاصة وأن ممارسات النظام لازالت على ما هي عليه، تبقي النفوس متحفزة، والحدود والسدود بيننا وبينه قاطعة.

وأية حركة أو قيادة سياسية تأتي أو تسعى للتصدي فإنها لا يمكن إلا أن تكون معارضة للنظام، أو لنخفف الأمر على البعض: «متمايزة» عنه، شأنها شأن مجتمعها الذي تدافع عن حقوقه. ولا يمكن أن تكون هناك حركة سياسية شيعية أو قيادة سياسية شيعية «متداخلة» مع النظام، أو «متماهية» معه.. في حين أن جمهورها في أغلبيته الساحقة «معتزل» للنظام السعودي و «معارض» له ولو بلسانه وقلبه. حينها لا تكون هناك قيادة أو حركة سياسية في الأساس.

لأن الحركة السياسية المدافعة عن مجتمع ما «الشيعة في وطننا مثلاً» شأنها شأن أي حركة تنشأ في ظروف صراع تاريخي طويل الأمد هي حركة (متمايزة عن) و (متعارضة مع) النظام. أي أنها جهة مختلفة عن النظام، بل هي «نقيض» لنهجه في جزئية أو كليّة. فإذا ما اقتربت شخصية قيادية ما أو حركة سياسية ما من النظام،

لغير الحاجة والضرورة الماسّة، ولبرهة خاطفة من الزمن، فإنها بحاجة إلى تبرير ذلك لدى جماهيرها، حتى وإن لم توقف نشاطها المقاوم «نموذج ذلك مثلاً، لقاء القيادات الكردية لصدام حسين بعد حرب 1991م من أجل استثمار هزيمة النظام الصدامي، فلما رأت أن ليس هناك من تنازلات، عادت إلى قواعدها دون أن تغير شيئاً من معارضتها». أما إذا أطالت الحركة أمد «الإقتراب» فإنها قد تتهم بـ «الممالأة»، فإذا زادت على ذلك فإنه قد يتجرّأ عليها من يتجرّأ ويعتبرها «عميلة».

الفصل الحادّ، بين الحركة السياسية ومجتمعها من جهة، وبين النظام الذي تواجهه من جهة أخرى، لا يترك مجالاً للتقارب. الحركة السياسية تستهدف فيما تستهدف إبعاد وفصل الجمهور عن السلطة وليس تقريبه إليها، بل على العكس: تقريبه إلى خط المعارضة وبرامجها، لتكسب شرعية الجمهور من جهة ولتنزعها من جهة ثانية عن السلطة. فكيف والحال عندنا أننا نشهد ديمومة غير منقطعة من التواصل مع النظام ورموزه، بل جرت ولازالت محاولات لتقريب المجتمع من السلطة، وليس العكس، وبدون مقابل أو تنازل من الأخيرة؟.

ترى ماذا سيبقى من قضية الشيعة لو نجح هذا المنهج؟

* * *

ألف باء النضال: مقاطعة النظام

مادام النظام ينظر إلينا بعين العداء، ويمتهن اضطهادنا، ومادامت العلاقة المفترضة به سلبية مثلما هي علاقة الضحيّة بجلاده.. فإن أول خطوات مواجهته: اعتزاله ومقاطعته. هذه بديهية أخرى في العمل السياسي.

«إعتزال» النظام وأدواته قوّة وسلاح للمجتمع الشيعي، و«الإقتراب» منه بلا تثبّت وبلا خطّة وبلا رؤية وبلا تحصين، وتحت أي مسمّى كان ذلك الإقتراب «التواصل، الحوار» وتحت أي زعم مثل: شرح وجهة نظر الشيعة، إيصال التظلمات الى المسؤولين «وكأنهم لا يعرفون شيئاً من هذا، أو لم يكونوا وراء هذا كله».. إن الإقتراب هذا خطر، وتخلّي عن سلاح مهم. المجتمع الشيعي صار اليوم مكشوفاً أكثر بعشرات المرات مما كان عليه الحال قبل عقدين مثلاً. فالتحصينات النفسية، والمناعة الإجتماعية، بدأت بالتكسّر، واستطاعت أجهزة المباحث أن تخترق مجتمعنا بأكثر مما حدث في أي وقت مضى، بل أن بعض مفاهيم السلطة أو المفاهيم المعينة لها تم استزراعها في عقول ناشئتنا.

السياسي الرشيد الذي يدافع عن حقوق الشيعة يفهم حقاً أن اعتزال النظام «ولا نقول اعتزال المجتمع في منطقة ما بنخبها الثقافية والفكرية والسياسية» سلاح حقيقي، والتخلّي عنه بدون ثمن، يعد في عرف السياسة جهلاً.

«اعتزال ومقاطعة» النظام «أصل» يفترض أن يكون سياسة «دائمة»، لأنه تحصين للذات من فيروسات السلطة، إلى أن تتغيّر الأوضاع: إما بإصلاح النظام السياسي ككل، أو بالتراجع عن السياسات الطائفية ضد الشيعة، أو بالإنفكاك تماماً عن هذه الدولة القائمة.

والإعتزال أو المقاطعة لم يوضعا للمساومة السياسية السطحية، ولا هما بالسلاح البسيط الذي يفرّط به من أجل وعد حكومي/ ملكي/ أميري كاذب، فما أكثر الوعود التي سمعها آباؤنا وأجدادنا، وسمعناها نحن أيضاً، وإذا استمرّ الحال فسيسمعها أبناؤنا وأحفادنا!

ثم بعد هذا فإن الأصل هو «المواجهة» مع الطغيان والطغاة والظالمين من قبل الفئة المظلومة المهمّشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً، وليس الأصل هو «التواصل والحوار» مع الطغاة. الحوار السياسي يأتي في النهاية. هو «الخطوة الأخيرة» التي تحصد الزرع بعد أن يتنازل النظام، وليس الحوار الى ما لا نهاية.

فإذا ثبت أن النظام لم يتراجع ولم يتنازل يتوقف الحوار وكل الإتصالات به، وتعود الأمور على حالها من التصعيد في العمل الشعبي والسياسي.

«الحوار مع آل سعود ليس مفتوحاً زمنياً»، ولا التواصل معهم «طريقة نضالية» كما يتصور البعض، ولا النظام يشعر ـ من جهته ـ بأنه تحت الضغط بهذه الوسيلة، بل يمكن القول بأن التواصل مع النظام والإقتراب منه قد لا يكون في الأصل «عملاً سياسياً» إلاّ في حال واحدة وهي أن تقوم المعارضة، وليس غيرها، بذلك، والى فترة زمنية ضيّقة، لا تتنازل خلالها عن عملها ولا أدواتها.

ولهذا نرى بصورة واضحة اليوم، كيف أن الإقتراب من النظام قد فرّغ العمل السياسي المدافع عن الشيعة وحقوقهم من مضمونه، كما نرى أيضاً كيف أن «المقتربين» يخسرون بسهولة شجاعتهم حتى في الجأر بالوجع والشكوى بعد أن فقدوا كل أوراق الضغط، وبعد أن سدّت الكوّة الوحيدة التي منها يتنفسون.

ولهذا ترى خطاب «المقتربين» أقرب الى الإعتذارية، وأقرب الى مديح النظام منه الى نقده «خادم الحرمين يتمتع بنقاء القلب، وصفاء الفكر، وصاحب نظرة ثاقبة ورؤية واسعة، وهو قريب من مشاكل الأمة. أو هو: صادق وقلبه على شعبه وفعل كذا، ودعوته لكذا كانت ممتازة ورائدة، وغير ذلك!». وهكذا، فمن يقترب من السلطة بلا وعي كاف وبلا نشاط معارض ضاغط، فإن عمله يتحول في النهاية الى التمسك بالتوافه من الأمور، ولا يبقى سوى إطار أو لافتة باهتة تقول: نحن ندافع عن حقوق الشيعة!

ماكنة التبشير بفوائد الإقتراب والتواصل مع السلطة لاتزال تتردد- وإن على خجل ـ بعد وصولها الى الطريق المسدود.

بالأمس كانت مقاطعة السلطة سلاحاً بيدنا كمجتمع أزعجت النظام كثيراً، واليوم يتم تعليمنا أولويات الولاء للنظام القائم، والبروتوكول السعودي الجميل! لا بل وزدنا أن علّمنا آخرين أن يترددوا على موائد اللئام، وصانعي مأساتنا.

اليوم يحرّضنا البعض بالقول أن مجتمعنا يجب ان ينفتح وأن يفك انغلاقه. على من ننفتح؟

أعلى آل سعود وأمرائهم، بحيث نعطيهم خبراً قبل أن نسافر، ونعلمهم بقدومنا بعد أن نأتي؟ نستقبلهم ونودعهم في المطارات، ونشرح لهم ما بنا فيستجيبون في «مجالسهم المفتوحة»؟. أننفتح على أناس لا يريدون أن يفتحوا بابهم ووجوههم لنا إلا في النادر وبعد الإلحاح وكأننا مجموعة من الشحاذين! وبعد الإستجداء يلقى لهم الكلام وتسلم الرسالة والسلام عليكم ورحمة الله، ولا شيء يتغير.

أهذا هو معنى الإنفتاح في عرف السياسة والإجتماع؟!

مضت سنوات طويلة أكثر من كافية لمراجعة نشاط الشيعة «السياسي تجاوزاً». أظن أن على كل الناشطين ممن يدعون الى التواصل مع السلطة أن يعيدوا تقييم المرحلة. فنحن صرفنا 15 عاماً قبلها «1978-1993» في المعارضة السياسية المكشوفة وأنجزنا شيئاً ما، قد لا يكون ضخماً ولكنه كان مفصلياً وهاماً. فليقل لنا دعاة الإقتراب والحوار مع السلطة «إن كان هناك من حوار أصلاً» ماذا حققوا حتى الآن في بعض رؤوس نقاط نقرؤها. ليقولوا لنا ماذا

أنجزوا في الخمس عشرة سنة الماضية، حتى نستطيع أن نقارن بين المنهجين من جهة، وحتى نستطيع من جهة أخرى معرفة ما إذا كان المجتمع الشيعي الذي يتعرّض لعملية «غسل دماغ» قد تقدم خطوة باتجاه تحصيل حقوقه، إما على قاعدة «المواطنة والإندماج» المزعومين، أو على قاعدة «الطائفة» المنكوبة بالتمييز الحادّ. لا نريد أن نقول بأنه لم تتحقق بعض المكاسب بتاتاً، ولكنها صغيرة بل قد تكون «تافهة» بالقياس الى حجم الخسائر والتنازلات التي قدّمها الشيعة والحركة المعارضة للنظام. وسوف نناقش موضوع «المنجزات» في صفحات قادمة.

نحن اليوم نعيش أذل أيامنا. لم يحدث أن تجرّأت السلطة علينا بمثل ما تجرّأت اليوم، حتى في عزّ المواجهة معها في الثمانينيات الميلادية الماضية. يكفيكم النظر لما جرى في موضوع القضاء، ولننظر الى ما يجري في الأحساء من قبل أميرها، ولنفتح الآذان كيما نسمع استهتار رموز السلطة البالغ بنا حين يتحدثون في مجالسهم ساخرين بما ينظّر له البعض من مفاهيم لا تغيّر حال الناس، وتشيع فيهم «الإنتظار» اللامسؤول.

لا تصدقوا القول بأن الإنفتاح على الآخر مفيد على إطلاقه.

هو مفيد ولكن ليس مع ال سعود، ولا مع معظم مشايخ الوهابية، ولا مع شخصيات تداخلت مع السلطة حتى صارت جزءً منها وإن بصورة غير رسمية. لننفتح على نظرائنا المضطهدين في جنوب البلاد وفي غربها وشمالها، ممن نتفق معهم على رؤية في

الدفاع عن النفس مقابل تغول أقلية طائفية تستأثر بخيرات السلطة وتحرم الجميع من أبسط الحقوق.

نعم.. نحن ندعو الى مقاطعة السلطة ورموزها، والإنغلاق على ذواتنا سياسياً حتى لا يزيد اختراق المباحث لنا، وحتى لا تتواصل عملية تشويه فكرنا، وحتى لا تضيع قضيتنا وراء الأوهام.

نحن اليوم بإزاء مرحلة أخرى جديدة، فلا يمكن أن يستمر ما يسمى بـ «الإنفتاح على السلطة» وتمجيد رموزها، وهو أمرٌ لم يفعله من قبلنا حتى أولئك «الوجهاء القدامى» منذ احتلال آل سعود لمناطقنا، من الذين كانوا يتهمون بالعمالة لمجرد ان التقوا مسؤولاً حكومياً، فما عدا مما بدا؟! ولماذا تصبح مصافحة الملك «فضيلة» اليوم، في حين كانت بالأمس تتطلب من أحدهم أن يأمر آخر بأن «يكسر رجله ويدخل المستشفى تفادياً لمقابلة الملك ـ فهد حينها»؟!

مالذي حول الرذيلة الى فضيلة. ومالذي حول «القطيعة» الى «انفتاح» و«شرعنة» للظلم الواقع على الشيعة؟! مالذي يدعو لمواصلة تخديرنا بمنجزات آتية من لقاءات الحكومة، طالما ثبت من خلال التجربة أن ثمر تلك اللقاءات متدن للغاية يكاد يكون صفراً.

كان يجب على الأقل: مقاطعة النظام واعتزاله بخيره ـ إن كان فيه خيراً ـ وشرّه.

هذا يمكن فعله، وهو أدنى من إعلان المعارضة المفتوحة. يمكن للموادعين اليوم أن يقولوا للجمهور الشيعي: نحن فشلنا ولم

نستطع أن نلغي التمييز القائم عليكم، ولا تحصيل حقوقكم، وأنتم أهلٌ للدفاع عن حقوقكم، دافعوا بالطريقة التي تعجبكم!

هذا أضعف الإيمان فيما يجب فعله.

للأسف فإن هذا الإقتراح «اعتزال النظام ومقاطعته» قد قدّم مبكراً المرة تلو الأخرى قبل نحو 13 عاماً لـ «بعضهم»، وتحديداً عام 1995 فصاعداً، ولكن لا حياة لمن تنادي. فماذا كانت النتيجة؟

النتيجة.. أننا قمنا بسنّ سنن باطلة، تعلّمها طلاب الوجاهة وحَمَلة البشوت، فزاد عدد المسارعين الى موائد الأمراء والمسؤولين، في حين ما كان أحدهم أو أمثالهم ليجرؤ على فعل ذلك في سنوات ماضية، إلا إذا كان مستعداً للعزل الإجتماعي حتى من أهله.

النتيجة.. أننا صببنا على شبابنا أكواماً من الثلج لكي يبردوا ويهدأوا، حتى أنه ليدهشك حقاً، أن الجبناء في أماكن وتجمعات سياسية أخرى صاروا أكثر شجاعة من كثير منا، بعد أن كان مجتمعنا في طليعة المقاومة والدفاع عن النفس.

وبعد أن كنّا نفخر بأننا نقاوم ولا نقبل الظلم، ظهر لنا الموادعون من الوجهاء الجدد ليرددوا لنا حجة تتناسب مع موقفهم: «لا نريد أن ندفع ثمناً! دع غيرنا يتحرك، لماذا نحن في الواجهة، وفي فوهة المدفع؟!».. متناسين أن من لا يدافع عن حقّه ويدفع الثمن لا يحصل على شيء من حقوقه. لن تتنزّل علينا مائدة من السماء.

هذه قضية لا تحتاج الى دليل ولا إلى شروح.

النتيجة.. أن بعضنا أخذ يزيف الحقائق، ويخترع التحليلات السياسية المضللة، ويزيد من جرعة صناعة الإنتصارات الوهمية، حتى أصبحنا نتغنّى بمنجزات عظمى مثل طباعة كتاب، ولقاء مسؤول.

ما يجب قوله هنا هو أن «مجرد الإقتراب من السلطة قضية خاسرة»، فكيف إذا تحول الى منهج عمل؟

إفلاس هذا التوجه كان واضحاً منذ البداية، وما كان المرء بحاجة الى نبوءة، فكل الأمور كانت واضحة المعالم، حتى قبل ما يمكن تسميته بـ «التهدئة السياسية». والجاهل لم يكن جاهلاً بالفعل، إلا أنه ربما أراد أن «يتجاهل، أو يتغيشم!» لأنه جفل من دفع الثمن، وجفل مما يتبع الإعتراف بالفشل، لأنه سيكون أمام أحد أمرين: إما التراجع عن المنهج، أو اختيار المنهج النقيض، أي مواجهة السلطة الطائفية. وكلا الأمرين لم يكن في وسعه القيام بهما. وبالتالي لم يكن هناك من عمل إلا المضي في ذات الطريق الخطأ التي كلما زاد السائرون سرعتهم عليها، كلما ابتعدوا أكثر عن مجتمعهم وأهدافه.

هذه المرحلة يجب أن تطوى، فإذا لم يكن بالإمكان تحقيق منجز للشيعة اليوم، فعلى الأقل بإمكان مجتمعنا ممارسة «النضال السلبي»: مقاطعة الحكومة، ومقاطعة كل من يروج لها، ويدعو

اليها، ويبرر أفعالها، أو يضخم منجزاتها، ويعطي صورة كاذبة للعالم تفيد بأن مواطنينا الشيعة يعيشون أفضل الأحوال، وأن أمورهم قد صلحت، وأن الحكومة هي حكومة إصلاحية غير طائفية.

يجب أن نرسل رسالة الى آل سعود، ولعلماء الوهابية، ورؤوس الحكومة النجدية، عبر مقاطعتهم كما كنا نفعل من قبل، وكما فعل من هم قبلنا. لا نسلم عليهم، ولا نزورهم، ولا نلتقي بهم، ولا نودعهم، ولا نشير اليهم كولاة أمر من أعلى المنابر من قريب أو بعيد، ولا نحضر مؤتمراتهم، ولا نستقبل مبعوثيهم، ولا نقدم لهم رسائل ولا تعازي ولا نزور مرضى أمرائهم، ولا نكتب عنهم صدقاً أو كذباً!

هذا أضعف الإيمان، ولا أريد أن أزيد قائمة الأفعال إن كنّا أحياء حقاً.

لا نريد مشايخ ولا «أفندية» على أبواب الأمراء والسلاطين، بحجة الدفاع عن الطائفة. الطائفة غنيّة عن شعارات أكثرهم ومدّعياتهم: «ترى كم عدد أولئك المعممين الذين تقدموا للسلطة سرّاً وجهراً وأعلنوا استعدادهم لعمل ما تريده منهم في حال ولتهم منصب القضاء؟!».

على مجتمعنا أن يطالب هؤلاء بمثل هذه المقاطعة، وأما التوسطات من أجل بعض الأمور الخدمية والفردية فالمجتمع يتكفّل

بها بدون دفع أثمان سياسية تضرّنا كطائفة من الناحية الإستراتيجية.

لنقاطع سلطة الطغيان والظلم والطائفية، حتى لا تضيع قضيتنا السياسية. فعبر ما يسمونه «الإنفتاح والتواصل مع السلطة» يتم اختراق حصوننا، وتجنيد العملاء بيننا، والإلتفاف على قضيتنا، وكشف عوراتنا، وزيادة النفاق والمنافقين بيننا، وإشغالنا بالقضايا الجانبية، وتفكيك مجتمعنا، وتبريد مفاعيل الجهاد والمواجهة لنيل حقوقنا.

* * *

التيه السياسي وتداعيات «إغتيال» المعارضة

ليس هناك اليوم مشروع سياسي واضح للشيعة.

فلا وضوح في الأهداف «الكبرى» لما تبغيه الطائفة على وجه الدقّة.

ولا وضوح في الوسائل التي توصل الى تلك الأهداف.

ولا «وجود» حقيقي لجهة سياسية أو قيادة سياسية تدفع بالمجتمع وتحرّكه ضمن آليّة تنظيمية معيّنة ليحقق تلك الأهداف.

كل شيء أمامنا يشي بالغموض والإلتباس. وهو غموض حسب قراءتي لم تشهد الطائفة له مثيلاً في تاريخها الحديث.

أي مشروع سياسي يفترض أن ينطوي على أبعاد عديدة أهمها ثلاثة:

1) أن تكون لدينا معرفة تقترب من الحقيقة لجملة من الأمور، يندرج ضمنها:

معرفة الذات: أي معرفة أنفسنا وواقعنا كشيعة: إمكاناتنا وقدراتنا الحالية والمفترضة، نقاط ضعفنا وقوتنا، تحديد أهدافنا الجزئية والكلية «التكتيكية والإستراتيجية».

معرفة الدولة التي نعيش فيها: وهي تشمل معرفة النظام ومرتكزاته، ونقاط ضعفه وقوته، ومعرفة تحالفاته الداخلية، ورؤيته السياسية، وكذلك معرفة الوهابية كما هي وليس كما ينبغي أن تكون. وأيضاً معرفة المناطق الأخرى والقوى الفاعلة فيها والوضع الإقتصادي والسياسي العام في البلد.

معرفة الوضع الإقليمي والدولي، وتأثيراته على السعودية بشكل عام، وعلى منطقتنا وجمهورنا بشكل خاص، وآفاق الإستفادة منهما، ومن الأوضاع المستجدة، ومعرفة ما إذا كانت الأوضاع تخدم النظام القائم من عدمه.

2) بناء تصور لكيفية التغيير بناء على المعطيات القائمة، وكلما كان تشخيصنا صحيحاً لوضعنا كطائفة، وللسعودية كدولة، وللوضع الإقليمي، كلما كان بإمكاننا وضع استراتيجية للتغيير السياسي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، والفترة الزمنية التي تستلزم تنفيذ العمل، والعقبات التي تعترضه وكيفية حلها او تجاوزها او الإلتفاف عليها.

3) وسائل التنفيذ وآلياته، بحيث لا تستنفذ قوى المجتمع في مشاريع جانبية، ولا تضيّع فرص بسبب غياب الخطط والبرامج، لأن الوضوح في الأهداف ومعرفة النواقص والعقبات، يستدعي بناء تنظيم، وإعداد أجيال جديدة تواصل المسيرة وتحمل على كتفها عبء التغيير.

وهنا.. لا يكفي الاستظلال بمقولة أن الهدف هو «خدمة

الطائفة» أو «الدفاع عن الطائفة» فهذان عنوانان عامّان يغطّيان كل الأفعال والنشاطات في أي مجتمع. والسؤال هو: في أي أمرٍ تخدم الطائفة بالتحديد وكيف تُخدم ومتى؟ وأيضاً: كيف يُدافع عن الطائفة، عن أي مشكلة يُراد صدّها ومعالجتها؟ وهل الخدمة المذكورة لها، أو الشر الذي يراد دفعه عنها، مما له علاقة مباشرة بالموضوع السياسي أم لا، وهل تمثل الخدمة أو الدفاع الحاجة القصوى والملحّة في الوقت الراهن أم لا؟ وهل هما من النوع الجزئي أم الكلّي أي الذي يحلّ معه المشاكل الأخرى «الهامشي/ أم الإستراتيجي والمركزي».

حتى الآن، فإن أهداف الطائفة غير واضحة، لأن من يتصدرّها لا يمتلك رؤية واضحة تجاه الأهداف، بل يمكن القول بأن كل فرد من العاملين ترتسم في ذهنه أهداف معينة، وأولويات معيّنة، وكل فرد يعمل يكاد يضع سقف أهدافه بناء على معطياته الخاصة، أو ما يراه وفق قوته الفردية أو بالتعاون ممن هم حوله من المقربين.

ولأوضح الأمر هنا بهذا المثال: إذا ما قال أحدٌ ممن يتصدّر الساحة اليوم، وقد قال ذلك فعلاً، بأن الشيعة قد حققوا نحو 80% من أهدافهم، فإن معظم أو كل من هم حوله قد يختلفون معه في الرأي. إذ لا شك أن طبيعة «الأهداف» في دماغ القائل، وجداله من حيث تحققها من عدمه «أي نسبة تحققها» تختلف عما هي عليه لدى رفقائه. لا بدّ وأن يكون «سقف» أهداف القائل متدنٍّ للغاية، الأمر الذي أعطى نتيجة ثمانين بالمائة! ويمكن أن يكون هناك أشخاص ـ ولا بد أن هناك كثيراً منهم ـ لديهم سقف عالٍ من

الأهداف، بحيث يعتقدون بأن ما أُنجز لم يحقق إلا النزر اليسير يكاد يقترب من الصفر بالمائة.

هناك تصورات مختلفة لأهداف الطائفة، تبعاً لتقييم الأشخاص لأصل المشكلة بين الشيعة والحكومة السعودية. بعضهم يراها مشكلة خدمية، وبعضهم يراها مشكلة عقدية، وبعضهم يراها إقتصادية ومالية، وبعضهم يراها أمنية، وبعض آخر قد يراها سياسية وهكذا. وإذا كان عامة المواطنين الشيعة يريدون تحقيق كل ما يطمحون إليه من خلال حل كل المشاكل المذكورة أعلاه، ويعدون ذلك ضمن الأهداف، فإن المشتغلين للطائفة ويتصدرون قيادتها لا بدّ أن يحدّدوا دقيقاً الوجهة التي يمكن من خلالها حلّ المشكلات. لا بد أن يكون لهم تصور ما للأولويات في الأهداف، وتصور آخر في الوصول إليها.

هذا غير موجود الآن مع الأسف.

غير أن المواطنين الشيعة ـ كما هو واضح الآن ـ حين يريدون حل مشاكلهم أو تحقيق طموحاتهم، فإنهم يتوجهون الى «جهة أو أفراد سياسيين» أو الى «وجهاء خدمات» من أجل تحقيقها. هم لا يذهبون الى شيخ منغلق في صومعته ليحل لهم قضاياهم، ولا إلى مثقف يسكن في برج عاجي لا يسمع آلامهم ولا يرى أن من شغله القيام بذلك.

هاتان الجهتان: «السياسية» و «الخدمية» هما محط آمال الناس.

الأولى، أي الجهة السياسية، تهتم بالأهداف المركزية للطائفة

الشيعية، أي الأهداف التي إذا ما أُنجزت تحقق أهدافاً أخرى أقل منها. وحلول هذه الجهة طويلة الأمد، جذرية، غالية الثمن، تمثلها المعارضة.

أما الثانية، أي الجهة الخدمية، فتهتم بحل المشاكل الجزئية، فهذا معتقل بسبب طباعة كتاب فيتحرك من أجل إطلاق سراحه، وذاك يبحث عن وظيفة فيتوسط له هذا أو ذاك، وثالث لديه مشكلة المنع من السفر يتوسط له لتحصيل جواز سفره، وهكذا. وأحياناً يكون تحرك هذه الفئة الثانية «الخدمية» أكثر تنظيماً واتساعاً، فتبحث عن حلول خدمية لشرائح أكبر مثل ملاحقة قضايا مثل: طريق يُرصف، ومستشفى يبنى، وتوصيل ماء أو كهرباء لحي أو مدينة، أو متابعة قضية كتب شيعية ممنوعة، أو حسينيات قابلة للهدم على رؤوس أصحابها ولم تمنح حتى إجازة تعمير، أو مساجد يراد بناؤها.

هذا كان دأب «الوجهاء القدامى» منذ قامت الدولة السعودية، فقد ابتعدوا عن الشأن السياسي بشكل كبير، مع أنهم كانوا يتدخلون وبقوة في بعض الأحيان في مسائل لها علاقة بالسياسة، كالمطالبة بإطلاق سراح السجناء عبر العرائض والوفود. وعموماً فنشاط هذه الفئة الخدمية الثانية «الوجهاء» متداخل مع أجهزة الدولة، وهو أسرع في النتائج من الأولى، ولا يكلّف من يقوم به ثمناً باهظاً مثل الاعتقال والتشريد والقتل أحياناً تحت التعذيب. بل أن بعض هذه الفئة «كما بعض الوجهاء القدامى» كانوا قريبين جداً من السلطة إلى حدّ التماهي.

منذ عام 1993م، وهو تاريخ عودة المعارضة الى البلاد بأصنافها المختلفة، اختلط الحابل بالنابل: اختلطت المسائل السياسية بالخدمية، حتى نُسيت السياسة ولم تتحقق القضايا الجوهرية التي لا يمكن حلّها إلا بأدوات السياسة. والسبب أن الأهداف لم تكن واضحة، أو كانت واضحة لدى البعض فقرروا التحوّل جذرياً الى الشأن الخدمي دون أن يعلنوا للجمهور انفكاكهم عن الموضوع السياسي «فهم لازالوا يحبون أن ينظر إليهم كوجوه سياسية للطائفة»، ولذا لا يوجد لكثير منهم نشاط سياسي، وإنما السعي أحياناً لتحقيق بعض الخدمات الجزئية، تماماً مثلما كان يفعل الوجهاء القدامى، في حين أن تعليقات الجمهور تقرعهم: ماذا فعلتم؟ ولماذا لم تتحركوا لفعل كذا وكذا؟ وإين موقفكم من هذه القضية أو تلك؟

الجمهور لا يعلم أن هؤلاء تخلّوا ـ من الناحية الفعلية ـ عن الأهداف السياسية للطائفة وخياراتها الكبرى، وبالتالي صار المواطنون الشيعة يحمّلونهم ما لا يستطيعون حمله. هؤلاء الذين أسميهم بـ «الوجهاء الجدد» لا يعتبرون أنفسهم، ولا يريدوا أن يكونوا، معارضين، وفي تخلّيهم عن المعارضة تخلٍّ صريح عن أن يكونوا «ممثلين سياسيين» للطائفة.

ومن هنا نفهم لماذا تصبح مواضيع مثل: طباعة كتاب، أو السماح بتداوله، أو لقاء أمير، أو تشغيل موظف، أو الظهور في صحيفة أو في تلفزيون، أو ظهور في مؤتمر إنجازاً كبيراً للطائفة!

مثل هذه الإنجازات يمكن أن يدّعيها «وجيه!» أما أن يروّج لها «السياسي» فهذا تسقيط للطائفة ولأشخاص مدّعيها، كائناً من كانوا.

إنجاز السياسي يتحقق في الأهداف الكبرى، بعد أن يزول التمييز الطائفي، وينال الشيعة حصّتهم كاملة من السلطة وفي كل أجهزتها السياسية والعسكرية والأمنية والمالية والإقتصادية والدينية والثقافية والقضائية، ويصبحون، بحجمهم، عنصراً حقيقياً في «صناعة القرار السياسي» لهذه البلاد ومستقبلها.

«الشراكة» وفق الأحجام السكانية ومكانة المناطق، وليس «المشاركة» بسفير ضائع لا يعرف مجتمعه، أو عضو شورى لا يعرف خارطة منطقته. ونحن لم نحصل لا على الشراكة ولا على المشاركة، ولم نبتدئ بالخطوات الأولى لرفع التمييز الطائفي.

لهذا حق للمرء أن يصرخ بوجه المتصدرين اليوم وبعد تجربة 15 عاماً: الى أين تسيرون، وإلى أين تأخذون الطائفة، وبأي اتجاه أو هدف؟

نحن لا نرى نشاطاً يمكن توصيفه بأنه «سياسي».

بل نرى «فراغاً سياسياً» بكل معنى الكلمة.

لا نرى أحداً يتحرّك باتجاه تحقيق الأهداف السياسية الشيعية، ولا باتجاه الأهداف السياسية الوطنية التي يمكن أن تنعكس على الشيعة، خاصة وأن بعض منظري الوجهاء الجدد يذكر الشيعة بضرورة: النظر إلى مشكلات المجتمع الشيعي كجزء من المشكل الوطني العام، وأنه لا يمكن حله إلاّ بالإصلاح الوطني الذي تحدث

عنه «خادم الحرمين الشريفين!». والفلسفة وراء هذه الدعوة تقول بأن تحقيق الإصلاحات على المستوى الوطني ستلغي تلقائياً مشكلة التمييز الطائفي ضد الشيعة وغيرهم من المواطنين.

إذا كانت هذه المقاربة مقصودة فعلاً، وهي مقاربة جيّدة لا شك، فأين هي المساهمة الشيعية في النشاط الوطني العام خلال السنوات الخمس الماضية مثلاً. نحن نرى أن الآخرين يعتقلون في جدة والرياض والدمام، ولا نرى أحداً من أبناء طائفتنا؟! أولئك أصبحوا رموزاً «وطنية» ولا أحد ممن يقولون بأنهم يؤمنون بهذا الرأي «النضال الوطني الذي يؤدي الى تحقيق أهداف الشيعة» مهتم أصلاً بالنشاط السياسي الوطني، ويعيش عالماً آخر. المنجز الوحيد هو وثيقة «شركاء في الوطن» وقد جاءت في ظروف مساعدة عام 2003 وقبل خمس سنوات، وقع عليها نحو 450 شخصاً، لا تصنّف الأغلبية الساحقة منهم نفسها في خانة «الوجهاء الخدميين» ولا «القادة السياسيين». ومع هذا لا نجد أحداً يتابع مضامين تلك العريضة أو يلحّ عليها، أو يحولها الى مشروع وبرنامج للشيعة يحتشدون حوله لتحقيق ما تمت المطالبة به.

أسئلة ثلاثة لا بدّ لأي مشروع سياسي أن يجيب عليها مع تحديد الأولويات:

ماذا نريد كمواطنين شيعة؟

وكيف نصل لما نريد؟

ومن سيقود سفينة التغيير وحشد الطاقات لتحقيق ذلك؟

إذا كان صحيحاً أنه لا يوجد مشروع سياسي للطائفة الشيعية الكريمة، فما هو الموجود إذن، وكيف يمكن تصنيفه؟

هناك بين النشطين من يقول بأن خياره هو «الإقتراب والتواصل» مع السلطة، من أجل «إفهامها» و «إقناعها» بـ «الإصلاح الوطني العام» أو «بالتخلّي عن سياسة التمييز الطائفي» أو «بحلّ مشكلة صغيرة فردية هنا أو هناك». ولأننا لا نناقش في «التكتيك» ولكن في «الإستراتيجية»، ولأننا لا نتحدث عن «الأدوات» بل «الغايات»، ولأننا لا نتحدث عن مقدرة «شخص» بقدر ما نتحدث عن «طاقات مجتمع كامل يعدّ بالملايين» فإنه ليس من الجائز تحويل الجدل الى «هذا ما هو في مقدوري أن أفعله، وأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها» ولا استخدام الآية الكريمة الأخرى: «قل كلٌّ يعمل على شاكلته» ولا التواضع في القول بأن «هذا هو مشروعي ومن لديه مشروع آخر فليتفضل»!.

هل حين يقترب فرد أو أفراد متفرقون من السلطة بحجة نصحها أو إقناعها بأمر ما، يعتبر في الأصل عملاً سياسياً؟ وأين السياسة من ذلك؟

إذا كان الأمر هكذا، فلمَ لم نعتبر الوجهاء القدامى سياسيين، وقد كان أداؤهم أفضل من أداء الوجهاء الجدد الحاليين، هل كان أولئك سياسيين ولهم مشروع سياسي أيضاً، أم ماذا؟!

وهل يعتبر هذا الفعل بمستوى يمكن تسميته بأنه «مشروع سياسي» للطائفة؟!

ثم إن هذا الفرد أو ذاك، كيف يصنف نفسه إن لم يكن معارضاً لسياسة السلطة؟ هل هو مبشر وناصح سياسي، وجيه جديد، وسيط بين المواطنين الشيعة والحكومة، أم هو مفكر يدعو الى التجديد الديني، أم هو خطيب حسيني يرشد الناس، أم هو كاتب؟ كما نصنّف الأعمال والنشاطات الثقافية والإجتماعية والسياسية، فإن الأفراد يصنّفون وفق أنشطتهم، فما هو تصنيف: «التواصل مع السلطة» هل هو فعل «أو لنضخم الأمر كثيراً فنقول هل هو مشروع» سياسي، أم اجتماعي، أم خدمي، أم ثقافي؟ وما هو بعد هذا، تصنيف من يقوم بذلك؟

في ضوء ما سبق، نزعم بأن «التواصل والإقتراب» من السلطة من قبل بضعة أفراد «لا يمثّل مشروعاً سياسياً» للطائفة الشيعية الكريمة، وإلا فقد سبقنا الى ذلك من هم أفضل منّا ضمن هذه الحال!. فالحجازيون أيضاً لديهم مشروع سياسي! قائم على الإقتراب من السلطة، والنجديون كذلك!، وكل واحد من حملة البشوت يمكن له أن يزعم بأن لديه مشروعاً سياسياً، بمن فيهم هؤلاء الذين نراهم يتسابقون للقاءات المسؤولين. فما هو الفارق بين صاحب المشروع وغير صاحب المشروع إذن؟.

إن كلمة «مشروع» كبيرة جداً في توصيف الفعل القائم، حتى لو

نفخنا فيه ليل نهار. ويمكن ربما وصفه، رغم صعوبة ذلك، بأنه «توجّه خدمي» عام وغائم.

إذن. نحن لا نتحدث عن مشروع سياسي في الأساس، بل لا علاقة له بالسياسة، ولا بحركة المجتمع الشيعي الأصليّة والصحيحة، أو المفترضة على الأقل، والتي درج عليها والقائمة على التمايز بينه «كضحية» وبين «الجلاد»، أي آل سعود وأدواتهم.

بمعنى آخر، ليس هناك اليوم على أرض الواقع شيء إسمه مشروع سياسي للطائفة، بل علاقات فردية لها دوافع عامة وخاصة نضعها في حدودها، دون تهويل بأنها ستأتي لنا بما لم تأت به الأُوَل، ودون النفخ فيها والقول بأنها ستفتح علينا بركات السماء.

ثم إن «التواصل والانفتاح» مع السلطة يمكن اعتباره في حدوده القصوى مجرد «تكتيك» أو «آلية» لتحقيق أمرٍ ما غير واضح المعالم، يوضع تجاوزاً تحت عنوان عريض: «خدمة الطائفة»، وربما يكون غير ذلك. والآلية أو التكتيك ليس «خياراً».. وفوق هذا هو تكتيك يضرّ بـ «خيار الطائفة الجهادي وأهدافها الإستراتيجية» في مواجهتها للعدوان الحكومي السعودي الوهابي. أي أنه من الوسائل الضارّة بمجتمعنا «على الأقل في الظروف الحالية». بمعنى ثان، أنه بدل أن يفيدك يضرّك، وهو وسيلة تفتك بالضحيّة وليس بالخصم.

لهذا فهو أي التواصل «يروق» للسلطة السعودية ولا يكلّفها شيئاً سوى بعض الوعود وربما بعض الفتات، وهذا لا يزعجها بتاتاً، بل

يريد ربابنتها الإكثار منه، والإكثار من المشتغلين فيه وبه، وفي بعض الأحيان يعاقبون من لا يقوم به، فهو أشبه ما يكون بالبروتوكول تؤدى من خلاله فروض الطاعة والولاء.

تحدّث خطيب منبرٍ «ليس له مشروع!» كيف أن المباحث استدعته وطلبت منه مديح النظام ورموزه على المنبر، كما يفعل فلان وعلان. أي أن فعل أصحاب المشاريع يمكن استخدامه من قبل السلطة كوسيلة ضغط وحجة ضد من لا مشروع لهم، ممن لا يجارون السلطة في توجهاتها، أو هم محايدون ولا علاقة لهم بالسياسة أصلاً. فالحكومة تريد أن تُدخل «شخصيات» كثيرة ضمن حاشيتها وبروتوكولها ودائرتها الرديئة، التي تسحب من الإنسان روحه، وتسلخه عن قضيته، وقد تحوّله الى مجرد «طبّال» ضمن فرقة السلطة.

إن التواصل والتفاهم الذي لازال البعض يبشرنا به غير محدد بوقت، وغير محدد بنتيجة، وغير مكلف، بل فيه منافع شخصية وعامة مختلطة، وهو أيضاً غير معني بالإجابة عن سؤال: ماذا بعد التواصل إن لم يحقق مراد الشيعة ويخفف عنهم المعاناة؟ والأخطر أنه تكتيك يغلق كل الخيارات الأخرى، ولا يتيح لمن يمارسه التمرّد والعودة المشرفة الى قواعده القديمة. هو طريق واحد لا نهاية له إلا الإنسداد. وقد يكون ـ أقول قد ـ هذا التكتيك أو الآلية «خيار من لا خيار له» وقد يكون خيار من يبحث عن المجد توهماً بأبسط الطرق

وأقلّ الكلف، وقد يكون خيار من يريد حرق السفن دون العودة، لا شجاعة وإنما ربما جهلاً وطمعاً.

لا غرو إذن أن يصل هذا المشروع الغريب الى طريق مسدود، ولا غرو أن يتفرّق الناس عنه بعد انتظار مملّ، كما لا عجب أن ينأى عدد كبير من عناصر النخبة الدينية والثقافية عنه بخيره وشرّه، وكأنه لا يعنيهم أو لا يعني لهم شيئاً. بالإضافة الى ذلك، لا يتملكنا العجب من الخسائر الباهظة التي يتكلفها أصحاب هذا المشروع العجيب من مكانتهم واحترامهم بين الناس، بحيث استهلكوا رصيدهم الذي كان في يوم ما كبيراً في مراهنات سياسية خاسرة، ولم يبق منه إلا القليل قابل للضياع والإحتراق النهائي بنيران «التواصل والتفاهم» مع آل سعود.

أيضاً، فإن التواضع المفتعل من بعضهم أحياناً، والذي يقول بأنّ الطائفة بحاجة الى كل الخيارات، وكل أنواع التحرّك، و«كل يعمل على شاكلته».. هذا القول غير دقيق، وغير صحيح، أو هو كلمة حق يراد بها باطل.

فنحن في البداية لسنا أمام خيار، فكما قلنا فإن الإتصال بالسلطة من قبل أفراد لا يشكل مشروعاً سياسياً، بل لا علاقة له ـ فيما أظن ـ بالعمل السياسي. ومن الجهة الثانية، فإن هؤلاء الذين يتصلون ويقتربون من السلطة يسدّون الأبواب على الآخرين، أي أن ما يقومون به ليس عملاً معزولاً عن حركة المجتمع الشيعي، كما أن السلطة ليست غافلة عن تعميم نموذج ترغب فيه. زد على ذلك،

فإن بعض ـ مرة أخرى أقول بعض ـ من هم في واجهة الشيعة، لا يستطيعون تحمّل ـ وحسب التجربة المتكررة ـ عملاً يخالف توجههم، وقد سعوا في الماضي، وسيسعون في المستقبل لإحباط التوجهات الأخرى. بمعنى آخر، لقد جرّبت مسألة كل يعمل وفق طريقته، وفشلت، وليتها لم تفشل.

يحقّ لدعاة نهج الموادعة أن يدافعوا عن رأيهم وأن يفنّدوا رأي القائلين بالمعارضة، ويحق للأخيرين أن يفنّدوا منهج الموادعة وأن يقولوا بأنه منهج تريده السلطة وتشجّع عليه، وأنه ضار بالشيعة، وانه ليس مشروعاً سياسياً، بل لم نرَ في الكون كلّه مشروعاً كهذا يدخل أساساً في «التصنيف السياسي».

كان لدينا مشروعاً سياسياً به قدر كبير من الوضوح، مع وجود فريق قوي محترف قادر على الإطلاع به والسير نحو أهداف واضحة وكبيرة. هذا المشروع «اغتيل» واستبدل بالذي هو أدنى، فأصبحت الطائفة تعيش تيهاً سياسياً قلّ نظيره في تاريخها.

* * *

الشيعة وغياب القيادة المسؤولة

مجتمعنا مع شديد الأسف ليس ولاّداً للقيادات. لا أريد أن أخوض في نقاش هذا الموضوع بالتفصيل. لكن ما أودّ قوله هو أن «القيادة السياسية» إنما تصنع في بيئة سياسية، ومن خلال ممارسة السياسة من منظور المعارضة، لأنه لا يمكن، في ظروفنا الحالية، توفير قيادة إلا عبر هذه الطريق.

فالولاء السياسي للنظام لا يصنع سياسيين، وإنما مصفقين وطبّالين حتى ولو صاروا وزراء!، وقد رأينا بعض الوزراء لا يفهم ألف باء السياسة.

من ناحية أخرى، لا تستطيع أن تظهر قيادة سياسية في جو غير سياسي، حتى وإن كانت الشخصية المعنية «سياسية»، إذ يلزم المجتمع أن يتعرف عليها ويؤمن بها وبقدراتها، وهذا ـ في بلدنا ـ لا يمكن تجريبه إلا عبر المعارضة للسلطة الطائفية القائمة، وليس عبر الإلتصاق بها. كما لا يمكن أن تنضج قيادة سياسية دون ممارسة السياسة على الأرض.

هذا بديهي، فيما أظن. فمن لا يمارس السياسة لا يمكنه أن يكون سياسياً.

وفي مجتمعنا، فإن القيادة السياسية تصنعها «الحركة السياسية» المعارضة. وأوضح دليل هو أن من كانوا يتعاطون المعارضة صاروا واجهات سياسية، بالرغم من أنهم تخلّوا عن النشاط السياسي المباشر.

لكن بقاءهم في الواجهة السياسية لا يستمر طويلاً لسبب بسيط أوضحناه آنفاً، وهو: إن القيادة السياسية تتعاطى مع الأهداف الكبيرة والإستراتيجية للطائفة. ولأن الجمهور ينتظر منها إنجازاً بحجم نظرته إليها وتوقعه منها، وبحجم المقام الذي ترنو إليه تلك القيادة، والرداء الذي تلبسه.. فإذا لم يظهر من تلك الواجهات من العمل والإنجاز ما يتناسب مع ما تدّعيه من مقام، فإن الجمهور لا يلبث أن ينفضّ عنها.

إذا تخلّت القيادة عن السياسة فإنها لا تستطيع إلا أن تقدّم منجزات صغيرة، وقد تكون صغيرة للغاية لا تحل المشكلة الأعظم. ولكنها إذا ما مارستها، فإن الأهداف الكبيرة حتى وإن تأخّر تحقّقها، يبقى أمل الجمهور قائماً بانتظارها. الجمهور لا يفقد الأمل سريعاً، كما هو واضح لمن يراقب الحركات السياسية من حوله، وفي كثير من الأحيان تتعب القيادات وتتراجع قبل أن يتعب الجمهور، ولذا فهو يستبدل قادته السابقين الذين هم دون المسؤولية، وقد يحطمهم تحطيماً شديداً.

لم تكن القيادة التي عادت الى المملكة بعد الحوار مع السلطة عام 1993 بمستوى المسؤولية أبداً. وأقصد بالقيادة ليس الرؤوس فقط بل وطبقة الكوادر الأولى التي لم تنزل الى الداخل بعد، وهذا يشمل كاتب هذه المقالة. فقد قررت تلك الطبقة القيادية ـ عدا اثنين من أفرادها ـ ومنذ البدء إحراق السفينة، حيث ألغت وجود الحركة السياسية من أساسه في عملية استئصالية، أي قامت بحلّها، دون أن تطلب السلطة ذلك منها «هكذا تبرّعاً لوجه الله!».

وحتى لو طلبت السلطة ذلك، وهو أمرٌ لم يحدث، فإنه كان بإمكاننا: الرفض. وبإلغاء الحركة السياسية تم القضاء على الأوكسجين الذي يبقي قيادتها حيّة، وقضي على أمل تغيير توجّه السلطة، وتم التخلّي عن الأوراق الضاغطة، فتقلصت البدائل أو انعدمت، وكل ما نراه الآن، كان نتيجة حتميّة لقرار «خائب» تمّ بموجبه تدمير بناء ساهم في صنعه آلاف البشر ولسنين طويلة، بجهودهم ودموعهم ودمائهم ومعاناتهم وأموالهم.

كأنك تريد أن تسافر من الدمام الى الأحساء بسيارة ولكن لا محرّك فيها «والمحرّك كان الحركة».

وكأنك تريد أن تصول دفاعاً عن الطائفة بسيف من خشب، وبلا رجال. لأن الرابطة بين الرجال «الكوادر القيادية» قد تفككت بسبب غياب الحركة، وانتهاء «العقد» و «الهدف المشترك».

من هم في الواجهة السياسية اليوم «نقول سياسية تجاوزاً» لا يزيدون عن بضعة أفراد. معظم الكوادر والقيادات الوسيطة، التي لا

يعرفها أو يعرف موقعيتها معظم القراء ولا حتى الحكومة، والتي كانت عماد الحركة، ابتعدت بصمت عن الساحة السياسية، فيما بقيت بعض الرؤوس التي سلطت عليها الأضواء واستقطبت الألق تتحرك لتثبت جدارتها أمام جمهورها. والجمهور يرى الصورة والواجهة، ولا يرى ما وراءها، ولا يعرف الصنّاع والمفكرين والمهرة العديدين الذين كانوا وراءها.

النتيجة كانت واضحة على مستوى التنظير للمستقبل، حيث لا رؤية خلاّقة، ولا روح نابضة، ولا أفق واسع يفتح مغاليق الأبواب. لا خطط ولا برامج صحيحة، وكانت معظم الأمور تعتمد التجربة والخطأ، ففشلت أكثر المشاريع واندثرت، خاصة مع غياب من يستطيع القيام بأحمالها وأعبائها.

لم يبق إلا التنظير في الهواء، ولازال!

وكانت النتيجة واضحة أيضاً على مستوى الفعل، إذ لا يمكن تأسيس عمل صحيح في ظل غياب الرؤية الصحيحة، فضلاً عن الأشخاص الفاعلين.

بانحلال الحركة، لم يبق سوى بضعة أفراد قياديين يصولون بيد جذّاء «أي مقطوعة» تحوّلوا الى (وجهاء جدد) يحاولون إنجاز بعض الخدمات للجمهور.

حين يخسر القائد العسكري الكوادر التي طُبخت في قدر مضغوط سنين طويلة فنضجت، فإنه يدرك بأنه خسر المعركة حتى قبل أن تبدأ. لأن قيادة أي جيش لا تستطيع أن تفعل شيئاً ذا أهمية

بدون جنرالات. كذلك الحال مع الحركة، فلا يفيد وجود تيار بدون كوادر، وما يلبث أن يتفكك التيّار لابتعاد الكوادر الضابطة له. هكذا هو الحال منذ 15 عاماً. البداية كانت مفعمة بالمعنويات، وكانت الأمور تسير وفق الامال والأحلام قبل أن تتبخر. لكن المرض كان قاتلاً، وكانت أية قيادة تفهم بأن قطع الجذع الذي تقف عليه يعني سقوطها من الأعلى وبشكل حاد.

كان الجمهور مربكاً، فرحاً بقدوم الحلّ، ولأنه أعطي مقدمات خاطئة وربما مضللة، كانت مخرجاته كذلك، فضللت تلك المخرجات ما تبقى من «القيادة». فإذا ما قام أحدٌ بتضليل الجمهور أو إعطائه أنصاف الحقائق، فإن الجمهور بمواقفه المبنيّة على معطيات خاطئة يعود فيضلّل ويعمي من لقّمه المعلومات أو التقديرات الخاطئة. ومن تصوّر أن المجتمع يمتلك طاقات طيّعة مطيعة يمكن استخدامها كـ «كوادر/ جنرالات»، بدل جنرالات الحركة السابقين الذين تم الإستغناء عن خدمات بعضهم، وبعض فضّل الإستقالة، وبعض ثالث رفض المضي في الطريق الجديد «التواصل مع السلطة».. من تصوّر ذلك اكتشف أنه كان يجري وراء سراب.

ماذا بقي وأنت تواجه نظاماً خبيثاً مثل نظام آل سعود، اذا حلّت الحركة وضاعت كوادرها القيادية؟ هل تبقى هنالك من قيادة سياسية؟

لا غرو أن تضيع قضيّة الشيعة وتتقزّم.

ولا غرو أن تتحول الواجهة السياسية للشيعة الى «وجهاء خدمات».

لا غرو أن نصل الى طريق مسدود، بعد أن تخلينا عن كرامتنا وعزّتنا.

القيادة السياسية التي تمثل الشيعة يفترض أن تكون صاحبة رؤية واضحة ومشروع وهدف واضحين، عينها مثبتة على الهدف، وعلى جمهورها المعبّأ والمحشّد والذي يمثل الأداة الحاسمة في تنفيذه. فإذا وجدنا جمهوراً ضائعاً مفككاً غير محشّد لقضية، لا ينزل الى الشارع، ولا يشارك في اعتصام ولا في احتجاج، ولا حتى في عريضة، ولا يستطيع أن يردّ على سياسات الإذلال اليومية حتى بالكلمة، فاعلم أن ليس هناك من قيادة.

والقيادة التي يفترض أن تمثل الشيعة ليست «وسيطاً» بين جمهورها والسلطة، بل هي منحازة الى جمهورها. هي تخاطب «الجمهور» فهو ذراعها وسلاحها وغايتها وهو من يحل المعضلات، فتدفعه للتحرك «وتتقدمه» باتجاه الهدف. وليست القيادة تلك التي تعتمد مخاطبة «السلطة» كاستراتيجية حلّ، لأن هذا الفعل في حد ذاته «كفر» بالجمهور، وهو يعني أن القيادة لا تثق بجمهورها في تحقيق أهدافه.

والقيادة التي يفترض أن تمثل الشيعة ـ كما أي قيادة جهادية في الدنيا ـ تمنح جمهورها الثقة والشجاعة، لا أن «تجبّنه» وترمي عليه بالمياه المثلّجة، فيصبح جمهورها أشجع منها.

والقيادة التي تمثل الشيعة حقاً «لا تجلد» جمهورها، بل «تجلد» جلاّديه.

وهي التي لا ترى في شعبها وكوادرها «عبئاً» تريد إزاحته عن كاهلها، بل «رافعة» حقيقية وداعماً لها.

وهي التي تبادر الى الفعل، لا أن تنتظر أحداً آخر يقوم به لكي تكون مهمتها «استثماره»!

حقاً إن المجتمع الشيعي يفتقد اليوم للقيادة السياسية المسؤولة. ولكنه قادر على استنباتها عبر حركة سياسية وبيئة سياسية تصنع قيادات سياسية جديدة غير تلك التي تعبت وتراجعت أو غيّرت نهجها كليّاً فطلقت المعارضة السياسية، ومن يطلق المعارضة «علناً» يكون قد طلّق السياسة «وبالثلاث». لأنه حينها لن يكون سياسياً مدافعاً «ولا يمكنه البقاء على الحياد والإمساك بالعصا من وسطها، فالسلطة لا تقبل بذلك» بل سيصبح «وجيهاً جديداً» أقرب ما يكون الى السلطة منه الى المجتمع. وفي هذا النهاية والإنكسار: ﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وسطاء.. وجهاء، أم قادة؟

من يعمل للطائفة المنكوبة بالتمييز الطائفي ليس «وسيطاً» بينها وبين السلطة، بل يفترض أن يكون «منحازاً» إليها دائماً وأبداً، يحسّ بآلامها، ويسبر غور تطلّعاتها، ويعيش أحلامها، ويسمع

نبضها مهما كان خفيفاً، ويلتمس العذر لما يقوم به بعض أفرادها من نشاطات محقّة لا ترضى عنها السلطة، أو القيام بنشاطات قابلة للجدل بين أبناء الطائفة، أو حتى لو كانت نشاطات سيئة نعلم جميعاً أنها ردّة فعل بائسة على جرائم السلطة وتعدياتها. هذا ما كان يقوم به «المخلصون» من الوجهاء القدامى، ويكفي للتدليل على ذلك رسائلهم الى الملك خالد وفهد في فترة الصراع الحاد مع الحكومة في الثمانينيات الميلادية الماضية.

أما حين يتخلّى الناشط أو الوجيه «الجديد» عن انحيازه لطائفته، فإنه لا يصبح «وسيطاً» وإن تظاهر بذلك، لأنه، بالقطع، سيكون أقرب الى منطق السلطة وتحليلها، خاصة مع ملاحظة أن السلطة لا تقبل «وسيطاً» ولا تتعاطى مع القضايا بغير منطقها الخاص، ولغتها الخاصة، ومسلماتها الخاصة. وهكذا يجد الوجيه الجديد نفسه مضطراً للتعامل مع آلية السلطة، فتجبره أن يتحول من مدافع عن طائفته، الى مدافع عن السلطة في أية قضية تحدث، وما عليه إلا أن يبرر موقفه بحجج مثل: «تقليص الأضرار عن المجتمع الذي لا يجب أن يتحمّل مسؤولية فعل هذا أو ذاك» أو بتكرار ما تقوله السلطة نفسها من مزاعم قبل التحقق منها. وفي أفضل الحالات يصبح «الوجيه الجديد» وعلى الأقل أمام مريديه «قاضياً» وقد يعطي السلطة حقّها الكامل بتبرير ردود فعلها، ويعطي المدافع عن نفسه وحقه وطائفته النقد اللاذع، أو يقوم بنقد الطرفين على طريقة «كل واحد يصلّح سيارته»!

حين يكون الإنقسام حاداً بين السلطة والمجتمع، أو طائفة من المجتمع، كما هو حال الشيعة بالأمس واليوم، ليس هناك من «حياد» بين طرفين: واحدهما أنت وأهلك وطائفتك ومصالحك، والآخر يمثل عدوّك ومضطهدك. ولن نكون حينها بحاجة الى «وسطاء» ولا إلى «قضاة» يقدمون تحليلات «منصفة جداً!» بين طرفي الشعب والسلطة يقف «الوجيه الجديد» على مسافة واحدة بينهما، ولا الى «دعاة تهدئة» وتبريد للشارع بدون أفق وثمن تدفعه سلطة التمييز الطائفي، ولا حتى الى من يمثل دور «الإطفائي» فهذه مهمة السلطة وليس ضحاياها. هذا لا يقوم به السياسي المدافع عن حقوق الطائفة الكريمة، إلا حين تلوح تنازلات السلطة عن سياساتها.

لم يكن الوجهاء القدامى، في كثير منهم، رغم علاّتهم المعروفة «وسطاء» بالمعنى الذي نتحدث عنه. ولم يكونوا، في مجملهم، يعذرون السلطة على أفعالها، بل كانوا في أكثر الأحيان شديدي النقد لها، حتى أنك اليوم، وبالمقارنة مع الموجودين، تلمس الفرق الشاسع في الشجاعة وحتى الحماسة. ولم يكن «مجمل» أولئك ينظرون الى السلطة ورضاها كأداة لتحصيل «مغنم» بقدر ما كانوا يخشون من سياساتها السيئة التي تفقدهم مكانتهم الإجتماعية، كونهم لم يستطيعوا مواجهتها والدفاع عمّن يمثلّونهم. نقول هذا في الإجمال بدون تفصيل.

وجهاء اليوم يتحدثون كثيراً عن «الدفاع عن الناس» ولكن بدون

فعل حقيقي، وبياناتهم ومعاريضهم قليلة «صرنا نقارن حتى في هذه الأمور التافهة» بالقياس الى نظرائهم، وخطابهم أكثر مجاملة من نظرائهم القدامى، وأقل ثمرة، وتغلب على رسائلهم، حسبما اطلعت على بعضها، المجاملات والثناء غير المحمود.

لا نريد من «الوجهاء الجدد» أن يتحولوا الى وسطاء بين السلطة والطائفة الكريمة، لأن هذا يضعهم في موقع أقرب ما يكون الى السلطة، ولا أظن أن مجتمعنا يريد وسطاء في «الموضوع السياسي»، ولكن لهم الحق في أن يصنّفوا أنفسهم كوجهاء خدمات، ويقولوا: هذا ما في مقدورنا.

بالمختصر المفيد: هؤلاء الوجهاء الجدد الذين يقفون اليوم في موقع مترجرج بين سلطة التمييز الطائفي ومجتمعنا الشيعي، لا نقبل منهم إلاّ أن يلتحموا مع الناس ومطالبهم. وعلامة الإلتحام: مقدار الشجاعة الذي يبدوه في قضايا الشيعة الرئيسية، ومقدار النقد الذي يظهروه لسياسات آل سعود الطائفية. لاحظ هنا أننا لا نقبل تحميل الوهابية وحدها المسؤولية، فبعض هؤلاء لا مانع لديه من ملامسة النقد لمشايخ الوهابية، طالما أن مساحة نقد هؤلاء متاحة للجميع حتى في الصحف المحلية، ولكنه في ذات الوقت يكيل المديح لأمراء السلطة.

نريد صوتاً صريحاً يتضمن ولو قليلاً من النقد وإعلان الإمتعاض والرفض، أو على الأقل أن نقرأ لهم عرائض من نوعية عرائض الوجهاء القدامى، تحمل بعض شجاعتهم، وتكرر بعض صرخاتهم بوجه دعاة الطغيان.

مثقفون أم قادة سياسيون؟

منذ سنوات طويلة ونحن نتحدث وندعو ونبشّر بالحرية واحترام التنوع والتعدد والإصلاح والمواطنة والمساواة والإندماج وغيرها من المفردات. وحتى هذا اليوم لم يتحقق شيء ذو بال منها، إن كان قد تحقّق منها شيء أصلاً. هذه المفاهيم ليست خطأ، والدعوة إليها ليست خطيئة، ولكن فات الداعين والمبشرين والمنظّرين، أن ما يدعون إليه لا توجد تربة لقبوله لدى صانعي القرار وحلفائهم الوهابيين، لا الآن ولا في المستقبل المنظور. لأن تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع يعني تغييراً جذرياً في هيكلية السلطة السعودية والماسكين بها والمنتفعين منها.

لا أحد من الوهابيين، وربما نوسّع الأمر الى علية القوم النجديين ومعهم آل سعود، يقبل بمبدأ المواطنة، لأن ذلك يعني بصريح العبارة: المساواة على أسس غير دينية أو لنقل غير طائفية. ومساواة المواطنين تعني بالتحديد: حصولهم على حقوق متساوية أو متقاربة في أقل الأحوال، بما يعني في النهاية: إعادة حصحصة السلطة والثروة. وهذا لا يقبل به من يمسك مفاصل السلطة ويحتكر خيراتها ومغانمها.

لم تكن المشكلة في الجمهور الشيعي، فهو يتمنّى تطبيق ما يُطرح من مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والمحاسبة والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والمواطنة والإندماج الوطني واحترام

التنوع وغيرها. المشكلة تكمن في معارضة الطبقة النجدية الحاكمة بأجنحتها الثلاثة «العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية، ومسؤولي الدولة النجديين من تكنوقراط وغيرهم» لمثل هذه المفاهيم.

هل هناك أحد من أمراء العائلة المالكة، أو من رجال المؤسسة الدينية، أو من علية القوم الحاكمين في نجد، مستعداً أن يقبل بالتنازل «طوعاً!» لتلك المفاهيم الكبيرة، وهي تعني تخفيض حصته من السلطة الى أقل من 25%، هي المعادل لحجمه الديمغرافي؟.

والسؤال الذي يواجه الدعاة والمبشرين للمواطنة والتنوع والحقوق ومتوالياتها هو: ماذا أنتم صانعون بعد أن فشلتم، كما فشل غيركم، في إقناع السلطة السياسية والدينية بتلك المفاهيم؟ الواضح أن آل سعود لن يتنازلوا حتى عن التافه من السلطة، ولن يتخلوا عنها، ولا أظن أحداً يعتقد بأنه سينجح عما قريب في إقناع أولئك الأقطاب ـ إن كان يسعى في الأصل ـ بذلك. فماذا أنتم فاعلون إن كنتم تعتقدون أن هذا هو الطريق الذي سيوصل الشيعة وغيرهم من المهمشين في المناطق الأخرى الى حقوقهم «على أساس قيم الدولة الحديثة»؟

المفاهيم والأفكار ليست للتبشير فحسب، بل للتطبيق.

المفكرون ينتجون الأفكار. وقد أُنتجت هذه المفاهيم والأفكار قبل قرون، وليس عقود من السنين!، ولازال بعض المفكرين يضيف إليها أو يشتق منها مفاهيم وأفكاراً جديدة.

أما المثقفون فيقوموا بـ «تبيئة» الأفكار والمفاهيم و«إيصالها» الى الجماهير.

في حين تكون مهمة القادة السياسيين تحشيد الجماهير حول الأفكار والمفاهيم ـ أياً كان شكلها ونوعها ـ وتفعيل وتنظيم وإدارة جهودها في الشارع كأداة ضغط من أجل التغيير السياسي.

يمكن للقائد السياسي أن يمارس دور المفكر أو المثقف، ولكنه لا يتخلّى عن مهمته الأساسية وهي العمل السياسي بين الجمهور.. وهناك العديد من الأشخاص في العالم يمكن الإشارة اليهم كقادة سياسيين وكمفكرين ومثقفين.

أما أن يتخلّى القائد السياسي عن مهمته الأساسية ـ دون أن يعلن ذلك ـ ويصبح همّه الأساس ممارسة دور المثقف، ويكتفي بالمحاضرة أو الكتابة عن مفاهيم وأفكار سبقه غيره بإنتاجها وحتى تبيئتها، فهذا في واقعه ليس قائداً حقيقياً.

القائد يقود الجمهور. ومَن لا يقود الجمهور ليس قائداً.

من يتصدّر وجه الطائفة السياسي، ليس مثقفاً، مهمته التنظير، ولا يعيبه أن لا يؤدي دور المثقف أو المفكر، كما لا يعيبه إن لم يكن كاتباً أو خطيباً، بل يعيبه حقاً أن يتخلّى عن مهمة القائد السياسي، وهي «الدفاع» عن حقوق أهله وجمهوره و«إدارة» جهدهم باتجاه تطلعاتهم وأهدافهم. فالتنظير ـ وحده ـ هو شغل المثقفين والمفكرين وحتى بعض السياسيين، أما التنظير «و» الدفع من أجل التطبيق، فهو عمل «القادة» في الطائفة.

هل انتهت المهمّة: الجمهور ينتظر مرحلة الفعل لتطبيق ما تم الإقتناع به من مفاهيم، في حين ترفض السلطة التسليم بها فضلاً

عن أن «تتطوّع لتطبقها»؟ أم أن على الجمهور الشيعي أن يأخذ المبادرة ويقوم بالضغط شعبياً وسياسياً على الحكومة من أجل تحصيل حقوقه عبر اجبارها على تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع؟

هؤلاء الذين نظّروا لا مشكلة معهم، فنحن جميعاً نقوم بالتنظير والكتابة، وآلاف البشر يفعلون الشيء عينه، اللهم إلا إذا كانوا ينظرون الى أنفسهم كقادة سياسيين للطائفة، وإلا إذا كانوا يعتقدون بأن الدعوة لتطبيق بعض مفاهيم الدولة الحديثة تمثل مشروعاً مستمراً أبديّاً «لا يتبعه فعل».

الدعوة الى مفاهيم مجردة بدون قوّة مطالبة ضاغطة مستعدة للتضحية والمواجهة لا تنتج شيئاً. فالحاكمون ليسوا جهلة بتلك المفاهيم، وهم يعلنون أنهم لا يقبلونها، اعتماداً على ما يسمونه «الخصوصية». أو اعتماداً على تفسير وهابي مقيت لا يرى بأن للشيعي «وغيره غير الوهابي» حقاً في أن يصل الى منصب مهم، لأنه كافر مشرك، ولا ولاية لمشرك أو كافر، ولا يمكن مساواته بالمواطن من «أهل التوحيد!!» في نجد، ويستدلون بالآية الكريمة: أفنجعل المسلمين كالمجرمين!

وهم يعتقدون بأن الأرض ملكهم، وما تحت الأرض من ثروة لهم، وأننا مجرد «رعية» ولسنا «مواطنين».. والرعية كمفهوم يختلف عن المواطنة لأنه لا تترتب عليه حقوق متساوية وواجبات متساوية، بل تعني أن لنا حق «حمايتهم لنا!» من «الذئاب

غيرهم!»، إضافة الى شيء من «العلف»، شأننا شأن الدواب، بحيث لا نموت جوعاً، ولكن بدون كرامة ولا عزّة ولا قيمة لنا حتى كبشر.

لسنا نحن من رفض المواطنة، ولسنا نحن من رفض الإندماج، بل هم، وهذه وظيفة الدولة وليست وظيفة الأفراد. وبدل أن نبشر بها نحن في اسطوانة مشروخة مكررة، دعوا الحكومة وجناحها النجدي/ الوهابي يبشر بها إن كانوا صادقين. دعوهم ينظّروا للمواطنة والإندماج كيف يكون. ودعوهم يرونا الخطوات والخطط العملية لتحقيق قيم المواطنة والإندماج!

هذا لن يتم. فآل سعود لا يريدوننا مندمجين. باختصار: لأن الإندماج الوطني لا يحصّن حكم الأقليّة النجدي، ولا يحمي استئثاره بمغانم السلطة.

الدعوة الى المفاهيم الصحيحة أمرٌ جيد بالنسبة للقائد السياسي، شرط أن لا يعتبر ذلك مشروعاً بحد ذاته، أو يستخدمه كبديل عن العمل الحقيقي الذي يجبر السلطة على القبول بتلك المفاهيم. أي أن لا تكون الدعوة لتلك المفاهيم مبرراً لاستبعاد العمل الحقيقي المعارض، ولا الطعن فيه وفي من يقوم به. إذ ليس من مسؤوليتنا، وإن قمنا بذلك: «التنظير» لمفاهيم بالنيابة عن السلطة وعن مجمل سكان المملكة، بل المسؤولية الحقيقية تكمن في التصدي و«الدفاع» عن حقوق الشيعة بأعلى صوت ممكن، سواء من خلال الدعوة الى هذه المفاهيم، أو حتى الى غيرها. ومسؤولية المدافع عن حقوق

الشيعة ليست «إقناع» السلطة بمفاهيم الدولة الحديثة، إن كان يسعى الى ذلك، بل «إقناع» الجمهور الشيعي بالمواجهة مع السلطة من أجل تطبيقها، أو تطبيق مفاهيم مناقضة لها، إن كان يعتبر ذلك طريقاً صحيحاً لتحقيق ما يصبو إليه مواطنونا.

* * *

منجزات 15 عاماً موادعة

ماذا أنجزنا؟ سؤال ليس صعباً الإجابة عليه، وإن كان من غير السهل (قياس) مقدار الإنجاز بالدقّة المطلوبة، كما هو من غير السهل تقدير أهمية ما أُنجز أيضاً، نظراً لغياب المقاييس التي تحدّد قيمة المنجز، وتعريفه، كما في تحديد من يقف وراءه.

من وجهة نظري يمكن وضع مقاييس لمثل هذه المنجزات (الحقيقية أو المتوهّمة).

يجب أولاً أن نضع نصب أعيننا الأهداف الكبرى للطائفة، وبقدر الإقتراب من تلك الأهداف وتحقيقها تقيّم الأفعال والنشاطات، ولكن لا يجب أن نربط كل فعل صغير بالهدف الكبير، بل وأحياناً نضخمه حتى يكاد يغطي تماماً عليه. وهنا يطرح التساؤل التالي: ماذا نريد أن ننجز ـ كطائفة ـ من خلال نشاطاتنا السياسية وغيرها؟ الإجابة على هذا السؤال تحدد مكانة النشاطات وقيمتها، بل وتصنيفها من حيث الضرر أحياناً، وقد تعد منجزاً وهي ليست كذلك.

في نظري إن أهداف الشيعة في البلاد تنضوي تحت عنوانين كبيرين:

الأول ـ العنوان المذهبي، ويهتم بتحقيق أمرين: اعتراف الدولة رسمياً بأن الشيعة ـ في المملكة على الأقل! ـ مسلمون، وأن لهم حقوقاً تتفرّع من ذلك وهي حرية العبادة والتعبير عن الخصوصية المذهبية.

الثاني ـ العنوان السياسي، ويهتم بحقوق الشيعة المدنية، بحيث يصبحوا (شركاء في السلطة والثروة) أي أن تكون لهم مساهمة حقيقية، بنسبتهم، في صنع القرار السياسي والإقتصادي والثقافي والديني في الدولة، وبحيث يتمتعوا بحقوقهم دون تمييز طائفي في شتى المجالات.

بالطبع، لو كانت الدولة قائمة على أساس المواطنة، ولو كانت المواطنة غير مرتبطة بالولاء المذهبي، كما هي الحال الآن، حيث أصبح المواطن الصالح، بنظر السلطة، هو الأقرب مذهبياً الى الوهابية، والأقرب مناطقياً (أن يكون من نجد)، وبالتالي أعطيت له السلطة كاملة (مكافأة)! أما غيره، فبمجرد انتمائه الى منطقة أخرى، أو مذهب مختلف، فإنه تنتقص حقوقه كإنسان، وكمسلم، وكمواطن. أقول لو كانت المواطنة هي الأساس لحلّت المشكلة في بعديها المذهبي والسياسي، أي لانتهت مسألة التمييز الطائفي، ولحلّت أزمة التعبير عن الخصوصيات المذهبية ضمن سقف الإنتماء الوطني. ولكن المسألة أكثر تعقيداً، فالمواطنة ليست مقياساً لدى آل سعود، وإنما المذهب الوهابي والمناطقية النجدية، وحتى الآن لا يعترف الوهابيون بإسلام أكثر المواطنين ـ وليس الشيعة فحسب ـ

وبمبرر عدم الإعتراف بإسلامهم يجري استنقاصهم واحتقارهم والتمييز ضدهم وابعادهم عن عملية صنع القرار.

أظن أننا ـ كشيعة نتفق ـ بأننا لم نحقق الهدفين، وإن اختلف بعضنا حول ما إذا كانت بعض النشاطات وما يعتبر منجزات تقترب منهما أم لا. علينا أن نعرض (المنجزات) بإزاء (الأهداف) ثم نحكم عليها، ونقدرها في موضعها دون بخس لمن قام بها وبدون تضخيم أيضاً.

هذا يدخلنا الى الحديث عن ماهية المنجز، فكثير من الكلام يقال عن أن هذا الفعل أو ذاك يمثل منجزاً، في حين يراه آخرون فعلاً عادياً، أو نشاطاً ضارّاً في الأساس بالأهداف الحقيقية ويبعد المجتمع أكثر عن تحقيقها بدل أن يقرّبه منها.

المنجز ليس هو (الفعل) بحدّ ذاته، وإنما (ما يترتب عليه) من تحقيق للهدف أو الإقتراب منه. فمثلاً، إذا ما اعتبر أحدهم أن (لقاء وجيه أو وجهاء بالملك) يمثل منجزاً، فإنه يرد عليه بأن مجرد اللقاء لا يعدّ منجزاً إلا إذا كان قد ترتّب على ذلك اللقاء (ثمرة) من نوع ما. وهنا يأتي السؤال: ماذا طرح من نقاش، وماذا قدّمت من مطالب، وماذا وعد الملك، وبماذا أوفى من وعود لها علاقة بالأهداف الحقيقية للشيعة أو الأهداف الثانوية التي توصل الى الأهداف الكبرى؟ فإذا تحقّق منها شيء: قلنا، أن منجزاً ما قد تحقق إما على صعيد الهدف الثانوي أو الرئيسي/ الكلي.

أما مجرد اللقاء فلا يعد منجزاً، وإذا ما فشل اللقاء في تحقيق

شيء، فقد يسبب الإستمرار في هذا الطريق ضرراً للشيعة، لأن الجهة المسؤولة التي تمت مقابلتها: الملك أو أي أمير كبير، لم تقابل الوجيه أو الوجهاء إلا لغرض في نفسها، فإما أن يكون غرضها: تحقيق مطالب من جاءهم من الوجهاء أو بعضها، أو أن الغرض لا يعدو أن يكون امتصاص النقمة، أو تضليل المجتمع والعالم، أو التسويف أو غير ذلك. وهذا هو الذي يحدث عادة للأسف.

إذن، المنجز له علاقة بـ (النهايات والغايات والنتائج) وليس بالضرورة بـ (الأدوات والوسائل) بحيث تصبح الوسيلة هي الغاية، وبمجرد استخدامها تصبح منجزاً. فلقاء شيخ من المؤسسة الرسمية وسيلة لتحقيق هدف (ولنقل أنه: ترطيب العلاقات وإزالة الشكوك بغرض تمهيد الطريق للإعتراف بالمذهب الشيعي أو بمجرد أن الشيعة مسلمون) فإذا لم يتحقق هذا، أو ظهر عكس ذلك، أو ظهر أن هذه الوسيلة غير مجدية، فإن مجرد اللقاء ليس (منجزاً).

والمنجز الذي نتحدث عنه ليس (تافهاً) بحيث يتم التطبيل له ووضعه كـ (فتح عظيم). فكلمة (منجز) كبيرة حين تطلق على معظم - إن لم يكن كل - ما يدّعى الآن ويطلق عليه (منجزات). ومن شأن هذا التعميم في الإطلاق تضليل المواطنين الشيعة، وتقزيم أهدافهم، والحطّ من مكانتهم وقدرهم لدى السلطة السعودية ومشايخها، ولدى العالم من حولنا. ففي الوقت الذي نرى فيه الآخرين من خارج بلدنا يتفاخرون بتحقيق حريات حقيقية في التعبير

والمشاركة السياسية، وفي الوقت الذي نرى فيه البعض قد تحولوا الى مشاركين في السلطة بدل أن يكونوا مجرد متفرجين عليها، وفي الوقت الذي تحظى به المعارضات والأقليات السياسية بحقوقها في جوانبها المختلفة وتسجّل تغييراً جذرياً في هيكل السلطة (وبعضهم صارت له دول مستقلة).. يأتي بعضنا ليفاخر بلقاء مسؤول، واستضافة مثقف، وطباعة كتاب، ومشاركة في مؤتمر، وإجازة بناء مسجد، أو إصلاح بناء حسينية، وغير ذلك.

هذا تزييف وتقزيم للوعي وبيعٌ للوهم، وتحقير للطائفة وأبنائها.

أهذا ما جاهد الشيعة من أجله لعقود طويلة، فدخلوا السجون، وتشرّدوا في المنافي، وقضوا نحبهم تحت التعذيب أو بالرصاص في الشوارع بل وفي المنازل ومن الطائرات؟!

تخيّلوا أن أحدكم قال لنظرائه من الشيعة في أي بلد آخر، بل ولغيرهم من المسلمين، بل ولأي إنسان في العالم، بأن وضع الشيعة في السعودية ممتاز، وأنه يتطور الى الأحسن، فقد (سُمح) لهم بطباعة كتاب مثلاً؟ ترى ألن يستسخف هذا المنجز وقائله ومن يؤمن به؟! ألن يتساءل: بعد كم قرن، إن شاء الله!، ستحصلون على حقوقكم المدنية والسياسية والإقتصادية، بل حتى حقوقكم الأولية كبشر؟! ألن يتساءل: وماذا تغيّر طباعة كتاب من وضعكم؟ هل هناك نقص في نسخ الكتاب في هذا الزمن الذي تتوافر فيه كل وسائل الطباعة والتهريب والإنترنت وغيرها؟!

أهذه هي الصورة التي نريد أن نقدّمها الى أنفسنا فنضللها،

ونضلل العالم من حولنا، بحيث نصنع لأنفسنا منجزات مضخمة، تشاركنا فيها السلطة الطاغية أيضاً، باعتبارها متسامحة مؤمنة بحرية التعبير والنشر؟!

من جهة أخرى، فإن (بعض) ما يطلق عليه منجزات ليس في واقعه منجزاً، ليس فقط لأنه (ضئيل) من حيث القيمة ومن حيث تأثيره على واقع الشيعة الحالي، بل لأن مثل تلك المنجزات تعيدنا الى وضع ما قبل أربعين سنة على الأقل، وبعضها الى ما يقرب من مائة سنة (قرن).

فلقاء وجيه أو وجهاء بالملوك والأمراء، لم ينقطع في تاريخ الشيعة، وقد كانت استجابة الحكام فيما مضى لمطالب الشيعة المتعلقة بالضغوط الإقتصادية وتخفيف الضرائب عن المواطنين، ومثل توفير الخدمات الحياتية الأولية، أكبر مما هي عليه الحال اليوم، حيث تعتبر استجابتهم اليوم الأسوأ في تاريخ الشيعة، رغم أنها لا تتجاوز القضايا الجزئية والخدمية.

ولو أخذنا موضوع المساجد، والسماح ببنائها، فإن هذا الموضوع مجرد (عرض) لمرض، وليس هو جذر المرض. وإلا فإن الشيعة لم يشكوا من منعهم من بناء المساجد إلا أواخر عهد الملك فيصل (1964-1975)، ولم تكن هناك فيما مضى من مشكلة في موضوع بناء الحسينيات وتعميرها، فما الذي جعل تحقيق شيء كان متوفراً قبل أربعة عقود (منجزاً)؟!

لم تنشأ معارضة الشيعة في مختلف مراحلهم فتستهدف بشكل

حصري بناء مسجد أو من أجل حسينية، ولا من أجل إدخال كتاب أو تربة، وإن كانت مثل هذه الأمور ضاغطة نفسياً واستخدمتها السلطة للإهانة بالضغط على عصب الهوية الشيعية الخاصة. هذه الأمور كانت مجرد دوافع ومحفزات للشيعة من أجل مواجهة السلطة، ولا يعني تحقق جزء منها إلا خطوة باتجاه رفع التمييز الطائفي كلياً وخاصة في الشأن السياسي.

فمنذ أصبحنا على هامش النظام السياسي، ضاعت قضايانا، وبدون أن تكون لنا كلمة في القرار السياسي وتسنّم المناصب العليا، فستبقى الحكومة تلهينا بقضية هنا أو هناك.

لماذا، إذن، تركنا الأهداف الكبيرة، أي جذر المرض، وجئنا فحصرنا أنفسنا في هذه المسائل؟.. مع العلم أن الحكومة لم تفسح ببناء المساجد إلا بعد نحو خمس سنوات من عودة المعارضة، وحين أفسحت الأمر، وضعت شروطها الخاصة بها، وأجبرت من يريد البناء على أن يوقّع على شروطها، بحيث تستطيع في أي لحظة أن تغلق المساجد بالشمع الأحمر بحجة أو أخرى.

إن أكثر ما يطلق عليه (منجزات) اليوم، ليست منجزات في حقيقتها، ومع هذا فهي لم تأت في مجملها بجهد (التواصل مع السلطة) مع عدم انكارنا أن التواصل أفاد في هذا الجانب بصورة من الصور، بقدر ما هي محصّلة لمجمل الجهد الشيعي الداخلي العام، وانعكاسات الظرف الإقليمي حيث النهوض الشيعي في أكثر من

بلد، وبعضه له علاقة بالضغوط السياسية والحقوقية والإعلامية في الخارج، وبعض منه له علاقة بتراكمات عمل المعارضة قبل عودتها.

السلطة لا تنظر الى الأشخاص بقدر ما تنظر الى المجتمع الشيعي ككل وحركته ونشاطه في ميادينه المختلفة.. وتنظر الى تأثير التطورات الإقليمية عليه، كما تنظر الى ما يقال عنها في الخارج في القنوات الفضائية وفي المحافل الحقوقية. وهي حين تغض النظر عن (وليس تفسح أو تسمح أو تجيز أو تشرعن قانونياً لـ) أمرٍ ما فإنها لا تفعل ذلك بناء على رغبة (أشخاص) أو (تواصلهم معها) أو (اقتناعها بكلامهم) إن كانت تسمع الكلام أصلاً وتقبل النصح.

لنأخذ وضع المملكة العام الذي تطور فيه هامش الحرية بعد أحداث 9/ 11. هل هناك أحد من المواطنين العقلاء يستطيع أن ينسب ذلك الهامش الى نشاطه الخاص، أو ينسبه الى تطور في السلطة (تفكيراً وممارسة).. بمعنى أنها اقتنعت بأهمية الحرية والتعددية، واحترام الرأي الآخر، والمشاركة الشعبية، وغير ذلك؟!

لا أحد عاقل يقول ذلك، وإنما كان هناك ظرف إقليمي ودولي، وشعور بالضعف لدى السلطة مقابل حراك اجتماعي عام أخذ في النمو واقتحم بعض الخطوط الحمر، فـ (غضّت) السلطة النظر عنه مؤقتاً، وكبحت تمظهراته قدر الإمكان، فلما توفّرت لها الفرصة

هجمت عليه وقلّصته الى أدنى حد، ووضعت الإصلاحيين في السجون وتحت الرقابة دون أن تبالي، بعدما أمّنت الغطاء الأميركي الأوروبي، وبعد أن دفعت رشواتها على شكل صفقات متنوعة لهذه الدولة أو تلك.

في وضعنا الشيعي، رأت الحكومة في أحداث سبتمبر وما تلاها من أحداث في العراق ولبنان وغيرهما، قدراً من التحرر النفسي لدى الشيعة، وخشيت أن يفجّروا السدّ بعد أن تراكم خلفه كثير من الماء، فنفّست الأمر بهامش ضئيل من حرية التعبير الديني، دون أن تشرعنه، ودون أن تتخلّى عن رقابتها الصارمة، أو التذكير للشيعة بأنها صاحبة اليد العليا، وذلك من خلال الإعتقالات العشوائية، والتحقيقات في المباحث وغيرها. وعليه فإن ما نشهده من ذلك الهامش الضئيل ليس منجزاً للسلطة، إذ لم تقبل به إلا مضطرّة. كما أنه ليس منجزاً لأفراد بعينهم، بقدر ما هي الحالة الإقليمة المتداخلة بنشاط عام داخلي ساهمت فيه كل قوى المجتمع الشيعي الحيّة، كلٌّ في مجالها واختصاصها.

وإذا ما زعم أحدنا بأنه وراء تحقيق نجاح جزئي هنا أو هناك، فإنه قد يكون صادقاً، شرط أن يتنبّه للظرف الذي يتحدّث عنه: ظرف المجتمع، ووضع الدولة، وتأثيرات الوضع الإقليمي عليها.

بيد أنه يجب القول هنا، بأن ما يعتبر نجاحات جزئية في مواضيع

ثانوية، غير محصور بجهة أو أفراد بعينهم، خاصة إذا ما عرفنا أن كثيراً من الأفراد يقومون بدور الوجهاء الخدماتي، وإن من يزعم نسبة الأمور (كلها) اليه، قد ينطبق عليه قول القرآن الكريم بأنه من (الذين يحبّون أن يحمدوا بما لم يفعلوا).

ترى كم واحدٍ منّا يعرف أصحاب الجهد الرئيسي في طباعة وإدخال عشرات الكتب الشيعية، أو حتى التفت اليهم؟ كم مؤلف أصدر كتباً وأدخلها بطريقة التهريب أو بطباعتها في الداخل عبر طرق ملتوية، ولكن أحداً منا لم ينظر الى ما جرى على أنه منجز حققته الطائفة بناء على علاقة تواصل مع السلطة.

كم شخصاً منا يعلم أن العديد من الحسينيات لم تمنح إجازة إصلاحها إلا بجهود مضنية قام بها أفراد رأوا الإنسداد فتحركوا ليقوموا بعمل (الوجهاء) الخدماتي؟ في حين لم (يستثمروا) هم جهدهم في الدعاية لأنفسهم، وسرعان ما نُسب جهدهم الى غيرهم؟

كم شخصاً (مجهولاً) قابل مسؤولين صغاراً وكباراً، والتقى شخصيات من مناطق مختلفة، في حين لم يتحدث أكثرهم عن ذلك فضلاً أن يعتبروه كمنجز يشار اليه فيه بالبنان؟

كم شخصاً ظهر على شاشات التلفزيون أو كتب في الصحافة أو أصدر كتباً، وقال أو كتب كلاماً، ولكنه لم يقم بالدعاية لنفسه فيصبح من أصحاب (المنجزات)؟

من المؤكد أن النجاحات القليلة والصغيرة في السنوات الأخيرة كانت محصلة تحرّك الشيعة وانطلاقتهم في الشارع وتجاوزهم للسلطة وقوانينها، وفي المقابل كان أيضاً بسبب خشية السلطة أن تفلت قبضتها على الوضع الداخلي الشيعي الى حد (المطالبة بالإنفصال)، خاصة بعد النهوض الشيعي الإقليمي. لم يحدث هذا بتفضّل من السلطة ولا بالتفاهم معها ـ في معظمه على الأقل.

على أننا ينبغي التذكير بأنه حتى وجهاء الخدمات القدامى والذين اهتموا بحل بعض القضايا الصغيرة على الأرض، لم يكونوا، وحسب علمي القاصر، يفاخرون بأن ما حصّلوه كان منجزاً شخصياً لهم، ولم يكونوا يؤكدون على ذلك، بالرغم من الإختلاط الواضح بين المنجز الشخصي ومنجز الطائفة، مثلما هو الحال في موضوع الحضور الإعلامي في القنوات الرسمية وغيرها وفي الصحافة المحلية أيضاً، الذي هو في مجمله حضور (لشخص ولسلطة) أكثر من كونه حضوراً (لقضية) مثل قضية الشيعة. نقصد بحضور السلطة أنها تعطي رسالة الى العالم بأنها أفسحت المجال للشيعة بحرية التعبير وأنها لا تقوم بشيء يضايقهم.

ما يجب على الناشطين السياسيين أن يعملوا من أجله هو تحقيق منجز في القضايا الكبرى التي تحلّ المشكل الشيعي من جذوره، وليس الإنشغال بالقضايا الثانوية التي يعمل من أجلها الوجهاء. أو على الأقل بإمكانهم الإنشغال بحل بعض القضايا التي كان يمارسها

الوجهاء القدامى مثل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإرسال العرائض وتسيير الوفود من أجل ذلك. مع ملاحظة ما يقال بأننا نعيش عصر الإنفتاح والتواصل، في حين أن عهد أولئك القدامى عهد صدام وتشنّج وتحدّي للسلطة، ومع هذا لم يبق في السجن معتقلون سياسيون لمدد طويلة مثلما هو الحال عندنا اليوم.

وبإمكان هؤلاء الناشطين، إن لم يستطيعوا إنجاز شيء في الأهداف الكبرى، أن يسعوا لتحصين ما يعتبرونه منجزاً لهم أو لغيرهم. فمعظم النشاط الذي يقوم به الشيعة، بما فيه نشاط الحوزة التعليمي، وأنشطة الزواج الجماعي، وبعض المؤسسات الإجتماعية والخيرية والإرشادية، وحتى نشاطات الحسينيات نفسها.. معظم هذا النشاط غير محصّن بقانون، وإنما بسياسة (غض النظر). وهذه السياسة قابلة للإنقلاب كما عودنا تاريخ آل سعود، وهم يعرفون ذلك ونحن أيضاً. فهلاّ أنجز المنجزون لمواطنيهم شيئاً من الإعتراف القانوني لهذه النشاطات؟

وهلاّ توقّف نشطاؤنا قليلاً عند ما تفعله السلطة من أعمال مضادّة كاعتقال المواطنين بسبب تعليق صورة لرمز ديني، أو بسبب رفع الأذان بالطريقة الشيعية، أو لأن أحدهم روّج لمطويّة أو لكتاب. هلاّ أنجزوا لنا شيئاً فيما يتعلق بمصليات الخبر مثلاً، وهي مجرد منازل يجتمع فيها الناس للصلاة جماعة، أو حققوا شيئاً يتعلق بالحسينيات والمساجد العديدة التي تم إغلاقها في الدمام والأحساء. وفي أدنى الأحوال، هلاّ كتبوا عريضة، أو تفوهوا

بجملة اعتراض في ندوة أو من على المنبر أو في مقالة (عابرة) ضد ما جرى للقضاء والقضاة الشيعة، والذي يمثل قمّة الإهانة لمجتمعنا. الوجهاء القدامى بنوا صرح القضاء الشيعي شبه المستقل وإن كان ناقص الصلاحيات، وجاء من هم بعدهم من المخضرمين فقلّص آل سعود صلاحياته، ليأتي أخيراً عصر الوجهاء الجدد فيدق آل سعود ووهابيوهم المسامير الأخير في نعشه مع الإهانات.

ليست المشكلة أن نهج الموادعة لا يستطيع تقديم حلول حقيقية لوضع الشيعة، بل المشكلة الحقيقية في أمرين أساسيين: إن تضخيم ما يعتبر منجزات يجعلنا نخدع أنفسنا وجمهورنا، في حين أن السياسي يقوم بعكس ذلك، حتى لو كان المنجز كبيراً، اي أنه يركز على (ما لم يُنجز)، وليس على (ما أُنجز). في التركيز على (ما لم ينجز) تحفيزٌ للطاقات، وتصعيد في الضغط على النظام من أجل أن يغير نهجه وتقديم بعض التنازلات، في حين أن التركيز على (ما أُنجز) يُعنى بتمجيد الذات، أو تبرئتها من الإتهامات بالفشل، وهو فوق هذا يعتبر مخدراً للمجتمع لأن رسالة (ما أُنجز) سواء كان كثيراً أم قليلاً تطمئن الناس الى أن حالهم على أفضل ما يرام، وأنه لا داعي للقلق على المستقبل، وأنه لا حاجة للتضحية والمواجهة، فالأمور تتحسن ـ ولله الحمد ـ وهي على السكّة الصحيحة!.

زد على هذا، فإن من أسوأ ما حققه الحديث حول (ما أُنجز) هو التالي: في سياق دفع تهمة الفشل عن الذات يجري تضخيم المكتسبات، فتصبح مادّة دعائية للنظام السعودي، الذي أصبح

معتدلاً متسامحاً، مقترباً من مواطنيه الشيعه، وهو قد شارف على إلغاء التمييز الطائفي عنهم! . بهذا المعنى كسب النظام دعاية مجانية ـ وقد تكون غير مقصودة ـ وتعاطفاً مع سياساته. وإذا ما سمع هؤلاء الذين تمّت تحشية أدمغتهم بالمنجزات الضخمة، خاصة بين الشيعة من غير المواطنين.. إذا ما سمعوا بأخبار الإعتقالات والضغوط وحتى النقد للنظام، فإنّهم يقولون بأن هذا مجرد مبالغات، ودعايات يقوم بها المتشددون، والدليل أننا التقينا هذا العام بفلان وعلان وأبلغونا أن هناك 24 حوزة علمية، وأنه سمح للشيعة بالكتابة في الصحف المحلية، وأنه صار للشيعة دور نشر!! وغير ذلك.

إن مثل هذا الترويج السيء يرتدّ بالضرورة على تعاطف الآخرين مع قضيتنا، ويضعهم في أقل الإحتمالات أمام حيرة حقيقية، ففي الوقت الذي يقول فيه متصدرو وجه الطائفة بـ (الإنجازات) فإنهم يقرأون ويسمعون أخباراً أخرى مختلفة ومناقضة، ولعلهم يتساءلون: هل يعقل أن أقطاب النظام السعودي ووهابيته قد بدّلوا جلدتهم، فيما جرائمهم وفتنهم تعدّت حدود ديار المسلمين؟!

هل ترانا عرّفنا بقضيتنا العالم اليوم، فنعد ذلك منجزاً، بأكثر مما كنا فعلنا في الماضي؟ هل العالم يرانا اليوم مثلما كان يرانا بالأمس؟ هل من الحكمة أن نظهر للعالم بأننا لسنا ضحايا للنظام السعودي ولوهابيته؟

ما نخلص إليه هو أن نهج الموادعة، ومهما استثمر فيه من

طاقات، غير قادر (تكوينياً) على تحقيق اختراق حقيقي يحل مشكلة الشيعة بحيث يقدم منجزاً كبيراً لازالت الطائفة الكريمة تتطلع اليه.

هذا النهج، وسواء استخدم عندنا أو في بلدان أخرى، ليس الإستثمار الأفضل لمن يريد أن يتحرر من طغيان آل سعود أو من يماثلهم في بلدان أخرى، حتى لو أعطي النهج عقوداً من السنوات من التجربة. أقصى ما يمكن لهذا النهج أن يقدّمه من منجزات، هو ما نسمعه وتسمعونه، وما أشرنا إليه في الصفحات السابقة.

* * *

الشيعة وعبث الدعوة لمفاهيم «وطنية»

مدهشٌ الى حدّ الصعق أن الشيعة في بلدنا هم أكثر من كتب عن مفردات: الوطنية/ الوطن/ الوحدة الوطنية/ الهوية الوطنية/ الإندماج الوطني/ الولاء الوطني/ الإنتماء الوطني/ الثقافة الوطنية. أجزم بأنه لا توجد جماعة في المملكة كتبت ونظّرت لهذه المفاهيم بحجم ما أنتج كتاب ومثقفو وناشطو الشيعة.

هذه قضية تبعث على الإدهاش حقاً، خاصة وأنها تأتي من فئة كانت ولاتزال «وستبقى!!» الأكثر عرضة للإتهام في وطنيتها، فهي على الدوام توصم بـ «العمالة» للنصارى واليهود والفرس، أو بتعبير آخر هي متهمة بالعمالة لأميركا ودول الغرب، ولإسرائيل، ولإيران!!

ألا يبعث هذا على الإدهاش والتساؤل؟!

لا يوجد جواب على هذا النزوع في الحديث عن هذه المفاهيم إلاّ واحداً أو أكثر من ثلاثة أمور:

* إما أن الشيعة يعيشون هاجساً نفسياً إزاء الإتهامات الموجّهة إليهم من آل سعود والوهابية بالعمالة والتواطؤ مع الأجنبي، فكانت

كتاباتهم تميل الى إثبات عكس ذلك بالتأكيد على كل المفاهيم ذات الجذر «الوطني».

* وإمّا أنهم يعتقدون بأن تلك المفاهيم التي يدعون ويروجون إليها تمثل خشبة خلاص للشيعة من المحنة التي يعيشونها، كما هي خشبة خلاص للمجاميع السكانية الأخرى في المملكة والتي تعاني هي الأخرى من التهميش والتمييز.

* وإمّا أن يكون بعض من يكتب حول هذه المفاهيم معتقداً بها، ولكنه يريد أن يوصل رسالة بأن الحكومة السعودية والنخبة النجدية غير معنيين بها وبالتالي فإن تطبيقها طواعية أمرٌ مستحيل الحدوث.

ولأني، وأخي الدكتور فؤاد ابراهيم، معنيّان بصورة مباشرة وعميقة بالتحليل الثالث، وكتبنا عشرات المقالات والأبحاث في هذا الإتجاه، أحصر الحديث في السببين الأولين.

إن كان الشيعة يعيشون هاجس الإتهام باللاوطنية، فانعكس ذلك على تعاطيهم مع المفاهيم ذات الجذر الوطني كوسيلة لدرء التهم، فإن هذا يؤسس، وربما أسّس، لحالة يصبح فيها المواطن الشيعي في «حالة دفاع» عن النفس إزاء الإتهامات، محشوراً في الزاوية، وعليه أن يثبت براءته من التهم، وينشغل بذلك عن الدفاع عن حقوقه من أيدي الجلادين الذين يروجون لها.

لا شك أن الإنكباب على تلك المفاهيم الوطنية قد يفهم منه مزايدة لا تفيد ولا تغيّر من موقف الآخر الذي أخذ كرسي الإتهام، ونجح في وضع نشطاء الشيعة في الزاوية، وجعلهم يعتقدون بأن

المشكلة فيهم، وأنهم غير وطنيين، بل مجرد مجموعة عميلة للخارج! . ويمكن للوهابية وآل سعود أن ينتجوا تبريرهم للنزوع الشيعي باتجاه المفاهيم الوطنية، فيقولوا بأنه مجرد «تقيّة ونفاق»، خاصة إذا ما أخذت تلك المفاهيم التفسيرات المغلوطة التي يريدها الحاكم وبطانته النجدية/ الوهابية.

يلاحظ هنا أن الكتابات الشيعية المنشورة في الصحافة المحلية أو في كتب حول تلك المفاهيم، تأخذ طابعاً واضحاً: فهي تمجّد في المفاهيم من جهة أهميتها وعصرنتها وتماشيها مع المعطيات الفكرية الكونية ومعطيات الدولة الحديثة؛ وهي في نفس الوقت مفاهيم تقدّم حلولاً لأزمة الدولة السعودية والمجتمع - وإن لم يكن بصريح العبارة - مثل مشاكل العنف، والإنقسام المجتمعي، وغلبة النزعة الطائفية بل والصراع الطائفي، ودعوات التقسيم، ليشاد بها أخيراً باعتبارها صمام الأمان لمنع التدخل الخارجي في الشأن الداخلي، وغير ذلك من المحاسن التي يعددها كتاب الشيعة حول هذه الأمور.

بالنسبة لهؤلاء الكتاب، فإن الوحدة الوطنية والإندماج الوطني وغير ذلك، أمرٌ ممكن. المهم أن تقتنع السلطة بذلك، وتتيقن بأن تلك المفاهيم تفيد استقرار السلطة السياسية. ولذا فإن الخطاب السائد يميل الى القول بأن الشيعة وغيرهم من المواطنين المهمّشين يقبلون بتلك المفاهيم كحلّ في إعادة انتاج السلطة، وإعادة تجسير الفوارق بين المجتمعات مناطقياً ومذهبياً. لم يبق إذن، إلا موافقة

السلطان حتى تستنبت تلك المفاهيم.

في اعتقادي، إن هذه المقاربة خاطئة:

فهي أولاً قائمة على تأسيس باطل يقول به النظام نفسه، حيث يضع الأخير نفسه وأتباعه والمنتفعين منه في خانة الوطنية، ويضع من سواهم في خانة الخيانة والعدو، لمجرد أنه يختلف معهم مذهبياً أو مناطقياً، وكل هدفه من الإتهامات هو: الاستمرار في احتكار السلطة ومنع مشاركة غير النجديين فيها.

لا أحد يستطيع أن يمنح صكوك الوطنية في دولة لم تقم على أسس وطنية، ولا تحمل غايات وطنية.

كيف يصبح نظام مثل النظام السعودي وطنياً، وهو يمزّق الوحدة الوطنية بانتهاج سياسة التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي؟

كيف يصبح نظام مثل نظام آل سعود وطنياً، وهو يرى في المفاهيم الوطنية التي أشرنا اليها خطراً وجودياً عليه؟. النظام القائم لا يؤمن بهوية وطنية، ولا هو صاحب مشروع سياسي وطني، ولا هو حريص على الوحدة الوطنية، ولا هو يروّج لثقافة وطنية في الأساس، ولم يطرح هذا النظام مشروعاً وطنيّاً تخلّف عنه الشيعة أو غيرهم. بل هو نظام قائم ومنذ ولادته على مشروع مناطقي مذهبي ضيّق، خنق الدولة والمواطنين معاً، وعوّق نموّهما الطبيعي، وسيبقى على حاله في المستقبل، على الأرجح.

إن الإستغراق في الكتابة حول المفاهيم الوطنية يضيع جهود الشيعة بلا طائل، حتى التهم السيئة لا تدفع عنها تلك الكتابات.

وبدل أن ينحصر الشيعة في رد اتهامات النظام وأنصاره بلا طائل، علينا نحن الشيعة كما نظرائنا المهمشين الكثر في الدولة، أن نتهم النظام والقائمين عليه باللاوطنية، أي أن نمارس سياسة «الهجوم بدل الدفاع عن النفس بشأن تهم باطلة».. فهذا الفعل أقرب الى الحقيقة، وأقرب الى تحقيق المنفعة.

لسنا نحن من يجب أن نبرئ أنفسنا من تهمة العمالة للأجنبي في ظل نظام ولد واستمر ولازال محمياً بمساعدة الأجنبي الذي يتهمنا بالعمالة إليه.

لسنا نحن من باع الوطنية، بل النظام وأعوانه هم من أسّس لها بنيانها بطغيانهم، ولازالوا يمارسونها بشكل منهجي. ولذا يجب أن لا ننشغل بمفاهيم وطنية لم تنل أية حظوة عند النظام في تاريخه القديم ولا في واقعه الحديث.

ولعلنا نشير هنا، الى أن لفظة «الوطنية/ الوطني» لم تكن ضمن الخطاب السياسي والإعلامي السعودي طيلة عمره، بل كانت اللفظة محرّمة الإستخدام، ولم يتم تداولها وفك الحصار عنها إلا بعد تغوّل العنف الوهابي منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وزادت الجرعة أكثر بعد حوادث سبتمبر 2001، ثم تقلص استخدامها في الوقت الحالي بعد أن قضى آل سعود منها وطراً. ولعلنا نتذكر مسألة مناهج التربية الوطنية، متى ظهرت، ولماذا ظهرت، وكيف أن أول من كتب في الموضوع الوطني هم عتاة الوهابية/ النجدية المتطرفين!

نحن لسنا في دولة بالمفهوم الوطني، بل في مزرعة بكل ما في الكلمة من معنى، ولا تنطبق عليها، بحسب الوضع الحالي، مفاهيم الدولة الحديثة. ومن يعتبر نفسه مالكاً للمزرعة يعلم مسبقاً بأن وحدة الساكنين فيها تمثل ضرراً له ولمن يشاركه المغنم فيها، وبالتالي لا هو يريد «وحدة وطنية» ولا تسالم داخلي، وإن كان لا يريد «انشقاقاً حاداً» بين الساكنين في المزرعة يفضي الى تهديد مصالحه. ولا هو يريد «هوية وطنية» تجمع الناس من مذاهبهم ومناطقهم المختلفة بحيث يحتمل اتفاقهم على شيء او أمر في غير صالحه. وفوق هذا هو لا يريد «الإصلاح السياسي» ولا «الإصلاح الديني» مثلما هو لا يريد «الإندماج الوطني» لأنه يقضي على استئثاره بمنافع المزرعة!

هذا هو حالنا مبسّطاً.

ملخص القول هو أنه إذا كنا بطرحنا للمواضيع الوطنية نقصد الدفاع عن أنفسنا وتبرئتها من «تهمة» العمالة والولاء للأجنبي، فبئس ما نفعل، ويا لبؤس ما سنجني!

أما إذا كان الغرض هو الأمر الثاني، أي الإعتقاد بأن تلك المفاهيم تدخل ضمن إطار «الحل الوطني» لمشكلة الدولة والمجتمع، ففيه تفصيل آخر.

ابتداءًا فإن الدولة هي المسؤولة عن طرح مشاريع «الوحدة الوطنية» لا أن تمزقها بتبني سياسة التمييز الطائفي والمناطقي، وبسياسة الإحتكار المناطقي الفاقعة لمغانم السلطة.

والدولة هي المسؤولة عن الترويج للثقافة الوطنية، لا أن تروج لثقافة التكفير والقتل والإحتكار الثقافي «الثقافة الأحادية» وترويج الثقافة المناطقية، وتسويد المذهب المناطقي، والعادات المناطقية كالعرضة النجدية وتجعلها جزءًا من ثقافة الشعب فتفرضها على المناطق والمذاهب الأخرى.

والدولة هي المسؤولة عن بناء هوية وطنية، وهي التي تتحمل الفشل إن لم تفعل، لا أن تروج لهوية نجدية طائفية عنصرية تسوّدها على أكثرية السكان باعتبارها هوية سعوديّة مسعودة.

والدولة هي المسؤولة عن الترويج للإنتماء والولاء الوطني عبر سياساتها العادلة والتصالحية، لا أن تدفع بمجاميع من سكانها الى الإختناق الى حدّ المطالبة بالإنفصال عن الدولة نفسها كحل للأزمة.

كل هذا من مسؤولية الدولة لا تضاهيها جهة أخرى في تحمل مسؤوليتها. فإذا ما تخلّت عنها، فإن أحداً لا يستطيع الترقيع ولا أن يحل محلها، أو يقوم بما يجب عليها هي أن تقوم به، مهما أوتي من طاقات وإمكانات. فمثل هذه القضايا أكبر بكثير من أن يتحمل مسؤولية استزراعها وتنميتها فرد أو مجموعة أو منطقة، لأن سياسة الدولة وإمكاناتها هي الأساس في صناعة تلك المفاهيم ووضعها موضع التطبيق.

إن جهداً يبذل لسنوات طويلة قابل للإحتراق في ساعة واحدة بقرار واحد من الحكومة نفسها. كل ما تستطيع أن تبنيه في سنوات من دعوات للتسامح والعيش المشترك والوحدة الوطنية وغيرها

يضيع بفتوى شيخ تكفيري، أو بقرار حكومي يفتح جبهة الصراع إقليمياً مع إيران، أو الشيعة في العراق، أو حزب الله في لبنان على خلفية طائفية وبلغة طائفية. فما ان يفشل آل سعود في سياستهم الخارجية حتى يبادروا الى السلاح الطائفي، وإذا بالمعركة تجدها قد التهمت خباء دعاة المفاهيم الوطنية، وضاع جهدهم في لمحة بصر!

الحكومة حين تتبنّى الحرب الطائفية في الخارج، تعلم بأن لها انعكاسات في الداخل. ونحن جميعاً نعلم أن سلاح الحكومة الحالي مع كل أعدائها الإقليميين قائم على مواجهة الشيعة والترويج لخطرهم المزعوم، وهم بوهابيتهم من يحتضن كل أصوات الشقاق ومساوئ الأخلاق. فلماذا لا ننظر الى الصورة مكبرة لنكتشف أن الدعوة للمفاهيم الوطنية ليست على بال آل سعود، ولا على بال الوهابية ومثقفي المنطقة المدللة. هؤلاء جميعاً مشغولون بالصراع الطائفي حتى ولو احترقنا نحن بناره مراراً وتكراراً.

هذا ليس سلوك دولة تهتم بقضايا وطنية. هذا ليس سلوك من يريد أن يحمي وطناً، أو يدعو الى مساواة، أو يبحث عن مشتركات، أو يريد أن يبني وطناً موحّداً.

هذا سلوك عصابة طائفية مناطقية لا يقعدها شيء عن ممارسة النقيض لكل الشعارات والمفاهيم الوطنية إن كان ذلك يخدم مصالحها الفئوية.

بالإضافة الى ذلك، علينا أن نتنبّه الى عدم الوقوع في شرك تفسير المفاهيم. فلآل سعود والمنتفعين منهم تعريفات خاصة بهم

للمفاهيم الوطنية إذا ما أرادوا استخدامها، مختلفة عما هو موجود في كل الدنيا.

فالولاء الوطني، بالنسبة لهم، ليس ولاءً للدولة، بل هو ولاءٌ لآل سعود، وإذعان للفئوية والطائفية النجدية.

والوطنية ليست هي حماية وحب الوطن والدفاع عن كرامة كل فرد من أبنائه، بل هي بنظر آل سعود ووهابيتهم، الدخول في جوقة المهرجين والدفاع عن النظام وسياساته، حتى تلك التي تمتهن كرامة المواطن. وفي حين كان المنظرون الغربيون القدامى يقولون بأن واحدة من تجسيدات الوطنية هي الوقوف ضد النظام السياسي والحاكمين إن هو اعتدى على حقوق أحد من المواطنين، تصبح معارضة النظام السعودي وسياساته الفاسدة خارج اطار الوطنية.

والإندماج الوطني عند آل سعود ووهابيتهم لا يعني سوى التخلّي عن هويتك الخاصة ومعتقدك وعاداتك لصالح هويتهم ومذهبهم ومناطقيتهم، والتخلي عن مصالحك كمواطن أو كجماعة لصالح استئثارهم واستبدادهم.

فحتى لو تحدثنا كشيعة بنفس المفاهيم، فإن الطرف الحكومي المناطقي الطائفي له تفسير خاص. فيصبح الدفاع عن النفس والمطالبة بالحقوق المشروعة عمالة للأجنبي، أما ما يفعلونه هم، فقمّة في الوطنية! وفي التسامح! وفي العدالة! وفي الإنسانية! ولهذا نجد أن البعض لا يطرح قضية الشيعة ومطالبهم، ويقول ذلك علناً، ويصرح بأنه يؤجل المطالبة، لأنه مهتم بالموضوع الوطني العام،

وحرصاً على الوحدة الوطنية. وبهذا تكون الدعوة لتلك المفاهيم وسيلة - شعرنا أم لم نشعر - لإقصاء حقوقنا، والسكوت عن المطالبة بها، في حين لازال الطرف الوهابي في أوج طغيانه الطائفي، سواء على صعيد المملكة أو البلدان ذات التوتر الطائفي العالي.

هل نحن مضطرون لقبول تفسيرات الحكومة ووهابيتها للمفاهيم، وأن نعمل وفقها لنرضي آل سعود والوهابية العمياء؟! هل من المنطقي أن نضيّع قضايانا حرصا على وطنيّة عمياء لا يحترمها الحاكم ولا المنتفع والأجير، وكأننا وحدنا من يؤمن بها في هذا البلد؟ وماذا نستفيد، في أفضل الأحوال، لو اعترف بعض مواطني البلد بأننا وطنيّون، في حين سياسة التمييز والإذلال لنا قائمة؟!

تبقى مسألة تطبيق تلك المفاهيم. وقد ذكرت في صفحات سابقة بأن الدعوة اليها ليست خطأ ولا خطيئة، ولكنها لا تمثل مشروعاً سياسياً، اللهم إلا إذا دفع بالشارع للتحرك والضغط من أجل تطبيقها. وإلا فهناك مئات إن لم يكن الآلاف من المنظمات الدولية تتبنّى ذات المفاهيم وتسعى لترويجها على مستوى العالم.

حالنا يمكن أن يصوره المثال التالي: شخص يريد أن يستثمر مليون دولاراً، فقيل له: وهل تملك المليون دولاراً؟ قال: لا! فهل ستقترضه؟ قال: لا أحد يقرضني إياه. قيل له: هل لك مالٌ عند أحدهم يمكن استرداده؟ قال: أعتقد أنني شريك مع شخص في

المبلغ، ولكنه لا يعترف بأن لي فيه حقاً، ولكني سأحاول أن أقنعه بشراكتي معه.

المفاهيم الوطنية التي أشرنا اليها مشاع بين المواطنين، فإما أن نتبناها جميعاً، وفي مقدمتهم آل سعود ووهابيوهم ونخبة المنطقة المدللة، وإما أن نفكّ أنفسنا عن هذا الأمر ولا نصرف جهداً عليه. أما أن ندعو وحدنا في صحراء قاحلة، لا يرتد علينا إلا المزيد من التكفير والتهميش والتخوين، فهذا لا يقوم به واع. وكأننا نريد أن نقنع آل سعود بأن لنا حقاً عندهم عبر إقناعهم بتلك المفاهيم. والحال، فإنهم بداهة، لن يقتنعوا بدون عصا معارضة قويّة تجعلهم يتنازلون، وبدون ذلك، لن يقبلوا بالمفاهيم ولا بالتنازل عما يترتب عليها.

حين تكون معارضاً فأنت تعلم حجم قوّتك وإمكاناتك، وبالتالي تتحرّك وفق ما لديك من رصيد قوّة. أما حين تبني استراتيجيتك على أساس شيء لم تملكه بعد، ووفق منطق لا يشاركك فيه أحدٌ غيرك، ثم تريد ممن حرَمَك حقّك أن يتنازل عن ذلك طواعية، فهذا من المستحيلات، ولا يوصل الى نتيجة. المشروع السياسي ليس في تبني المفهوم، وإنما في العمل الذي يؤدي الى تطبيق ذلك المفهوم، عبر الضغط، وليس الإستجداء المذل الذي لا يوصل مع هذا الى شيء. وواحدة من طرق الإستجداء: إعلان الولاء للنظام، والدعاء لرموزه من على المنابر، والمزايدة في استخدام المفردات الوطنية.

من يؤسس للتمييز الطائفي ويعتبره منهجاً لا يحيد عنه ليس وطنياً حتى تكافئه بالولاء له، وتعتبر ذلك ولاءً وطنياً! على العكس، إن أردت ردعه، فعليك أن تقول له بأنك لا تستحق ولاءً ولا يمكنني إلا أن أكون معارضاً معادياً لك.

ومن يكفّرك على رؤوس الأشهاد، ليس داعية وطنياً، حتى تأخذه بالأحضان، وترجوه أن يغفر لك خطاياك، وتلتمس منه أن يعترف بإسلامك أو بمواطنيتك. بل يجب أن تقابله بنفس وسيلته التي ما برحها منذ تأسست الدولة، ولا يبدو أنه سيبرحها في المستقبل، وهي النبذ والمواجهة والخشونة، خاصة إذا ما كانت الليونة لا تفيد، ويساء تفسيرها في غير صالحك «ضعفاً أو تقية أو تآمراً ونفاقاً»، بحيث يستمر فيما هو فيه من ظلم لك، وليس في إمكانك إلا رفع سلاح العاجز من شعارات الأخوة والتعايش التي لا يؤمن أنك معنيّ بها لأنك غير مسلم، وأقل من أن تكون مواطناً.

ومن يحتكر السلطة ومنافعها ليس وطنياً، ولا النظام الذي يغطي ذلك قانونياً ويمارسها منهجياً، حتى تخاف من أن يتهمك باللاوطنية! ولا الحل مع هكذا نظام أو جماعة محتكرة إلا أن تهددها بأنك لن تقبل بالتعايش معها إن استمرت فيما هي عليه، وإن لم ترتدع فعليك أن تدعو للإنفصال الشعوري والنفسي والواقعي عنهما.

فمن هو العاقل الذي يريد أن يعيش مع هكذا بشر مضى عليهم في السلطة قرنٌ من الزمان، ولازلنا بنظرهم كفاراً، وأقل من أن نحظى بالمواطنية في أرض آبائنا وأجدادنا، لأن المواطنة بنظرهم مربوطة بالبعد العقدي، فالكافر لا يمكن أن يكون مواطناً؟ لنقل لهم نحن لا نستطيع أن نتعايش معكم إن كان هذا حالكم، وعلينا أن نفكر في البدائل، ومن بينها «الدعوة صريحة للإنفصال» لا أن نطأطئ الرؤوس.

أفكار في مكان والفعل في مكان آخر

إن المفاهيم الكثيرة التي أشرنا إليها، صار لها زمن وهي تطرح على أبناء مجتمعنا الشيعي، وهي كما هو واضح من الحجم الكبير، يراد منها ظاهراً توعية المواطنين بأحقيّة تلك المفاهيم وضرورة نشرها، ولكنها «قد» تؤدي الى «جرّهم» الى مستنقع البطالة السياسية والجمود عند أبواب السلطة.

لنأخذ مثلاً، مفهوم «الإندماج الوطني».. فلا أحد منّا، فيما أظن، يرفضه بشكل عام، حتى ولو لم يعرف تفاصيله وآليات تطبيقه، وحتى لو لم يستطع التمييز بين «الترحيب» بالمفهوم، وبين الأفعال والنشاطات التي تجري تحت غطائه، أو معرفة الصلة بين المفهوم وتلك النشاطات.

يفترض أن تقترن الدعوة الى مفهوم معيّن، بنشاط يدفع باتجاه

تطبيقه، بحيث تصب النشاطات والأعمال في اتجاه خدمة المفهوم وتحقيقه على الأرض. وما نراه، على سبيل المثال لا الحصر، في موضوع «الإندماج الوطني/ كمثال»، هو أن المفهوم في مكان، والعمل في مكان آخر لا علاقة وثيقة به، أو ليست له علاقة به بالمرّة.

إذا أرادت مجموعة من الناشطين «العمل» من أجل الإندماج الوطني، فيفترض فيهم معرفة التالي:

1/ الدمج الوطني يعني بالمفهوم السياسي «بناء الأمّة» بعد أن يتم «بناء الدولة». والدولة السعودية ابتنيت من أساسها عوجاء مائلة «طائفية مناطقية عنصرية». فلكي يتحقق الدمج الوطني يجب أولا «إعادة بناء الدولة، أو إعادة هيكلة الدولة» لأنها بوضعها الحالي لا تستطيع أن تحقق «الإندماج الوطني» لأنه يمثل «النقيض» لمصالح القائمين عليه مادياً ومعنوياً.

2/ الدمج الوطني عملٌ يقوم بالجهد الرئيسي فيه الدول لا الأفراد ولا بعض مكونات المجتمع الذي تتشكل منه الدولة. وهو عملٌ يقوم به من يسيطر على السلطة وليس «الرعية». وفي السعودية، ينزع الخيار الرسمي القائم الى التهميش والفصل والعزل إما بحجّة دينية أو مناطقية أو قبلية، والغاية هي «الإستئثار» و «احتكار» السلطة لفئة أو منطقة أو مذهب «نجد». ولو أردنا نحن الشيعة أن نندمج وعرضنا أنفسنا عليهم، فهم لا يقبلون بذلك، لأنهم في الأساس لا

يقبلون بمبدأ تقاسم كعكة السلطة - التي هي أحد أهم مؤشرات الدمج - سواء جاء الأمر/ التقاسم في سياق الإصلاح السياسي - الإنتخابات مثلاً - أو عبر المحاصصة وفق حجم الجماعات التي تتشكل منها الدولة.

3/ إذا فهمنا أن الدولة هي المسؤولة، وهي لا تستطيع بوضعها الحالي، أن تقوم بالدمج وأن هناك مقدمات اليه كثيرة، وأن الإستئثار بالسلطة نقيض للدمج الوطني، فإن علينا أن نعي أيضاً بأن الدمج الوطني معني بمسألة حساسة ومركزية وهي: مشاركة الفئات التي يتشكل منها المجتمع في «صنع القرار» في موضوع محدد أو على مستوى السلطة وأجهزتها كلها.

أي أن هناك دمجاً كلياً ودمجاً جزئياً، فبعض الدول تقبل بالدمج في الميدان الإقتصادي، ولا تقبل به في السياسي. أو تقبل به في المجال العسكري، ولا تقبل به في المجال السياسي أو الإقتصادي. وفي السعودية فإن كل مسارب الدمج الوطني مغلقة، خاصة بالنسبة للشيعة، حيث يراد لهم التهميش الكامل فلا يكون لهم أدنى مشاركة في صنع أي قرار وفي أي جهاز من أجهزة الدولة ومؤسساتها.

والإندماج له مسارب مختلفة: فهناك دمج سياسي غرضه أن تشارك الجماعات المكونة للدولة في إدارتها وفق «المحاصصة أو النسبية» أو وفق «الكفاءة مع مراعاة التوازن الفئوي في المجتمع»، وهناك دمج إقتصادي يعنى بتوزيع الثروة والخدمات وتوازنها بين

المناطق، وهناك دمج إجتماعي يمكن قياسه بالتداخل بين الطوائف «وخاصة في موضوع التزواج». وهناك دمج ثقافي يؤسس لبناء ثقافة وطنية تدخل كل الثقافات المحلية كـ «مشارك» في إنتاجها، وليس تسويد ثقافة نجدية أو مذهب نجدي.

4/ لا يعني الإندماج إنسلاخ المواطنين الشيعة أو غيرهم عن ثقافتهم وموروثهم الديني، ولا يعني، كما يفعل البعض، التنازل المسبق عن أفكار الجماعة وتوجهاتها الثقافية والعقدية الخاصة كشرط أولي للإندماج، لأننا نتحدث عن مجتمع متعدد، وثقافة متنوعة، وعن تأسيس للدولة وفق شروط المواطنة وليس وفق شروط الإنتماءات الفرعية. ولذا لا معنى أن يظهر المتحمّسون بيننا فيمتطون صهوة «الإصلاح الديني المسيّس» الذي يستثير عامة الشيعة ويشقّ صفوفهم، في حين أن الطرف الآخر «السياسي والمذهبي الرسمي» لم يعترفا حتى بأن المواطنين الشيعة «مسلمون». ليس هكذا تورد الإبل. صحيح أن الإصلاح والتجديد الديني ضروريان لكل مذهب وفئة، ولكن أن يقوم السياسي بذلك تحبّباً ومقدمة لما يعتقد أنه اندماج وطني، فإن ذلك ليس فقط لا يؤدي الى نتيجة، بل أنه طريق خاطئ، وفهم مغلوط لمسألة الإندماج الوطني وشرائطها.

5/ والإندماج الوطني يتعاطى مع «مواطنين متساوين» في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم. وإلا كيف تدمج، من منظار الوهابي، بين الموحد النجدي، والمشرك الصوفي الحجازي، والكافر الشيعي: إسماعيلياً أو زيدياً أو جعفرياً؟! وكيف

تدمج من منظار النجدي العنصري، مواطني الدرجة الأولى «01» الذين يأخذون أكثر من حقهم، وبين مواطني الدرجات المختلفة الأخرى «02، 03، 04، 05، 06»؟! وكيف تدمج بين مواطنين يقولون أخذناها، وآل سعود، بالسيف وصارت الدولة لنا، ومن يريد حقه فما له إلا السيف.. أن تدمجهم بمواطنين آخرين لا يؤمنون بمنطق الغلبة، ولا بشرعية القوة، ولا بالتمييز المناطقي والطائفي وغيرهما كوسيلة عقابية أو كوسيلة ضغط من أجل «الصهر القسري في بوتقة الوهابية ونجد مذهباً وثقافة وولاءاً»؟

والإندماج لا يعني «تقديم الولاء» للنظام السياسي ورجاله، إلا في حال كان الشيعة جزءً أساسياً من ذلك النظام، «ومشاركين فيه وفي تأسيس شرعيته»، ومساهمين في صنع قرار الدولة وفق قواعد ودستور واضح. في غير هذه الحالة يعتبر «إعلان الولاء» تنازلاً وعبثاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ترى هل هؤلاء الذين يطرقون رؤوسنا بفكرة الإندماج الوطني يعون ماذا تعني هذه المفردة؟ وهل ما يقومون به من أعمال وإثارات لها علاقة بتطبيق الفكرة؟

الشيعة والدمج السياسي

لكي يتحقق الإندماج الوطني، فإن الخطوات الواجب اتخاذها على الأرض تستهدف «إشراك» الفئات المهمشة والتي تمثل الأكثرية في البلاد في صناعة القرارات الكبرى المتعلقة بالدولة وإدارتها.

وفيما يخص المواطنين الشيعة، فإن من يروجون لموضوع الإندماج الوطني مدعوون لتوجيه خطابهم الى آل سعود والسلطة النجدية بدرجة أساس، وأن يكشفوا للجمهور حجم الإستئثار بالسلطة والتلاعب بها من قبل أقلية لا يصل تعدادها ربع سكان البلاد، ومقدار الغبن الذي لحق ويلحق بباقي المواطنين.

لو أخذنا مفردة واحدة من الموضوع وتحدثنا عن «الدمج السياسي» فقط، فإن دعاة الدمج مدعوون لتفهّم الطريق المؤدية إليه، ومعرفة بعض التفاصيل فيه، حتى يتمكنوا من «التبشير» بأفكارهم على بيّنة من أمرهم، قبل أن يبدأوا بالعمل، وحتى لا تضيع قضايا الشيعة في حمّى الشعارات والتعميمات.

حين نقول احتكار السلطة السياسية، فإننا نعني من ذلك استحواذ فئة مذهبية/ مناطقية على كامل أو معظم السلطة، ونعني انحياز آل سعود التام تجاه تلك الفئة أو الشريحة من السكان، وأنها في المقابل تضطهد وتميّز ضد البقية. لنأخذ بعض الأمثلة:

حسب معلومات «2005م»: ماذا يعني أن يكون «كل» موظفي الديوان الملكي الأساسيين «وعددهم 7» من نجد. وكذلك «كل» الموظفين الكبار في ديوان ولي العهد «وعددهم 3». وأن من بين مستشاري الملك الـ «13» يوجد «7» من نجد هم المديرون الحقيقيون للديوان واليد الضاربة للملك، في حين لا يوجد بينهم شيعي واحد. وبالنسبة لولي العهد آنئذ «الملك الحالي» كان «كل» المستشارين لديه وعددهم «6» من نجد.

هذا في الدائرة الصغيرة لصنع القرار.

على مستوى الوزارات، فإنه منذ تأسست الدولة لم يعيّن شيعي واحد لا وزيراً ولا وكيلاً للوزارة ولا مديراً عاماً. أيضاً المنطقة الشمالية لم يعين منها وزير واحد منذ تأسيس الدولة، في حين عيّن وزير واحد من المنطقة الجنوبية عام 2004م.

التشكيلة الوزارية عام 2005م، والتي تكاد تكون نفسها القائمة الآن، فإن منطقة نجد حصلت منها على «68%» من عدد الوزارات، بل وأهم الوزارات، وكان النجديون بداية تأسيس مجلس الوزراء يستأثرون بكامل الحصة «100%». وحتى بالنسبة لعمر الوزراء في وزاراتهم، فإن النجديين مجملاً هم الأطول بقاءً في وزاراتهم.

لن نتحدث عن وكلاء الوزارات والمدراء العامين، فأغلبهم من نجد، وهم الذين يديرون الوزارات عملياً حتى وإن كان الوزير من غير نجد، ولكن لننظر الى سلّم الدرجات الوظيفية:

* في عام 2005م، كان عدد من مُنحوا درجات «مرتبة وزير» خمسين شخصاً، حصل النجديون على 42 منها أي «84%» من مجموع من يحملون «مرتبة وزير بدون وزارة». واحد فقط من عائلة الجبر/ وهو ليس بشيعي، حصل على المرتبة من الشرقية، ولم يحصل أحد عليها من المنطقتين الشمالية والجنوبية.

* في المرتبة الممتازة تقول إحصاءات عام 2005م، أن النجديين حصلوا على «84%» من مجموع أعداد من يحملها، وحصل

الحجازيون على «12%»، وحصلت المنطقتان الشمالية والجنوبية على «2%» لكل منهما، ولم تحصل الشرقية على شيء، لا للسنّة ولا للشيعة.

* في المرتبة الخامسة عشرة وزّعت عام 2003م - حسب د. الصنيتان في كتابه عن النخب السعودية - على 600 شخص، كانت حصة النجديين منها 326 «54%» والحجازيين 234 «39%» والقبائل 27 «4،5%» وبقية المناطق 31 «2%» ولم يكن هناك من مواطن شيعي واحد!

وفي مجلس الشورى، سنرى نفس المحاباة لنجد، والتهميش للآخرين. لنتحدث عن مجلس شورى 2005م، حيث عدد الأعضاء 150 عضواً، تم تعيينهم وتصنيفهم على النحو التالي:

- عدد سكان نجد حسب الإحصاء الحكومي الذي لا نثق به هو 32،2% ولكنهم أخذوا 48% من مجموع الأعضاء أي 72 عضواً.

- وعدد سكان الحجاز 30،2% من مجموع السكان حصلوا على 30% من المقاعد أي 45 مقعداً.

- والمنطقة الشرقية تمثل، حسب إحصاء الحكومة الذي لا نثق به، 15،5% من السكان، أخذت فقط 6% من المقاعد، أي 9 مقاعد «4 للشيعة، و5 للسنّة».

- والمنطقة الجنوبية التي تعتبر خزّان البلاد من الثروة البشرية، زعمت إحصاءات الحكومة أنها تمثل 18،8% من مجموع السكان،

وقد حصلت على 12% من المقاعد، أي 18 مقعداً. ومع أن الشيعة الإسماعيليين يمثلون وحسب احصاءات الحكومة، وفي الحدود الدنيا، 6% من السكان، فإن عدد المقاعد التي حصلوا عليها ضمن المنطقة الجنوبية إثنان أي 3،1%.

- أما المنطقة الشمالية فهي تمثل 3.3% من السكان، وحصلت على 4% من المقاعد أي 6.

لماذا يكون الشيعة في الشرقية وفي الجنوب هم الأقل تمثيلاً في مجلس معيّن من قبل آل سعود أنفسهم؟!

لن نتحدث هنا بالطبع عن أن عدداً غير قليل من المعينين من المناطق الأخرى هم من ذوي الأصول النجدية الواضحة، وهم يعتبرون أنفسهم نجديين. كما لن نتحدث عمن يرأس المجلس ولا اللجان في داخله. فمنذ تأسيس المجلس البائس عام ١٩٩٢م لم يترأسه سوى شخص من أصحاب الدماء الزرقاء «نجدي»، في حين يكون النائب حجازي، وكل من تعاقب على سكرتارية المجلس هم من نجد.

لنذهب الى موضوع آخر وهو «الدبلوماسية» وموظفي وزارة الخارجية، فحسب معطيات عام 2005 المنشورة في موقع وزارة الخارجية السعودية، فإن عدد السفراء السعوديين كانوا 77 سفيراً، هوياتهم المناطقية على النحو التالي:

39 سفيراً كانوا من نجد، و 35 منهم كانوا من الحجاز «الذي

كان يسيطر على هذا الحقل حتى السبعينيات الميلادية»، و 3 سفراء من الجنوب، في حين لم تمثل المنطقة الشرقية بسنتها وشيعتها، ولا المنطقة الشمالية بأي سفير. وقد كان هناك سفير شيعي في طهران، وهو أول سفير يعيّن في تاريخ السعودية، وقد استقال وتقاعد، فأراح واستراح.

من جهة أخرى، هناك 30 عنصراً «بمن فيهم الوزير» يمثلون عماد وزارة الخارجية وكبار مسؤوليها في شتى الأقسام والحقول الإدارية، بينهم 24 نجدياً، و 6 حجازيين، أما نصيب باقي المناطق فـ «صفر%»!

فهل هذا هو الإندماج الوطني؟!

إذا كان دعاة الإندماج يبحثون عن عمل حقيقي، فليعملوا على كسر الإحتكار النجدي للسلطة السياسية.

إن القائمة تطول كثيراً في البحث، ولكن لا مانع من الإستزادة. خذوا هذه الأمثلة الإضافية.

من المعلوم أن المناطق المختلفة منذ احتلالها «نجدياً/ وهابياً/ سعودياً» تدار بصورة مباشرة من قبل المركز النجدي. حيث يولّى على كل منطقة رجل من العائلة المالكة أو من العوائل النجدية المقربة من دائرة آل سعود مثل: السويلم، السديري، الثنيان، الإبراهيم. وحتى وقت قريب، بداية التسعينيات الميلادية، كان هناك أمير صغير لكل بلدة تقريباً، وكان المولّون في معظمهم ينتمون الى منطقة نجد، الأمر الذي يوضح أن البلد جميعها تعيش

ما يسميه بعض الباحثين «إحتلالاً داخلياً». أي تقوم منطقة بالسيطرة على كل المناطق الأخرى، من شرطتها واماراتها وأمنها واقتصادها وكل شيء فيها، حتى أسماء شوارعها، إن دخلها التنظيم البلدي وصار لها أسماء!.

وحين يأتي أمير الى منطقة، فإنه يجلب معه كل الطاقم الذي يديرها، ومعظمهم، إن لم يكن كلهم، من نجد، وهذا واضح من خلال متابعة من يدير إمارة المنطقة الشرقية، وغيرها، وما علينا إلا التدقيق في الأسماء، وملاحقة من يقفون في الظل ويديرون الأمور بالإسم الصريح في وظيفة صريحة أو من خلال «مدراء مكاتب الأمراء، ومدراء مكاتب الموظفين الكبار».

لتوضيح الأمر، فإنه منذ احتلال مكة المكرمة عام 1924م، تولى إمارتها 7 كلهم من نجد «من آل سعود». والمدينة منذ احتلالها في يناير 1926م تعاقب عليها 6 أمراء كلهم من نجد. والأحساء منذ احتلالها عام 1913 تناوب عليها 4 أمراء كلهم نجديون، والقطيف منذ احتلالها في نفس التاريخ تعاقب عليها 17 أميراً كلهم من نجد. وهكذا بقية المناطق.

واضافة الى السيطرة النجدية المباشرة على المناطق، هناك السيطرة على جميع أجهزة وتنظيمات «القمع والإكراه» للدولة كقوى الأمن عامة التابعة لوزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ورئاسة الحرس الوطني، والمباحث العامة وغيرها. لتوضيح حجم السيطرة النجدية

في هذا المجال، وحسب معطيات مايو 2005م، اليكم هذا الجدول:

قياس حجم الإندماج الوطني في أجهزة الأمن والدفاع

	العدد	نجد	الحجاز	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
أعلى المراتب في الإمارات جميعا	33	30	2	0	1	0
(تشمل الأمير ونائبه ووكيله)	%100	%90،9	%6،08	0	%3،03	0
أعلى المراتب في وزارة الداخلية	24	19	4	0	1	0
	%100	%79،16	%16،7	0	%4،17	0
أعلى المراتب في وزارة الدفاع	26	21	3	0	2	0
	%100	%80،8	%11،5	0	%7،7	0
أعلى المراتب في الحرس الوطني	12	12	0	0	0	0
	%100	%100	0	0	0	0
أعلى المراتب في جهاز الاستخبارات	3	3	0	0	0	0
	%100	%100	0	0	0	0
المجموع	98	85	9	0	4	0
	%100	%87	%9	0	%4	0

إن هذه الأرقام، توضح بصورة لا لبس فيها أن الحديث عن اندماج وطني مجرد خرافة، وأن مناطق المملكة تعيش تحت الإحتلال النجدي المباشر، وليس في ظل دولة تتكافأ فيها المناطق ويتساوى فيها المواطنون.

والأهم، أنه حين شكّلت الدولة مجالس للمناطق، عيّنت نجديين في كل مجالس المناطق غير النجدية وبنسب متفاوتة، في حين لم يعيّن غير النجديين في نجد. وأحياناً، ويا للعجب من هذه الدولة، تزيد فيها حصة أعضاء مجالس المناطق المعينين من الأصول النجدية حصة السكان المحليين، كما هو الحال في المنطقة الشرقية مثلاً.

في مجلس المنطقة الشرقية لعام 2003م، فإن عدد الأعضاء 15، بينهم «5 نجديين، 6 من سنّة المنطقة، وإثنان من شيعة المنطقة، وإثنان من مكان آخر». وفي مجلس منطقة 2005 «لم تنته مدته بعد» فإن الوضع أصبح أكثر سوءً، فمن بين 15 عضواً كان هناك «10 نجديين أو من أصول نجدية، و3 من سنّة المنطقة، و 1 من الشيعة، وواحد آخر من عائلة كانو التي تقطن البحرين»! لا ننسى هنا أن هناك 15 عضواً آخر يعتبرون ممثلين للأجهزة الحكومية معظمهم من نجد، ويمكنكم قراءة الأسماء من موقع أمارة الشرقية.

أليس هذا مجلس نجدي؟ وهل يتوقع من مثل هذه المجالس أن تكون لها فائدة؟!

ملخص ما أشرنا إليه في موضوع الدمج السياسي والبيروقراطي والأمني في جهاز الدولة للشيعة أو للمناطق غير النجدية عامة، يوضحه الجدول التالي:

	نجد	الحجاز	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
% من مجموع السكان	%32،2	%30،2	%15،5	%18،8	%3،3
% من الوزارة	%68،97	%13،79	%13،79	%3،45	0
% من مجلس الشورى	%48	%30	%6	%12	%4
% من (مرتبة وزير)	%84	%14	%2	0	0
% من (المرتبة الممتازة)	%83،67	%12،24	0	%2،04	%2،04
% من مراتب الأمن والعسكر	%87	%9	0	%4	0
% من الجهاز الدبلوماسي	%58،9	%38،3	0	%2،8	0

فهل تريدون بعد هذا «اندماجاً وطنياً» بالطريقة السعودية؟! مع العلم أن من يعيّنهم آل سعود مجرد أدوات بيدهم، ويخدمون الفئوية النجدية بأكثر مما يخدمون مناطقهم والجماعات التي ينتمون اليها.

إذن.. حاربوا هذه الهيمنة البشعة التي لا تبقي مجالاً حتى للشعارات وترديد المفاهيم الوطنية. فها هنا مربط الفرس. هنا يكون الإدماج لمن يريد أن يعمل على تحقيقه، ومن هنا يبدأ الفعل لإعادة التوازن في مكونات السلطة. فلا إدماج وطني بدون مشاركة

في صنع القرار السياسي، ولا إدماج وطني مع وجود هذا النوع البشع من الإحتكار المهين للآخر.

ليس المهم أن ندعو الى مفاهيم وطنية مثل الإندماج الوطني ونتخذها يافطة عامة، في وقت لا نعرف معناها ولا نهتم بمفرداتها، ولا بكيفية الوصول اليها وطريقة تحقيقها، فنحسب أن لقاء شخص أو استضافة شخصية قد حقق اختراقاً ومنجزاً، وليكون نصيبنا من الدولة، في النهاية، مجرد «طباعة كتاب ديني» أما نصيب المنطقة المدلّلة فهو: «كل الدولة بحمولتها السياسية والمعنوية والإقتصادية». إنها قسمة ضيزى!

لنترك المفاهيم، فلا فائدة من التبشير بها وحدنا، ولنطالب بالعدالة في توزيع السلطة والثروة، وليتحرك الجمهور بهذا الإتجاه، فهذا هو طريق من يريد تحصيل حقّه وحق طائفته. هذا طريق من يريد الدفاع عن الطائفة الكريمة.

ألم نقل بأن الدمج الوطني من عمل الدولة في الأساس؟ ألم نقل بأن الحكومة ونخبتها النجدية/ الوهابية لا تريد الدمج الوطني، ولا الإصلاح الوطني، ولا حتى الوحدة الوطنية، لأن مؤدّى ذلك هو القضاء على الفئوية المسيطرة على الدولة؟.

* * *

حل سياسي «سعودي» أم حل ديني «وهابي»!

كما لاحظنا سابقاً، فإن من يتصدرون وجه الطائفة الشيعية اليوم، والذين ما فتئوا يتحدثون عن «الإندماج الوطني»، لا يجدون أنفسهم معنيين كثيراً بالدمج السياسي، ولا يطالبون بحقوق الطائفة سياسياً، ولا إشراكهم في المستويات العليا لجهاز الدولة البيروقراطي، بحيث يتخذون من ذلك مركزاً لمطالبهم ونواة لمشروع سياسي قابل للنمو. ربما قيلت جملة من أحدهم ذات مرة وكانت خارج سياق الرؤية المنهجية لوضع الشيعة في الدولة ولم تتكرر، وهي تشير الى عدم توزير أيٍّ من المواطنين الشيعة. عدم التأكيد على الدمج السياسي الذي يعني مشاركة الشيعة في صنع قرار الدولة، هو ما أسس الى التمييز الطائفي والمناطقي ضد الشيعة وضد غيرهم من المواطنين. فهل هناك مقاربة أخرى لدى هؤلاء لحلّ أزمة الشيعة، بل أزمة مكوّنات سكان المملكة جميعهم، بل أزمة الدولة نفسها؟

من خلال مراقبة التوجهات القائمة نرى أن المتصدرين لوضع الشيعة يعوّلون كثيراً على «التقارب الديني» مع الوهابية كمفتاح أساس لحل المشكلة الشيعية. هذا يعني ضمناً - أو يرجح ضمناً -

الرؤية القائلة بأن المشكلة في جوهرها «دينية» وليست «سياسية»، وبالتالي فإن العمل يتجه نحو تحقيق اختراق «عقدي» في العلاقة مع مشايخ السلطة والمؤسسة الدينية الرسمية، وهو اختراق لم يحدث حتى الآن، ولا يبدو في الأفق أنه سيحدث في المدى المنظور، حيث لم تتغير وجهة نظر التيار الوهابي المسيطر تجاه إسلام المختلف مذهبياً، كما لم تتغير رؤيته لهم على أساس السياسة والمصلحة الوطنية. وقد فشلت الدعوة الى توقيع ميثاق مشترك بين الشيعة والوهابيين، حيث رفض ذلك حتى من يحسبون على خط الإعتدال، فيما يعتقد كثيرون أن ليس هناك اعتدال بين الوهابيين فيما يخص الموضوع الشيعي، فكلهم متفقون على أن الشيعة كفار في الأساس، وبالتالي لا حقوق لهم على أساس المواطنة التي لا يعترفون بها أصلاً كمعيار في العلاقات بين مكونات المجتمع المختلفة.

ويبدو من خلال مراقبة النشاط الشيعي القائم، أن الإنسداد السياسي وحل القضية الشيعية عبر البوابة السياسية ممثلة بآل سعود، وبسبب عدم النيّة في «التصعيد» أو حتى «الإلحاح» على السلطة، اتجهت أنظار الوجهاء الجدد الى الطريق الأسهل، أو ما اعتُقد أنه أسهل، وهو تحويل المشكلة الشيعية الى الجانب الخطأ، أي الى التيار الوهابي، وكأن الحل بيد رموز هذا التيار، وعبر هؤلاء يمكن العودة ثانية الى البوابة السياسية بعد تحصيل التوافق على أساس ديني/ إسلامي بين الوهابية والشيعة، تحت يافطة الوحدة

الإسلامية، أو تحت سقف المصلحة المشتركة، أو تحت سقف المفاهيم الجديدة غير المغرية للوهابية مثل: التقارب، التسامح، الإعتراف بالرأي الآخر، وما أشبه.

بمعنى ثان، كأنّ متصدري الطائفة يبحثون عن اندماج أو مشتركات في البعد العقدي والثقافي يكون مقدّمة للإندماج السياسي، أي تحصيل الشيعة لحقوقهم المدنية بعد أن يحصلوا على حقوقهم الدينية باعتراف من رموز الوهابية.

في ظنّي أن هذه المقاربة خاطئة من أساسها.

فموضوع الدمج الوطني بشكل عام، بما فيه الدمج الثقافي/ الديني مسألة سياسية، وهي مهمّة الدولة ورجالها السياسيين بالدرجة الأساس. مفتاح الدمج بيد القيادة السياسية وليس الدينية، والسياسي هو الذي يقوم باستخدام التشدد الديني الوهابي كذريعة لاضطهاد الآخر وحرمانه من حقه، ولإبقاء السلطة كاملة بيد نخبة المنطقة الحاكمة والمدللة.

ثم إن مشكلة الشيعة «سياسية» وليست «دينية».. والأصح: حتى لو تغطّت بالبراقع الدينية. ولا أدلك على ذلك، أن الذي صدر ويصدر الأوامر التنفيذية التمييزية ضد الشيعة، وأن الذي طبّق ويطبّق تلك الأوامر، هي الجهات السياسية والبيروقراطية النجدية المتحكّمة «ذات الهوية الوهابية» وإن كانت في معظمها غير ملتزمة دينياً، بل أن بعضها يتمسّح بالليبرالية. وإذا قيل لهم: لم تفعلون هذا؟! يجيبون: ماذا نصنع؟ علينا ضغط من المتشددين!. كان هذا

دأبهم منذ أيام الملك عبدالعزيز حين اشتكى الشيعة من شيطنة جيشه الإخواني، ولازالوا في النهج نفسه. فهم يبتكرون ويطبقون السياسات الطائفية والاحتكارية للسلطة، ويرجعون التشدد الذي يقومون به الى ضغط مشايخهم فقط!

زد على ذلك، فإن كل أجهزة الدولة طائفية، وضد الآخر في كل المناطق عدا المنطقة المدلّلة، أي أن التمييز ليس محصوراً في جانب واحد «ديني» فحسب، ولا تمارسه جهة واحدة هي المؤسسة الدينية وحاشيتها، بل يمارسه الجميع باعتبار السلطة ملكاً نجدياً مشاعاً «وإن لم يشمل هذا أهل حائل، فكل ما نقوله عن نجد لا يشملهم باعتبارهم فئة مضطهدة محرومة». هذه حقيقة يجب أن لا تغيب عن بالنا، وهي تقودنا الى موضوع التشابك الشديد فيمن يقوم بالتمييز الطائفي والمناطقي والقبلي، ولا يمكن إلقاء اللوم على - ومن ثم الإعتقاد بالحل عند - الجهات الدينية الوهابية، فهي مجرد لاعب واحد، وهي لاعب غير مستقلّ، بل يديره ويتحكم في تصرفاته - مجملاً - النجدي غير المتدين.

ثم إن من السهولة بمكان لمن اطلع على تراث الوهابية الماضي والحاضر أن يكتشف بأن اعتراف الحكومة بالشيعة كمسلمين أو كمواطنين تدخل ضمن اختصاص الدولة. وإذا كان من الصحيح أن المؤسسة الدينية الوهابية جزءٌ وشريك أساس في الدولة «بناءاً وإدارة»، فهذا لا يلغي حقيقة أن المسؤولية تقف عند أعتاب الحاكم الفعلي، أي السياسي، أي آل سعود، وليس المشايخ.

وعليه فإن الطمع في أن تعترف الوهابية بإسلام الشيعة، أو بمنع التمييز عنهم، إغراق في الوهم. فإذا كان من الصعب إقناع آل سعود بأن الشيعة مسلمون أو حتى مواطنين، فإن من الإستحالة إقناع مشايخ الوهابية بذلك نظراً لتراث الوهابية العدواني ضدّ الشيعة وغيرهم من المسلمين. يستطيع آل سعود أن يحيلوا المشكلة الى مشايخ الوهابية - وهم يفعلون ذلك دائماً - لكن هذا لا يبعد عنهم المسؤولية المباشرة، خاصة وأنهم وحدهم القادرون على ممارسة الضغط المناسب على مشايخهم لتحقيق أية أمرٍ لو أرادوا.

ولهذا، فإن الدخول في متاهة التقارب الديني بين الوهابية والشيعة (وليس بين الشيعة والسنّة في مناطق المملكة المختلفة، فالوهابية لا تمثل السنّة حتى في المملكة نفسها) كمقدمة لحل مشكلة الشيعة يعتبر بحق «مضيعة للوقت». ينبغي هنا أن نؤكد بأننا لسنا ضد التقارب في حدّ ذاته، ولكن لا يجب التعويل عليه واعتباره منهجاً وخياراً لحل مشكلة الشيعة ولا غيرهم من المجتمعات التي تتشكل منها الدولة.

بيد أن الأمور لا تخلو من غرابة، فمن يتحدث ويروّج لـ «مفاهيم وطنية»، ولحلول وطنية/ أي سياسية للموضوع الشيعي، يفترض فيه آنئذٍ أن يطلب تلك الحلول من آل سعود، وأن «يجادلهم وفق منطق الدولة، وليس منطق الدين والمذهب». أما إذا اعتبر المشكل الشيعي مسألة دينية/ عقدية بالدرجة الأساس، وأن سياسة التمييز الطائفي وغيرها مجرد انعكاس للإختلاف العقدي، فحينئذ

يمكن طرق المفاتيح الدينية. بيد أننا نعود دائماً الى الدولة، باعتبارها القوة السياسية الحاكمة التي ليس فوقها قوة أخرى، وباعتبارها المسؤولة أمامنا وأمام العالم قبل غيرها عن الوطن وسكانه، وباعتبارها صاحبة الفعل والأمر والتنفيذ. وتحميلنا للدولة المسؤولية، يعني أننا نتعاطى مع الموضوع سياسياً، حتى ولو كان المفتي هو ملك الدولة ورئيسها، فما بالك من أناس يحكمون والدين لعق على ألسنتهم، ويستخدمونه بالطريقة التي تحفظ سلطانهم، ويضعون المؤسسة الدينية تحت تصرفهم، ويوجهونها وفق أوامرهم؟

إذن.. لا يجب أن «نضيّع المسؤولية» فنزيحها عن كاهل الحكومة وآل سعود، ونلصقها بمشايخ الوهابية، حتى وإن كان لهؤلاء الأخيرين صولة وجولة وكلمة في الدولة. فليست مشكلتنا أن مشايخ الوهابية يكفروننا، ويريدون قتلنا، ويميّزون ضدنا، بل هي مشكلة الدولة ومؤسساتها حين تتبنّى وجهة نظرهم، وتطبّقها على أرض الواقع. ليست مشكلتنا إن كان آل سعود وحكومتهم يخشون المشايخ أم لا، وإنما هي مشكلتهم وحدهم وعليهم حلّها، لا أن يعتبروا الشيعة وأكثرية الشعب: الحائط الهابط الذي يجري عليه القمع إرضاءً للوهابية المتطرفة، هذا إن كانت الوهابية تتحرك من تلقاء نفسها وليس بتوجيه من الحاكمين.

فلماذا إذن تركنا آل سعود الذين هم بحق غرماء وأعداء الشيعة، وعلى يديهم يجري القمع والإرهاب والتمييز، وذهبنا الى الأدوات

الوهابية التي يستخدمها آل سعود؟ لماذا ترك متصدرو الطائفة المفاهيم الوطنية التي يرفعونها التي تعني أن قضية الشيعة سياسية وحلولها سياسية، وتوجّهوا عوضاً عن ذلك الى بحر متلاطم من المفاهيم الدينية الوهابية التي لا أُفق لتغييرها؟

لا يمكن التعويل مطلقاً على أن الوهابية ستغيّر رأيها في الشيعة من الناحية العقدية، ولا يمكن لها أن تقبل بوحدة لا على أساس ديني ولا على أساس وطني، فالوطن عندها وثن، والوطنية وثنية، والوطن الذي لا يكون حكراً على أتباعها ليس وطناً، فالوحدة الوطنية قائمة من وجهة نظرها على المشترك المذهبي الوهابي دونما سواه. وبالتالي فإن العلاقة مع الوهابية عاجزة حتى عن ترطيب الأجواء، وامتصاص فائض العصبيات الطائفية الوهابية التي تمّ تصدير الكثير منها الى الخارج المسلم وغير المسلم، ولازال الإنتاج مستمراً!

الوهابية لا تؤمن بتنوّع ولا بتعدد ثقافي أو مذهبي، بل بنسخة ورؤية واحدة، على الجميع الإنصهار فيها. فإذا كان البعض منا يريد من الوهابيين موقفاً مؤيداً للدمج الثقافي/ ديني، بمعنى مشاركة المتنوعين في إنتاج ثقافة وطنية أو ثقافة دينية جامعة تكون جزءً من الثقافة الوطنية، فإنه يجهل خصائص الوهابية وتراثها، ويجهل عقليّة الحاكمين وغاياتهم.

ربما يقال بأن مفتاح الموضوع الشيعي وإن كان بيد السياسيين «آل سعود» إلا أنه لن يستخدم إلا بموافقة مشايخ الوهابية. هذا

التحليل سقيم أيضاً، ومقاربة خاطئة في العمق. ولا يسعنا هنا إلا أن ننصح من يقول بهذا الرأي، بأن يعيد قراءته للدولة السعودية وبنيتها وطبيعة تحالفاتها مع مشايخ الوهابية. فإذا كان آل سعود غير قادرين على إقناع مشايخهم بأمر أو بسياسة سواء من زاوية عقدية أو من زاوية المصلحة لنجد ولوهابيتها ولآل سعود، فإن الشيعة المصنّفين كعدو، لا يمكنهم بداهةً القيام بالمهمّة. والصحيح أن النخبة النجدية بقضّها وقضيضها لا تريد ولا تسعى الى حلّ للمشكل الشيعي وبالصورة الجذرية، اللهم إلا إذا تعرضوا للضرب بالمطارق، وتحت رهبة الخوف من خسارة الحكم بأكمله، عبر تفكيك الدولة من أساسها لتعود المناطق كما كانت قبل قيام الدولة النجدية.

إن المواطنين الشيعة، كما بقية المواطنين غير النجديين، لا يمانعون، بل ويرغبون، في قيام دمج في المجال السياسي والإقتصادي والبيروقراطي، ولكن الدمج الثقافي المنحصر في الموضوع المذهبي والذي يراد منه تذويب الخصائص المذهبية للشيعة أو غيرهم في بوتقة المذهب والثقافة النجدية هو المرفوض. آل سعود والوهابية يريدون «صهراً وتذويباً» للشيعة ولغيرهم. هم لا يريدون دمجاً ثقافياً أو دينياً، بمعنى أن يشترك الجميع، كل بجزء من ثقافته الخاصة في تكوين الثقافة الوطنية العامة. بمعنى آخر، إن آل سعود وحليفهم الديني لهم تفسير مختلف لموضوع الدمج الديني، أو لنوسّعه فنقول الثقافي، وهم يرون تذويب الآخر مقدمة

متساوية، بل لزيادة الإحتكار النجدي للسلطة. أي أن القول بأن التقارب الديني أو الدمج الثقافي سيؤديان الى إدماج ومشاركة سياسيين وتوسيع صناعة القرار بالنسبة للفئات المهمشة في البلاد وبينهم الشيعة، مجرد حلم ووهم.

الدمج الثقافي/ الديني يُعنى بتقريب الآخر، ويعتمد سياسات «احتواء» عبر الشراكة السياسية والتوازن في تحصيل منافع متساوية بين المواطنين والمناطق المختلفة، وأيضاً عبر إيجاد نظام قانوني يساوي بين المواطنين فيمنع التمييز العرقي والديني والقبلي. والذي نجده في النظام السعودي ووهابيته أنهما لا يريدان دمجاً ثقافياً لتأسيس ثقافة وطنية عليا تتشكل مكوناتها من الثقافات المجتمعية عامة، بل يريدان صهراً للثقافات والمذاهب في «قِدْر» الوهابية والثقافة الفرعية الخاصة لنجد، دون أن يضمن ذلك - فيما لو حصل الصهر - أن يتبعه مساواة بين المواطنين، وإيقاف مهزلة احتكار السلطة فئوياً.

بمعنى آخر: حتى لو حدث الإعتراف بإسلام غير الوهابي - الشيعي والصوفي والإسماعيلي والزيدي - وهو مستحيل في المدى المنظور، فإنه لا يعني شيئاً كثيراً - من وجهة نظري - إلا في حال تغيّر تعاطي السلطة النجدية سياسياً مع المجموعات السكانية الأخرى، بحيث تصبح شريكاً في صناعة قرار الدولة.

وحتى لو تحوّل كل الشيعة الى وهابيين - نقول هذا جدلاً - فإنهم لن يحصلوا على المساواة، لأن الوهابية ذات صبغة مناطقية

فاقعة - كما هو واضح لكل من قرأ تراثها الماضي والحالي - وهي فعّالة في بناء السدود مع الآخر. ولنا أن نقرأ الخارطة على الأرض: كم شخصاً تحوّل الى الوهابية من المناطق الأخرى غير النجدية وحصل على موقع يليق به في الجهاز الديني الرسمي، أو في جهاز الدولة نفسه؟

الوهابية لم تُخلَق إلا لشدّ العصبية النجدية وزيادة تلاحمها بغرض عزل الآخر وتهميشه للحفاظ على السلطة وتسويد المذهب. وهذا من المتفق عليه بين النخبة النجدية عامة. أي أن الوهابية لم تُخلق من أجل دمج الآخر، وإعطاء حقوق متساوية معه، بل صهره وإضعافه عبر الصهر، ومن ثم ديمومة سيطرة الفئوية النجدية على منافع الدولة وخيراتها. الوهابية لا تقبل بأقلّ من الصهر الكامل. هذا هو مكوّن الثقافة النجدية الأساس، وبالتالي تصبح المناطقية النجدية والوهابية عنصران متلاحمان لا يقبلان إلا بالإستئثار على أرضية المذهب أو المنطقة.

وحين يتحدث بعض المتصدرين للشأن الشيعي عن الإندماج الثقافي، فإن عليهم أن لا يتحدثوا عن العناصر الناشزة في ثقافة الشيعي المضطهَد «بالفتح» والمهمَّش «بالفتح» من أجل تشذيبها، ففضلاً عن أن كل المذاهب تتضمن عناصر ثقافية ناشزة، فإن التمسّك باللباب أو بالقشور يعتبر وسيلة «حمائية» للذات من عملية التذويب والصهر التي تريدها الحكومة السعودية وحليفها الديني. هي رد فعل، ولا تؤثر في النهاية على سلطة الدولة بشكل مباشر.

أما من يمسك أدوات الثقافة والإعلام والنشر ويعممها على الآخر، رغم أقليته، فإنه هو بالذات المطالب بأن يفك عناصر شذوذه وتشدده، لأن ذلك الشذوذ والتشدد لا يؤثران عليه لوحده بل على كل المواطنين الذين هم في أكثرهم غير وهابيين. وبالتالي فإن مسؤولية الدمج مرتبطة بمن يمتلك القرار، وبمقدار ما تبديه الثقافة النجدية الرسمية من تسامح، لا بمقدار ما يبديه المستضعَف «بالفتح» من تنازل عن بعض جوانب أفكاره وثقافته.

لهذا نحن نعترض على ما يقوم به بعض وجوه الشيعة من الترويج للإندماج عبر تغيير الثقافة الشيعية الفرعية الخاصة، واستخدام ذلك سياسياً حتى يقبل الشيخ الوهابي مجرد الإعتراف بالشيعة أو بالصوفية في الحجاز أو بالإسماعيلية في الجنوب كمسلمين.

هذا لن يحدث.. والركض وراءه سراب بقيعة.

لهذا فإن مقاربة حل المشكل الشيعي من زاويته الدينية/ العقدية أو الثقافية خاطئة جداً، كما هو واضح من نتائجها اليوم. من يريد دمجاً وطنياً فليبدأ بالإندماج السياسي ومن ثم الإقتصادي، ففيهما يكمن الحل كما تكمن العلل. المقاربة الصحيحة هي أنه حين يتحقق الدمج في المجال السياسي والبيروقراطي والإقتصادي، فإن الدمج الثقافي أو الديني يكون أقلّ إلحاحاً، ويمكن أن يعوض الدمج في مجال السياسة، الضعف في الجوانب الثقافية والدينية والإجتماعية التي تحتاج الى زمن طويل لتعزيزها.

من يتصدر وجه الطائفة يضيع الوقت في نقاش «حقوق المواطنة» على أسس «مذهبية» مع المشايخ الوهابيين. إذا كان المتصدرون يؤمنون بالمواطنة ويتخذونها شعاراً، فليطالبوا بحقوق مواطنيهم الشيعة على أساسها، وليس على أساس مذهبهم وانتمائهم الثقافي، وبالتالي عليهم التوجّه لآل سعود بالخطاب والضغط، وليس الى مشايخهم الذين هم في معظمهم مجرد أدوات يستخدمونها في سياستهم الداخلية وحروبهم الخارجية.

عليهم أن يحصلوا على اعتراف من السلطة وليس من المشايخ بأنهم مسلمون - حسب توصيف الشيعة لأنفسهم - أو كجماعة دينية لها حقوق الأقليات، زائداً حقوق المواطنة. ولنرَ كيف ستصبح السعودية دولة تسكنها أكثرية «غير مسلمة» حسب التصنيف الوهابي!

إن لم يعترف النظام بالشيعة لا كمسلمين ولا كمواطنين، بعد قرن من احتلال مناطقهم!، فهل نعترف به نظاماً إسلامياً!، أو نظاماً وطنياً!، أم ماذا؟! نحن أيضاً نستطيع أن نقول بأن النظام السعودي غير شرعي لأنه لا يمثل الشعب، وإنما يمثل أقليّة فيه، وبالتالي فإننا لسنا معنيين به ولا بسياساته، وأنه يحق لنا مقاومته بكل الطرق باعتباره نظاماً عدوانياً ظالماً يفتقد الحدود الدنيا من الوطنية. حين لا يعترف النظام بحقوق أكثرية مواطنيه، ويظلمهم، فإنه يجب على المظلوم أن لا يعترف بمن يفعل ذلك، بل ويقاومه، فلا يعترف بشرعيته ولا بتمثيله للمواطنين. المسألة متبادلة وليست ذات وجه واحد.

لقد أصبح التنوّع المذهبي في المملكة موضوعاً متفجراً، لأنه «العنوان» لخلاف أكبر بين المجاميع السكانية حول حصصها في السلطة، وتمثيلها في مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة الدينية التي فشلت في تمثيل ذلك التنوّع، وعمدت الى قتله. ومن وجهة نظرها، إما أن يؤدي ذلك التهميش والضغط الى إضعاف المذاهب الأخرى، ولو الى حين، كما في الحجاز، أو يؤدي الى إيجاد مرجعيات دينية خارج نسق السلطة كما بالنسبة للشيعة في الشرق والجنوب، حتى وإن لم يعترف بها رسمياً.

وكما احتكرت نجد السياسة والأمن والجهاز البيروقراطي للدولة، فإنها احتكرت الجهاز الديني رغم أنها وأتباعها «يمثلون أقلية» داخل المملكة.

بأي حق يكون كل المفتين منذ تأسيس الدولة ينتمون الى تلك الأقلية؟

ولماذا كل وزراء العدل منذ تأسيس الوزارة عام 1975 «وعددهم 3» وكذلك كل وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية وموظفيها الكبار من نجد؟

ولماذا «كل» أعضاء مجلس القضاء الأعلى نجديون «عام 2005»؟

ولماذا معظم أعضاء هيئة كبار العلماء (2005) نجديون «22 عضواً من أصل 25، وواحد من الحجاز، وإثنان من أصول غير سعودية»؟

والأمر نفسه ينطبق على القضاة الذين ملأوا الدنيا بفسادهم وطغيانهم وطائفيتهم.

ولماذا رئيس ووكلاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نجديون، وكل مدراء فروعها الـ 466 وهابيون، أكثرهم من نجد؟

ولماذا يكون أئمة نحو سبعين ألف مسجد وهابيون حتى في مكة نفسها، أكثرهم إن لم يكن معظمهم من نجد؟

ولماذا يكون مدرسو المواد الدينية في معظمهم وهابيين ومن نجد، ويدرّسون الرؤية الوهابية دون غيرها، في حين لا يسمح للشيعي حتى بتدريس المواد الدينية الوهابية؟

ولماذا يكون لأتباع مذهب أقلية محطات تلفزة وراديو ومجلات اسبوعية ودورية ومطابع وغير ذلك، في حين أن الشيعة لا يسمح لهم حتى بطباعة كتاب، ولا بإدخال مجلّة ثقافية مثل «الكلمة» أو مجلة تراثية مثل «الواحة»؟

ما يمكن قوله ختاماً التالي:

التواصل مع مشايخ السلطة لا ثمرة له في المدى المنظور، والتواصل معهم لا يمثل مشروعاً سياسياً يوصل الشيعة الى حقوقهم. ومن يتصدر وجه الطائفة مطالب بعدم تضييع الوقت في هذا الجانب إن كان يريد الضنّ بطاقات الطائفة الشيعية، حيث يجب صبّها في مكان آخر.

المطالبة بحقوق الشيعة يجب أن تتوجه الى السلطة السياسية وليس لأداتها الدينية. وعلى «قاعدة المواطنة» وليس على «قاعدة تغيير الذات مذهبياً» من أجل إرضاء الآخر الذي لا يعترف حتى بإسلام الشيعة «ولن يعترف».

مقاربة حل مشكل الشيعة عبر البوابة المذهبية خاطئ، والصحيح هو البوابة السياسية والمطالب السياسية. لأن مشكلة الشيعة ليست طائفية - وإن اتخذت ذلك مظهراً - بل هي سياسية في العمق. والإندماج الثقافي/ الديني مستحيل، وتحقيق تقارب ملموس فيه شبه مستحيل أيضاً، إن لم يتم حل موضوع المشاركة في صناعة قرار الدولة من أعلى سياسياً واقتصادياً وبيروقراطياً.

حتى من لا يريد التعرض لموضوع الإندماج السياسي، عليه أن يضغط على السلطات السياسية وليس الدينية، من أجل الإعتراف بمرجعية دينية للشيعة، إما أن تكون «مندمجة» ضمن المؤسسة الرسمية - وهذا صعب أو مستحيل - أو عبر تنظيم مرجعية الشيعة الخاصة بهم رسمياً، بحيث تكون لهم حقوق موازية لما تتمتع به المؤسسة الدينية الرسمية التي تمثل هي الأخرى أقلية في الدولة. هذا الأمر يتطلب قراراً سياسياً وليس دينياً.

المشكل الشيعي والخلاف حول توزيع الثروة

هل هي مصادفة أن الطبقة النجدية لا تدير الدولة فحسب، بل وتتملك معظم ثرواتها أيضاً، وأنها أكثر المنتفعين من خدماتها؟

في إدارة اقتصاد الدولة، هل كانت مصادفة أن حصل النجديون على حصة الأسد في السيطرة على معظم المناصب الرفيعة فيها، كما في وزارة المالية ومؤسسة النقد، والهيئة العامة للإستثمار، والمجلس الإقتصادي الأعلى.

هل هي صدفة أن «كل» مناصب وزارة المالية العليا «حسب معلومات 2005» وعددها 13، بما فيها منصب الوزير، يحتكرها نجديون؟

وهل هي صدفة أن «كل» المناصب العليا في مؤسسة النقد/ ساما «وحسب معلومات 2005» وعددها 7، يحتكرها نجديون؟

وهل هي صدفة أن أكبر مناصب الهيئة العامة للإستثمار «إحصاءات 2004» تشكل حصة النجديين فيها 76% «19 منصباً من 25 وكانت حصة الحجاز «4» والشمالية «1» والجنوبية «1»، أما المنطقة الشرقية بشيعتها وسنّتها فنصيبها «صفر»؟

أم هي صدفة أيضاً، أن الـ «13 منصباً رفيعاً» في المجلس الإقتصادي الأعلى، استحوذ النجديون على أعلى عشرة منها «77%» وحصلت كل من الشرقية والجنوبية والحجاز على مقعد واحد لكل منها. وكان النعيمي رئيس أرامكو هو الوحيد من سنّة الشرقية كعضو مجلس. في حين أن الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام من نجد؟.

وهل هي صدفة أن اللجنة الدائمة للمجلس الإقتصادي الأعلى «احصاءات 2004» والتي تتكون من 10 أشخاص، تتضمن ثمانية نجديين بينهم رئيس اللجنة ونائبه، إضافة الى عضوين من الحجاز؟.

وهل كانت الصدفة وراء حقيقة أن 14 من 16 عضواً للهيئة الإستشارية للمجلس الإقتصادي الأعلى كانوا نجديين، وواحد حجازي، وواحد شيعي، هو المرحوم باسم الابراهيم، وذلك حسب احصاءات 2004.

وهل هي مصادفة أن النجديين يسيطرون على صناعة القرار فيما يتعلق بالنفط، ويحتكرون السيطرة على وزارة البترول رغم أن وزيرها من الشرقية، كما على شركة أرامكو نفسها؟

تقول معلومات عام 2005 التالي:

يسيطر النجديون على أعلى ثمانية مناصب من أحد عشر منصباً في المجلس الأعلى للنفط، وحصل اثنان من سنّة المنطقة الشرقية

على شرف العضوية - وزير النفط ورئيس أرامكو، وكذلك المنطقة الجنوبية حصلت على عضوية شخص واحد.

وفي وزارة النفط، فإن أعلى مناصبها الستة سيطر عليها النجديون، ولم يبق إلا منصب الوزير للنعيمي. ومعلوم أن من يدير الوزارة من الناحية الفعلية ليس الوزير بل من هم تحته.

وفي مجلس ادارة أرامكو هناك 11 عضواً، حصل النجديون على ستة منها، وواحد لسنّة الشرقية، وواحد للحجاز، وثلاثة مناصب عليا أعطيت لأجانب.

وفي المجلس التنفيذي لأرامكو، هناك سبعة مناصب، كانت حصة نجد «2» وبقية المناطق حصلت على مقعد واحد لكل منها «الشرقية والحجاز والجنوب والشمال» إضافة الى كرسي أعطي لأجنبي.

أما في القطاع المالي، فالهيمنة النجدية واضحة أيضاً: فحسب معطيات 2005 تزيد تلك الهيمنة على 90% يوضح ذلك أن عشرة بنوك من أحد عشر بنكاً تدار من قبل مدراء نجديين؛ و72% من أعضاء مجالس الإدارة السعوديين للبنوك هم نجديون. وفي سوق الأسهم «البورصة» نرى السيطرة واضحة أيضاً: ففي كل القطاعات حسب معطيات 2005 نرى أن أعضاء مجالس إدارة الشركات - والذين يمتلكون في العادة أكثرية الأسهم - هم من النجديين. زد على ذلك فإن ملاك أكبر مائة شركة سعودية، أو الذين يملكون نسبة

تفوق على الخمسين بالمائة منها هم من النجديين.

للتفصيل:

عدد أعضاء مجالس إدارة البنوك السعودية، وحسب معطيات 2005م: «112» عضواً، بينهم «17 أجنبياً»، وحصلت نجد على «69 عضواً» أي ما نسبته 61%، والحجاز على 22 «20%» وكان نصيب الشرقية سنة وشيعة 3 أعضاء «5،2%» والجنوبية عضو واحد، والشمالية «صفر».

وحسب معطيات 2004، فإن النجديين تملكوا «36» شركة من بين أكبر 50 شركة سعودية، أي أن حصتهم كانت نحو 72%، والحجازيون تملكوا 4 شركات «8%»، أما الشرقية والجنوبية والشمالية فنصيبها «صفر»؛ وتملّك سعوديون من أصول أجنبية 3 شركات «6%» وهناك 3 شركات أخرى تملّكها آخرون من ذوي الهويات المختلطة، إضافة الى 4 شركات تمتلكها الحكومة.

وأيضاً في نفس العام 2004، كانت حصة نجد من أكبر مائة شركة سعودية: 68 شركة، أي 68%، والحجاز كانت حصته شركة واحدة «1%»، وسنّة الشرقية «1%»، والجنوبية «1%»، والشمالية «صفر»، وتمتلك الحكومة 4 شركات، أي «4%»، وتملّك السعوديون من أصول أجنبية 5 شركات «5%»، وهناك 7 شركات مختلطة الهوية.

وفيما يلي جدول يوضح السيطرة النجدية على سوق الأسهم السعودية، حسب معطيات 2005:

شركات يرأسها نجديون مجالس إدارة شركات بأكثرية نجدية

القطاع	عدد الشركات	الحجم السوقي	العدد	%	العدد	%
الصناعة	27	%38،03	17	%62،96	20	74،07
البنوك	10	%31،81	9	%90	9	%90
الاتصالات	2	%17،23	1	%50	2	%100
الكهرباء	1	%5،46	1	%100	1	%100
الإسمنت	8	%3،94	8	%100	8	%100
الخدمات	18	%2،86	13	%72،22	13	%72،22
الزراعة	9	%0،38	5	%55،55	8	%88،89
التأمين	1	%0،29	1	%100	1	%100
الكلي	76	%100	55	%72،36	62	% 81

وفيما يتعلق بالتناسب بين المناطق في مجال توزيع خدمات الدولة، فإن الدكتور متروك الفالح في بحثه الموسوم «المستقبل السياسي في السعودية في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001م» ربط بين فشل الإندماج وبين سيطرة عوائل وقرى نجدية والتي تدير الدولة بالفعل على أجهزة الدولة وعلى سياساتها الخدمية؛ ورأى أن تلك العوائل مسؤولة عن إضعاف الحس الوطني وتعويق عملية الإصلاح، الأمر الذي يجعلها المساهم الأكبر في إيصال البلاد الى مشروع التقسيم والتفتيت.

إن المركز النجدي يستحوذ على النسبة العليا من مشروعات التعليم والجامعات والمستشفيات والطرق وخدمات الإعمار وغيرها مثل المشروعات الإعلامية وأدوات توجيه الرأي العام «صحف وتلفزيونات ومجلات».

وتوضح مسألة توزيع وتقسيم البلديات كما أفرع بنوك التنمية والزراعة والإسكان وغيرها بين المناطق، مسارب الصرف الحكومي وعدم توازن التنمية، فيما يتعلق بتقديم قروض الإسكان والصناعة والزراعة. فقد حظيت منطقة نجد بتمثيل فاق غيرها من المناطق؛ كما أن مدراء البنوك الحكومية «كالبنك العقاري، والبنك الزراعي السعودي، صندوق التنمية الصناعي، البنك السعودي للتسليف والإدخار» وكلها خاضعة لوزارة المالية، هم من النجديين «2005». وبالنسبة لصندوق التنمية الصناعي، فإن ثلاثة من خمسة أعضاء «مجلس الإدارة» نجديون وإثنان من الحجاز، كما أن سبعة من عشرة أعضاء مجلس إدارة البنك الزراعي نجديون، وثلاثة من المناطق الأخرى. ولهذا كان من الطبيعي أن لا تكون الخدمات متوازنة، خاصة وأن نجد استحوذت على ما يقرب من 59% من مجموع مراكز وفروع هذه البنوك الأربعة «احصاءات 2001».

ولكي تكتمل حلقات السيطرة، كان على النخبة النجدية أن تسيطر على التعليم من مراحله الأولى وللجنسين، وكذا التعليم العالي وما يتبعه من سيطرة على الجامعات، ومن ثم على

الإبتعاث، حتى أصبحت نجد خلال عقود قليلة تحوي أكبر عدد من الحاصلين على الدكتوراة، حسب الإحصاءات الحكومية، كما أنها الأدنى من حيث الأميّة. وإذا كان النجدي أولى بالمناصب، فكيف به إذا كان يحمل شهادة عليا؟!

في وزارة التربية والتعليم، فإنها كانت على الدوام كما وزارة التعليم العالي ومنذ تأسيسهما بيد النجديين، وحسب معطيات عام 2005، فإن وزير التعليم ونائبيه، والمديرين العامين، والسكرتير العام، كلهم من نجد. أي أنهم يسيطرون على الوزارة كاملاً وبنسبة 100%. وفي وزارة التعليم العالي «معطيات 2005» فإن الهيمنة النجدية واضحة أيضاً، ابتداءً من الوزير «نجدي»، ووكلائه السبعة كلهم من نجد، ومن عشرة مدراء أقسام ومدراء عامون هناك ثمانية نجديين، وفي التعليم التقني هناك أربعة مسؤولين كلهم من نجد، ويوجد للوزير مستشار واحد هو من فئة الدم الأزرق أيضاً «نجدي».

وبالنسبة للجامعات «معطيات 2005» فإن مدراء 7 جامعات من عشر نجديون، ونصف وكلاء الجامعات الـ22 نجديون.

ترى ما هي حصّة الشيعة من كل ما ذكر من مناصب الدولة السياسية والبيروقراطية والدينية؟

إنه الصفر أو ما يقرب من الصفر، حسبما تقتضي العدالة النجدية السعودية الوهابية.

ولكي نضيف شيئاً من الملح الى الجرح، هذه قرية «البكيرية» إحدى قرى القصيم، والتي لا يصل عدد سكانها الى عشرين ألفاً -

حسب الاحصاءات الحكومية لسكانها عام 2004 - تمثل نموذجاً صغيراً للسيطرة النجدية على الدولة بحمولتها. يستعرض موقع البكيرية شخصيات القرية التي تولت أو تتولى مناصب رسمية فكانت على النحو التالي:

1/ أصحاب الفضيله العلماء والمشايخ :

- الشيخ/ عبدالله البليهد، وكان أهم شخصية دينية في العشرينيات والثلاثينيات الميلادية، وكبير المشائخ في عهد الملك عبدالعزيز.

- الشيخ/ صالح بن محمد اللحيدان، الرئيس الحالي لمجلس القضاء الأعلى، وعضو هيئه كبار العلماء.

- الشيخ/ علي بن عبدالله الحديثي، رئيس ديوان المظالم.

- الشيخ/ عبدالله بن محمد الخليفي، وقد كان إمام وخطيب المسجد الحرام.

- الشيخ/ محمد بن عبدالله السبيّل، خطيب وإمام المسجد الحرام والرئيس العام لشؤون الحرمين الشريفين وعضو هيئة كبار العلماء.

- الشيخ/ عبدالله بن عبدالعزيز الخضيري، قاضي محكمة مدينة عفيف.

- الشيخ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الخضيري، قاضي محاكم القصيم سابقاً.

- الشيخ/ عبدالرحمن بن محمد المقوشي، كان قاضي محكة الرياض، القويعية، الحريق.

- الشيخ/ محمد بن صالح الخزيم، قاضي.

- الشيخ/ سليمان بن صالح الخزيم، قاضي سابق.

- الشيخ/ عبدالله بن حمد البليهد، قاضي سابق.

- الشيخ/ محمد بن مقبل، قاضي سابق.

- الشيخ/ سليمان بن علي الدخيّل، قاضي محكمة التمييز.

- الشيخ/ صالح بن حمود اللحيدان، رئيس محاكم المنطقة الشرقية السابق.

- الشيخ/ يوسف بن منصور اليوسف، قاضي محكمة الدمام بالشرقية.

- الشيخ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، إمام وخطيب المسجد الحرام، وعضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى.

- الشيخ/ إبراهيم بن راشد الحديثي، رئيس محاكم منطقة عسير سابقا.

- الشيخ/ محمد بن ابراهيم بن راشد الحديثي، رئيس محاكم منطقه عسير سابقاً.

- الشيخ/ سليمان بن إبراهيم الحديثي، قاضي محكمة بالرياض.

- الشيخ/ محمد بن صالح الحديثي، قاضي محكمه عفيف سابقا.

- الشيخ/ محمد الشاوي، أحد قضاة الملك عبدالعزيز.

- الشيخ/ محمد بن صالح الشاوي، رئيس كتابة العدل بالرياض سابقاً.

- الشيخ/ علي بن عبدالله السديس، قاضي محكمة حائل.

- الشيخ/ علي بن عبدالعزيز السديس، قاضي بالمدينة المنورة.

- الشيخ/ سليمان بن محمد المحمود، قاضي.

2/ المناصب الحكومية:

- الدكتور/ علي بن إبراهيم النمله، وزير الشؤون الإجتماعية السابق.

- الفريق أول/ عبدالله بن راشد البصيلي، قائد الحرس الملكي السابق في عهد الملك فيصل والملك خالد.

- الفريق أول ركن/ محمد بن عبدالله العمرو، مدير الجهاز العسكري بالحرس الوطني.

- الفريق أول ركن/ عبدالله بن علي النملة، قائد سابق للحرس الملكي.

- اللواء/ محمد بن سليمان النملة، قائد الحرس الملكي في عهد الملك سعود.

- الفريق/ صالح بن محمد المحمود، مدير عام حرس الحدود سابقاً.

- اللواء/ سليمان بن عبدالرحمن الخضير، مدير شؤون الضباط بوزارة الدفاع.

- الاستاذ/ عبدالله ماضي الربيعان، وكيل إماره مدينة الطائف.

- الأستاذ/ حمد بن محمد الشاوي، وكيل أمارة منطقة مكة المكرمة سابقاً.

- الاستاذ/ علي بن سليمان السويلم، وكيل أمارة منطقة القصيم المساعد.

- المهندس/ علي بن عبدالله الحسون، وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية سابقاً، وعضو مجلس الشورى حالياً.

- الدكتور/ علي بن عبدالعزيز الخضيري، وكيل الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً، وعضو مجلس الشورى حاليا.

- الاستاذ/ عبدالكريم الخليفي، وكيل وزارة المالية في عهد الملك سعود.

- الاستاذ/ علي بن عبدالعزيز العمير، وكيل وزارة المالية سابقاً.

- الاستاذ/ محمد عبدالعزيز العمير، نائب وزير الماليه سابقاً.

- الاستاذ/ صالح بن علي البراك، مدير عام الجمارك.

- الاستاذ/ صالح بن عبدالله الخليفي، مدير الهاتف السعودي سابقاً.

- الاستاذ/ صالح بن ناصر اللحيدان، رئيس قصر الإمارة بالرياض في عهد الملك عبدالعزيز.

- المهندس/ عبدالعزيز بن سليمان الحديثي، مدير عام شركة الغاز.

- اللواء/ علي بن محمد الفريح، مدير عام التموين بحرس الحدود.

- اللواء/ علي بن عبدالرحمن المحمود، أحد كبار الضباط بحرس الحدود.

- اللواء/ عبدالرحمن بن صالح المحمود، مدير ادارة المتابعة بالمديرية العامة للجوازات.

- الفريق/ منصور الشعيبي، قائم مقام جده في عهد الملك سعود.

- الاستاذ/ محمد الشاوي، مدير مكتب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية.

- الاستاذ/ علي بن ابراهيم الحديثي، مدير عام الخزن الاستراتيجي ومستشار ولي العهد ووزير الدفاع سلطان.

- علي بن ابراهيم الحديثي، مدير عام محطة راديو وتلفزيون الشرق الاوسط MBC.

- الاستاذ/ محمد بن ابراهيم الحديثي، مدير عام الأسلحة والمدخرات.

- الاستاذ/ سليمان بن صالح الخضير، محافظ محافظة البكيرية.

- الاستاذ/ سليمان أبا الخيل، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود.

- الاستاذ/ صالح بن علي النمله، مدير عام شؤون الموظفين بوزارة الدفاع.

- اللواء/ عثمان الحسون، مدير عام إدارة أمن المنشآت.

- صالح بن علي اللحيدان، محافظ مهد الذهب.

- علي بن صالح اللحيدان، مدير عام تعليم البنات بعفيف.

- محمد بن عبدالله بن حمود اللحيدان، مدير عام تعليم بتبوك.

3/ رجال الأعمال:

- آل الراجحي: صالح بن عبدالعزيز الراجحي، وسليمان بن عبدالعزيز الراجحي، ومحمد بن عبدالعزيز الراجحي.

- حمود بن إبراهيم الذياب.

- ناصر بن عبدالله الناصر.

- إبراهيم بن محمد النجران.

- آل النملة: محمد النمله، وعلي النمله، وعبدالله النمله، وابراهيم بن علي النمله.

- محمد بن علي السويلم.

- عبدالرحمن بن محمد العواد.

- عبدالرحمن بن محمد المحمود.

آل الحديثي: راشد بن ابراهيم بن راشد الحديثي، عبدالله بن ابراهيم بن راشد الحديثي، عبدالرحمن بن ابراهيم الحديثي، ابراهيم بن محمد بن سليمان الحديثي.

- حمد العيوني.

آل اللحيدان: عبدالله بن ابراهيم اللحيدان، ومحمد بن عبدالكريم اللحيدان، وعلي بن عبدالكريم اللحيدان، وعبدالله بن عبدالكريم اللحيدان «انتهى».

لقد حصدت هذه القرية النجدية - والتي هي أصغر من العوامية وأصغر من القديح، وأكبر قليلاً من أم الحمام أو عنك - حصدت من المناصب الحكومية الدينية والعسكرية والسياسية والتنفيذية والبيروقراطية، كما حصدت من الثراء والمال، مئات أضعاف ما حصل عليه الشيعة في الشرقية وحائل نجد والإسماعيليون في الجنوب، بل كل أهل الجنوب، مضافاً إليهم أهل الشمال مجتمعون!

حسب تقديراتي الخاصة، فإن منطقتي القصيم والرياض، واللتان تمثلان نجد، وتخرجان حائل منها، تستحوذان على ما يزيد عن 90% من المناصب الحكومية العليا والوسيطة، المدنية أو العسكرية، وتسيطران فعلاً على كل أجهزة الدولة ووزاراتها، وتعتبر نفسها «الدولة» ولا أحد آخر يشاركها فيها (تشير احصاءات تعداد السكان لعام 2004، أن عدد سكان القصيم كان 817492، أي ما

نسبته 4،94% من مجموع السكان، أي أقل من 5%؛ وأن عدد سكان منطقة الرياض المختلطة من كل مدن ومناطق المملكة بلغ 3726523، أي ما نسبته 22،54% من مجموع السكان).

ماذا تعني لنا هذه الأسماء والأرقام؟

1/ تعني أن هناك تمييزاً بجحاً، واستئثاراً غير معقول بالدولة من قبل أقليّة. وتعني تهميشاً للشيعة في كل ميادين الحياة العامة السياسية والاقتصادية والبيروقراطية والاعلامية والدينية والأمنية والعسكرية وغيرها. هذا الإستئثار الحاد يمثّل إهانة لكل المواطنين المضطهدين، ويمثل دعوة مفتوحة للتمرّد على النظام والمنتفعين منه، أو الدعوة الصريحة للإنفكاك والإنفصال عنه، كونه الباب المفتوح الوحيد لإصلاح هذا الخلل الكبير. وللعلم فقط، فإن عشرات الثورات، بل والدعوات الإنفصالية القائمة أو التي نجحت في تأسيس دول مستقلة، لم يكن بها عُشر ما يحدث في مملكة آل سعود النجدية.

2/ هذه الأرقام تعني أننا لسنا في دولة بل في مزرعة، كما ذكرنا في صفحات سابقة، ومن يحكمنا ليس حكومة، بل عصابة مستبدة محتكرة شديدة التطرف دينياً ومناطقياً. هذه الطبقة الحاكمة التي توزّع شهادات الوطنيّة على من تحبّ، وتحجبها عمّن تكره، هي المتهمة في وطنيتها. فمن يستأثر بهذا الشكل، ويحرم مثيله من المواطنين حتى من حق التعبير عن خصوصيته الدينية، هو آخر من يحق له التكلّم في الموضوع الوطني، فضلاً عن أن ينصّب نفسه

حاكماً على وطنيّة أو ولاء غيره. ومن البديهي هنا أن «الوطنيّة» والمفاهيم المتعلّقة بها، يربطها المنتفعون بالولاء للنظام السياسي الذي منحهم كل هذا الإستئثار والبجاحة، ويريدون تفصيل مقاس للوطنية حسب مصالحهم الضيقة. وإذا كان المنتفعون النجديون من النظام ومن الدولة التي يسيطرون عليها يرون من مصلحتهم بقاء «الوحدة السياسية» وكيان الدولة، فلأنهم المنتفع الأكبر منها، مع أنهم بأعمالهم يهدّون أركان الوحدة السياسية التي منها ينتفعون؛ أما المحرومون فما هي مبررات بقائهم تحت ظل هكذا نظام غير وطني وطائفي ومناطقي؟!

3/ وتعني هذه الأرقام أن طريق تحقيق المساواة والمواطنة وحقوقها طويل، ولا يتحقق بالكلام ولكن بالصراع المباشر، فمثل ما يجري يشيب لهوله الولدان، وما يشكو منه الشيعة اليوم مجرد عرض لهذه الأزمة التي نتحدث عنها. الحلول لا تكمن في دعوات الوطنية والوحدة المفرغة التي لا يؤمن بها النجدي المستبد، بل في الكفاح والجهاد المستمر.. ومن لا يدافع عن حقّه، فليس جديراً بأن يحصل حتى على الفتات. لن يكون له من الدولة سوى يد تصفق، وفم يدعو لولي الأمر، ومغنم طباعة كتاب، وقبر يلحد فيه بعد أن تضيق به الدنيا.

4/ إن أقل من مستوى هذا التمييز الذي يجري في مملكة آل سعود النجدية، خلق صراعات وحروب ودعوات تقسيم في بلدان اخرى، حتى الديمقراطية منها، خاصة في المناطق أو الولايات

الغنية. فالولايات النفطية الهندية والتي يعمل فيها نحو 45 الف مواطن، ظهرت فيها نزعات انفصالية لم تحلها الحكومة إلا بالمزيد من الإهتمام الإقتصادي وإعطاء الأولوية لها في الوظائف والخدمات. وفي إقليم أتشيه الأندونيسي، ظهرت حركات انفصالية مسلّحة مطالبة بالإستقلال، ولم تحل إلا مؤخراً بتنازل من الحكومة المركزية. وحين ظهر نفط بحر الشمال، اتسعت الدعوات الإنفصالية في بريطانيا بين الأسكوتلنديين، لم يحل إلا قبل بضع سنوات أيضاً من خلال إعطاء ما يشبه الحكم الذاتي لهم، مع امتيازات اقتصادية. وفي سيريلانكا كان التمييز العرقي والديني والإقتصادي والتعليمي بين السنهاليين والتاميل سبباً في تفجر الحرب الأهلية، ودعوات الإنفصال. ذات الأمر يمكن قوله بالنسبة للكاتلان في أسبانيا، وقد حلّت مشكلتهم في جوانبها الثقافية والإقتصادية الى حد كبير في السنوات الأخيرة، فيما لاتزال قبرص مقسّمة بسبب الإختلاف على الحصص السياسية وتوابعها. هذا هو الحال في بلدان ديمقراطية أو نصف ديمقراطية، فكيف بالحال عندنا في ظل التمييز الطائفي والعرقي والمناطقي الحاد والذي أخذ أشكالاً أفقية وعمودية واسعة؟ كيف يمكن للمرء أن لا يفكر في موضوع الإنفصال كأحد الحلول للتخلص من هذه الهيمنة المشينة؟

مرة أخرى، لا أظن أن هناك بين كل دول العالم قاطبة، احتكار مهين للسلطة وبجميع مفاصلها من قبل أقلية، مثلما هو موجود في مملكة آل سعود. إن اختلالاً قليلاً في توزيع الثروة فضلاً عن

المناصب، بين مكونات المجتمع وفئاته، سبّب حروباً أهليّة في دول عديدة. في حين أن ما يجري في مملكة آل سعود يعتبرونه عين العدالة السعودية، وإذا ما تحركت فئة مطالبة بحقوقها خاصة وأن معظم الثروة تنتج من مناطقها يستغرب الجلادون ودعاتهم الطائفيون المناطقيون، ويتساءلون: «لماذا تعارضون الدولة؟ الدولة ما هي مقصرة معاكم»!

5/ بالرغم من أن التمييز شامل لمعظم سكان المملكة النجدية، كما في الغرب والشمال والجنوب، فإن التمييز في الإقتصاد يصبح أكثر إهانة حين يكون هدف التمييز موجهاً ضد منتجي الثروة في الشرق، أو حتى في الغرب «بالنظر الى مداخيل الحج». أليس مهيناً للشيعة الذين ينتجون ثروة البلاد، وتطفو منازلهم على حقول النفط، فلا يحصلون منه إلا على بيوت الصفيح والأدخنة المسببة للسرطانات، المتداخلة مع غبار اليورانيوم المنضب؟ الشمس لم نعد نراها واضحة، والسماء لم تعد زرقاء بسبب تلك الأدخنة.

في كل بقاع العالم، تعتبر المنطقة الغنيّة التي تنتج الثروة: «المنطقة المدلّلة» لأن اقتصاد الدولة قائم عليها، فهي البطّة التي تبيض ذهباً!، ولذا فمدنها أكثر جمالاً وترتيباً، وخدمات الحكومة أكثر حضوراً، وسكانها الأقل فقراً. هذا لا يحدث في الدولة السعودية، بل العكس منه، فالمنطقة الغنية المنتجة هي المنطقة الأكثر عرضة للمهانة والإذلال والتحقير الذي لا يليق بالآدميين، فضلاً عن أن سكانها هم الأكثر عرضة لضروب التمييز.

6/ إن الله لم يعط النجدي عشرة أدمغة مقابل دماغ واحد لكل منا. ولكنه الطغيان والإستبداد الديني المتعاضد مع الإستبداد السياسي، المؤسس على الإحتكار والهيمنة والغطرسة وكل مفردات البشاعة التي جاء بها المتسلطون. ولم يمنح الله سبحانه وتعالى تفويضاً إلهياً للمتسلطين على أمثالنا كيما يحكموننا بنظرية التفويض الإلهي، ولكنها سنن الله في الكون، ومن سننه سبحانه أنه أعطانا العقل والإرادة كيما نستجمع القوة لنقف مدافعين عن حقوقنا وحقوق أجيالنا القادمة، وحتى نورّثهم عزّاً ومجداً، لا ذلاً وخنوعاً واستسلاماً. لا معنى لخضوعنا لأقلية تستهلك معظم خيرات الوطن، في حين تنتج تلك الثروة أقلية أخرى هي نحن، فيما ينظر فقراء المناطق الأخرى الى الثروة بعين الأسى وهي تنهب داخلياً وتوزّع خارجياً وتكدّس في بنوك الغرب لأمراء آل سعود وجوقتهم النجدية (اعترف وزير الشؤون الإجتماعية بأن هناك مليوني مواطن يعيشون تحت خط الفقر. ويفترض أن يكون هناك ما لا يقل عن ضعف العدد من الفقراء ممن يعيشون وطأة أقل من زملائهم المليونين)!

7/ الإستبداد السياسي والسيطرة بالقوة والسلاح على الأرض والبشر وشرعنة ذلك وهابياً، مهّد الطريق لاحتكار الثروة والخدمات وصار التمييز في ظاهره «دينياً» وفي واقعه أبعد ما يكون عن الدين والإنسانية. بمعنى آخر، فإن احتكار خيرات الوطن لأقلية جاء نتيجة تلقائية لاحتكار مناصب الدولة السياسية والعسكرية والبيروقراطية

والدينية والإعلامية. ولذا فالطريق طويل للتخلص من هذا الإحتكار، ولا بد من ثمن يدفع لكي يصبح الشيعة أصحاب قرار، ومن لا يدافع عن مصالحه سيعيش ذليلاً فقيراً «مضافاً إليه أنه كافر وعميل وغير وطني!». ومن يعتقد بأن الطريق السهل، وهو التواصل مع السلطة، سينتج حلاً، فإنه يكون قد باعنا وهماً، ويريد آل سعود لنا أن نعيش الوهم وأن نستمر فيه. وأيضاً من يعتقد بأن هكذا نظام يؤمن بالدمج الوطني، فهذا البعد الإقتصادي يكشف عن احتكار مريع، والإحتكار نقيض تماماً لمفهوم الدمج. لأن العلاقة بين المحتكر والمنهوب ليست علاقة دمج بل علاقة استغلال وسيطرة.

إن شئتم - أيها المواطنون الشيعة - فاقبلوا بوضعكم الراهن، والتمسوا لكم «وسطاء» حتى يحصل المحظوظ منكم على علاج في مستشفى، أو كرسي في جامعة، أو وظيفة بألفي ريال! أو قرضاً من البنك العقاري بعد انتظار عشرين سنة! ليقبل سكنة بيوت الصفيح أو المنازل غير الصالحة للسكن الآدمي بالعيش فوق بحيرات النفط، وليلوذوا بالصمت واستجداء الوسطاء الذين يقولون بأن لهم حدوداً في نقل المطالب والتوسطات، إذ يجري نخلها وفلترتها، فهذه وساطة «شفاعة!» محمودة، لأنها تتفق مع القانون! وتلك مذمومة لأنها خلاف القانون، أو ليست من صلاحيات الوسيط الحديث فيها. لو كان لدى الحكام والمنتفعين حسّ وطني ولو في حدوده الدنيا، ولو كان لديهم حسّ إنساني في الأساس، ولو كان هناك

قانون ولو كان أعوجاً، ولولا هذا الإحتكار والإستئثار الهابط بمغانم الدولة، هل كنا بحاجة أصلاً لوسيط بيننا وبين نيل حقوقنا الأوّلية؟!

لم يبق لكم يا أهل الأرض وأبناءها، يا سكان البلد الأصليين، شيء. لا أرض، ولا عمل، ولا مال، ولا حرية تعبير ديني، ولا حرية سياسية، ولا كرامة. لا أنتم مواطنون تتمتعون بحقوق المواطنة، ولا أنتم مسلمون لكم حقوق المسلم. ما أنتم عند آل سعود ووهابيتهم إلا أقل من البهائم.

أثبتوا لهم أنكم عكس ذلك.

* * *

أوهام (التعايش) مع النظام والوهابية

فكرة التعايش من الأفكار الجميلة التي اقتحمت فضاءنا الشيعي، فصرنا - كالعادة - أكثر من يبشّر بها، شأنها شأن الأفكار الأخرى كالوحدة الوطنية والإندماج واحترام الرأي الآخر وأضرابها. والتعايش كفكرة في معناها المبسط تعنى بمدى قدرة الجماعات والأفراد ضمن محيط دولة معينة، أو إقليم أو حتى قارة معينة، على العيش بألفة بعيداً عن الحروب والإقتتال والصراع، وبعيداً عن التمايزات في اللون والعرق والدين وغيرها، وذلك عبر تنظيم الخلاف، وتوسيع رقعة المصالح المشتركة، ووضع آليات قانونية يحتكم إليها.

وبعيداً عن الدعوة الى (والتمجيد بـ) فكرة التعايش بين الأمم والأقوام والجماعات المختلفة، فإن ما يشغل بال المواطن الشيعي في هذه البلاد (المسعودة) أبعد من ذلك. هناك أسئلة تشغل ذهن المواطن الشيعي مثل:

* هل الجماعات والأفراد ضمن المسكونية السعودية يؤمنون بفكرة التعايش في معناها المبسط، ويسعون اليها، أم أننا وحدنا من

يمسك بعصا الطبلة ويدقّ عليها ويغني ألحان التعايش؟. مَن مِن تلك الجماعات لا يريد أو لا يستطيع أن يتعايش مع الآخر ضمن محيط الدولة السعودية، ولماذا؟.

* ما هي وظيفة الدولة لجعل التعايش ممكناً أو غير ممكن؟ وما هي وظيفتها إذا ما وجدت أن جماعات بعينها غير قادرة على التعايش، وأن الحرب بينها وشيكة أو قائمة؟

* ما هو الحل أو البديل لفكرة عدم قدرة مجتمعات السعودية على التعايش فيما بينها؟

بديهي، أن التعايش حاجة تشمل الجميع. فمن منّا لا يريد أن يعيش بسلام وأمان، وهذا هو الحد الأدنى لما يمكن أن يجلبه القبول بالتعايش؟ ولكن الحاجة الى الأمن تختلف في المجتمعات المتنوعة ثقافياً وعرقياً ودينياً، سواء من حيث الحجم، كما يختلف تبعاً لتلك الحاجة مقدار الرغبة والحرص والاهتمام والإصرار على التعايش.

لهذا نجد أن الجماعات الأقلويّة المهمشة التي لا تمتلك مصادر القوة، والمهددة في ثقافتها او حتى في وجودها، هي الأكثر حاجة للتعايش، من تلك التي تمتلك زمام السلطة، والتي تشعر بالإطمئنان كونها تمتلك الأداة العسكرية والمالية والإعلامية وأسباب القوة الأخرى. فهذه الجماعات حتى ولو كانت أقليّة (كما هي الأقليّة النجدية الحاكمة) يهمها ويعنيها أن تبقي مصادر اطمئنانها بيدها، وهي القوة والسلطة بشتى أشكالها، حتى وإن أدّى تكديسها بيدها

الى إخافة الآخرين، وحتى لو سببت شعوراً بالقلق لدى الأكثرية المهمّشة المكوّنة من جماعات عديدة.

ولهذا السبب نجد أن المهدّد (بفتح الدال) أو الذي يشعر بالقلق على مستقبله وأمنه، كما هم الشيعة في المملكة النجدية، يتبنّى خيار (التعايش) لعلّه يجد فيه وسيلة اطمئنان وأمان بالدرجة الأولى، وبالتالي لا غرو أن يكون أكثر المرحبين بمفهوم التعايش وغيره من المفاهيم.

السؤال: لماذا لم يطرح الشيعة موضوع التعايش قبل اليوم؟ فنحن نعلم أن هذا المفهوم جديد في الطرح، فهل هو تماشٍ مع موضة عالمية (مع أننا لا نسمع هذا المفهوم يتردد بشكل كبير وقد يكون مغالى فيه إلا في البلدان التي تدار فيها الحرب الأهلية كالعراق)؟ أم أن هذا المفهوم مكتشف جديد نسيناه ثلاثة عشر قرناً، فلما وجدناه وضعناه في مقدمة كراساتنا: (صلاح شأن الناس التعايش) كما يقول الإمام الباقر، في إسقاط مقيت لمعنى لا علاقة له بالمعنى الحديث فضلاً عن اختلاف الزمن والمكان والناس؟!

الحقيقة هي أن متصدري الطائفة طرحوا المفهوم الجديد (التعايش) بعد أن قرروا إغلاق المسارات الأخرى الجالبة للطمأنينة والسلام والأمان. من يشعر بالخطر يتهدد وجوده، فرداً أو جماعة، فإنه ينزع للبحث عن القوة بشتى صورها حتى بين الأفراد (انظروا كم هو منتشر اقتناء السلاح هذه الأيام). وهذا هو خيار معظم الفئات المهمشة في الكون، فهي تبحث عن مصادر القوة، فتنظم

نفسها وتبني قواها لتواجه في مرحلة لاحقة طغيان مستعبديها وانتزاع حقوقها. وهذا بالضبط ما كان يفعله الشيعة في مملكة الوهابيين النجدية.

بيد أن الإنتكاس عن هذا النهج، وتهديم ما هو قائم من بناء، واعتبار مجمل الحراك السياسي الجهادي عقيماً، هو الذي دفع في الأساس الى تبنّي خطاب (التعايش) وكأنه عمل ديني ووطني سيحقق المقصود بأمن وسلام! ولكن أنّى يكون ذلك؟

لنقرّب الصورة أكثر. لو استمرّ الشيعة في منهجهم الجهادي المقاوم لطغيان الحكم النجدي، فإن النتيجة في النهاية - وكما حدث في بلدان عديدة أخرى - ستكون في احتمالات مرجحة أن تبادر السلطة الى الدعوة الى (التعايش) بعد أن تفقد الأمل في السيطرة على الوضع الشيعي بالوسائل الأمنية. حدث هذا في سريلانكا، ولكن التاميل (الأقليّة) هي من يرفض التعايش ويطالب بالإستقلال في جزيرة جفنة شمال البلاد. وحدث نفس الأمر في أندونيسيا في إقليم آتشيه وفي تيمور الشرقية التي مُنحت استقلالاً (زائداً التعايش!). وهو نفسه الذي سيحدث على الأرجح للقبارصة الأتراك مقابل الأكثرية القبرصية ذات الأصول اليونانية. هنا يكون (التعايش محصلة للنضال)، وهنا يكون (التعايش دعوة من الممسك بالسلطة أو الأقوى أو الأكثري وليس من المستضعف).

أما الحال عندنا، وكالعادة، فإن الفرو لازال يُلبس مقلوباً.

سددنا بوابة الجهاد والمقاومة (المكلفة ولكن الصحيحة) وفتحنا

نافذة التعايش الضيقة متوهمين أنها ستكون (خشبة انقاذ سهلة) لا تكلف ثمناً. لا دماً ولا مواجع ولا نضال ولا سجون، فإن نجحت كان بها، وإن لم تنجح الدعوة إلى التعايش فلا يوجد ما يمكن خسارته، اللهم إلاّ تكريس الأوهام لدى الشيعة، أو على الأقل إضاعة سنوات طويلة في تجارب اعتباطية.

لم يبقَ لمتصدري الطائفة سوى تسطير الكتابات حول فوائد (التعايش) وحضارية الفكرة. فيما الأمور باقية على حالها: أقليّة تحكم وتهيمن على الدولة وخيراتها، وأقليّة أخرى تواجه جلاديها بسيف من شعارات الحوار والتعايش والوحدة الوطنية!

لماذا التعايش؟

اعتاد بعض مثقفي الشيعة الإجابة على هذا السؤال من خلال مقاربة الموضوع من الزاوية الدينية: فالإسلام يحث على التعايش! ومصلحة المسلمين تعضد ذلك! ثم إن وحدة الوطن مهمة (يا جماعة الخير!) وتحتاج الى التمسك بخيار التعايش.

لكن دعونا نقرأ السؤال من منظور مختلف: لماذا يطرح التعايش في المملكة ولا يطرح في اليمن أو الإمارات أو عُمان، أو الكويت، أو حتى البحرين التي تواجه بين الفينة والأخرى خضّات طائفية منشؤها وهابي مستورد؟!

السبب هو أن في المملكة النجدية مشكلة بين سكانها. مشكلة مقيمة منذ قامت الدولة النجدية.

من صنع المشكلة؟ أليسوا هم: آل سعود، الحكومة، النخبة النجدية بشقيها المدني والديني؟.

ومن هو المسؤول عن الحلّ؟ أليس هو من صنع المشكلة، ومن بيده أزمّة الحكم والقرار؟ أم هل نحن مسؤولون عن مشكلة التعايش هذه المرّة، مثلما نحن مسؤولون عن حل مشكلة الوحدة الوطنية والإندماج الوطني وغيرها، كم يروّج لذلك (الوجهاء الجدد) الذين يضعون المسؤولية في معظم القضايا على الناس والحكومة على حدّ سواء (قسمة ضيزى كالعادة)؟!

مشكلة الشيعة أن الحكومة النجدية - شاملاً ذلك الوهابية - لا تريد التعايش. وهذه بالمناسبة ليست مشكلتنا وحدنا مع هذه الفئة الحاكمة الطاغية، بل هي مشكلة كل مكوّنات المجتمع معها.

وكما تلاحظون فإن فكرة التعايش لا تنطلق إلا من عندنا نحن الشيعة، لم نسمع أن الحجازيين يتحدثون عنها، ولا النجرانيين الإسماعيليين، ولا نحن - كشيعة - أصخنا السمع الى هؤلاء في كيفية رؤيتهم لمشكلتهم.. هل يرونها سياسية مع النظام وأدواته النجدية الوهابية، أم يرونها أزمة عقدية تحتاج الى تعايش كما يعتقد (الوجهاء الجدد) عندنا؟ ولا نعلم ما إذا كان لأولئك حلّ غير هذا الحل التعايشي العجيب.

متصدرو الطائفة حالياً صمّموا ثقافة خاصة - ولكنها فاشلة - في التعاطي مع النظام ومع الوهابية، وإلاّ فهل نحن لدينا مشكلة تعايش مع غير الوهابية من سكان المملكة النجدية؟ هل حين نزور الحجاز

ونلتقي بأهله نشعر بأزمة التعايش؟ وهل نعتبر لقاءاتنا برجالات الحجاز اختراقاً أو إنجازاً؟ كلا. إذن فأزمتنا مرتبطة بالسياسة وبالأيديولوجية التي تتبناها الدولة السعودية، وبالفئة النجدية المنتفعة المدللة.

هناك من يصرّ على استزراع وهم في عقول ناشئتنا بأن مشكلة الشيعة هي مع الوهابية فحسب وليس مع النظام الحامي والمروج لها، فإذا فتح الباب معه قادة الوهابيين عبر التعايش!، فتحت الأبواب السياسية مع آل سعود، ومع بقية شرائح المجتمع المُسعوَد. والحال أن مشكلة التعايش سياسية، وأن أكثرية الشعب لديها مشكلة مع الأقلية النجدية الوهابية التي ترفض التعايش لأسبابها كما سيأتي، وليست المشكلة بين فئات المجتمع الأخرى كما هو واضح.

إن فكرة التعايش تجرّ الشيعة جرّاً الى فكرة الحلول العقدية للمشكلة الشيعية، وهي حلول عقيمة ومستحيلة الحدوث. والتعايش نفسه من مسؤولية الدولة مثله مثل الإندماج والوحدة وغيرهما، ولكن الدولة السعودية لا ترى نفسها معنية بهذا الموضوع لا في الماضي ولا في الحاضر. الدولة السعودية ليست لديها بنية تحتية للتعايش، ولم تؤسس لثقافة التعايش ولم تحاول حتى صناعتها أو البدء بها أو أدنى من ذلك: (الترويج لها). على العكس من ذلك، فالدولة معنية بالترويج لثقافة القطيعة في الإعلام ومناهج التعليم وترك الحبل على الغارب للمفتين المكفرين للمواطنين ولغيرهم في

الخارج. باختصار: ثقافة الدولة كانت ولاتزال ثقافة قطيعة وتشنّج، والحكم القائم يعتاش على القطيعة وتقسيم المجتمع، وأداته المعروفة هي الوهابية والنخبة النجدية.

وعليه مالذي جاء بوجهائنا الجدد الى هذا المفهوم؟

إالى من يريدون توجيهه؟

هل مقاربتهم للتعايش: سياسية، أم هي اجتماعية، أم ثقافية دينية؟

إن التغنّي بالمفهوم في إطاره العام لا قيمة له على الأرض، ما لم نعرف بالتحديد أية مشكلة يريد حلّها حلال المشاكل هذا (أقصد مفهوم التعايش)؟!

بمعنى آخر: هل أولوياتنا كشيعة مضطهدين هي في هذا (التعايش)؟ ولماذا؟ وهل سيكون التعايش مع النظام أم مع الوهابية أم الإثنين، ولماذا؟ ثم هل قاعدة التعايش سياسية أم مذهبية أم اجتماعية، أي هل هو تعايش سياسي، أم تعايش اجتماعي، أم تعايش مذهبي ديني؟

لا يطرح لنا منظرو التعايش إجابات، في معظم ما يكتب لا توجد رسالة سياسية واضحة، فيما الرسالة التي يراد إيصالها للمواطن الشيعي سطحيّة مبسّطة: التعايش حلو وجميل ومفيد ولا غنى عنه! أما كيف يكون؟ ومع من؟ وعلى أي أساس؟ ووفق أي منهج؟ وغير ذلك، فهي اسئلة مؤجلة.

لهذا أصبح التعايش كمفهوم قيداً سياسياً ودينياً على المضطَهَد الشيعي، وليس على الطاغية الحاكم، ولا على المتفلّت من عقاله من التكفيريين الوهابيين.

لماذا هذا الإصرار إذن؟

هل هو إبداع خاص من عندنا أن وجدنا الحل في (التعايش) الذي لا أب له سوانا؟!

أم هي مقاربتنا الخاطئة في حل مشاكل التمييز والظلم الفظيع الواقع على مواطنينا، فلم نجد سوى الشعارات البلهاء نعزفها على أسماع المضطهدين فيما الطغاة يتلهون ويسخرون منّا؟!

ثمن التعايش

ليس الشيعة ولا أية فئة اجتماعية أخرى في المملكة ترفض التعايش، إلا الفئة النجدية، المسيطرة على السلطة والتي تحيطها بمفاهيم ودعاوى مذهبية مناطقية متطرّفة.

المشكلة مع النجديين أنهم لا يريدون التعايش مع الآخرين، وهم لا يزعمون أنهم يريدون ذلك، لا سلطتهم السياسية ولا الدينية، فمفردة التعايش لا توجد في قاموس السلطة ولا قاموس المشايخ الوهابيين، ولا حتى النخب النجدية القابضة على السلطة من تكنوقراط وغيرهم. لماذا؟

باختصار لأنهم لا يريدون دفع ثمن التعايش.

فالتعايش شأنه شأن كل الأفكار الجميلة الأخرى غير مقبولة نجدياً/ سعودياً/ وهابياً، لأن نجد بوضعها الحالي المستأثر بالسلطة ومنافعها تريد ديمومة الحال، وتلك الأفكار والمفاهيم تعمل على نقيض ذلك.

الطرف النجدي الماسك بالسلطة كاملة لا يريد أن يتنازل عن شيء منها، فهو لا تغرّه الشعارات الديمقراطية، ولا الحريات العامة، لا الإنتخابات، ولا المفاهيم الوطنية، ولا حتى الشعار الديني كوحدة المسلمين أو وحدة المواطنين. هو يفهم شيئاً واحداً: (السلطة ما تزال باليد كاملة، ولن نقبل بالتنازل عن شيء منها تحت أي معنى أو مسمى أو شعار). ولهذا، فالقابض على السلطة لا يجاري المهمّش الشيعي في شعاراته ودعواته بل يواجهها بأذن صماء.

الحكم النجدي يفهم ما يريد. هو يعلم أن فكرة التعايش مكلفة بالنسبة له، ولا يوجد شيء حالياً (فعل أو مواجهة) تجبره على إعادة حسابات الربح والخسارة.

لماذا هي مكلفة؟

ابتداءاً لأنه يعلم بأن فكرة التعايش تعني (الاعتراف بوجود الآخر المختلف). الإعتراف به إمّا على أساس أنه مواطن، حتى وإن لم يعترف به أنه مسلم - ومعظم سكان المملكة يدخلون ضمن هذا التصنيف. لكن هذا الإعتراف بأصل (وجود) فئة من المواطنين المنتمين الى مذهب التشيّع فُرض على النجدي وليس برغبة منه.

ولولا انتفاضة المنطقة عام 1400 هـ التي أظهرت الوجود الشيعي في العالم، لما قبل النظام، ولا النجدي غير المتدين، ولا الوهابي المتمذهب المتطرف أن يعترف بأن هناك شيعة يسكنون في السعودية.

بيد أن الإعتراف بوجود الآخر لا يكفي. فأن تقول بان هناك شيعة أو صوفية او اسماعيلية أو سنّة غير وهابيين.. شيء، وأن (تعترف بحقوقهم شيء آخر)، سواء تم تأسيس تلك الحقوق على قاعدة المواطنة أو على قاعدة الدين/ الإسلام. والوهابية لا تريد أن تعترف أن للآخر المختلف حقوقاً على أي من القاعدتين آنفتي الذكر.

ثانياً، إن فكرة التعايش تتناقض مع فكرة الاستئثار بالسلطة. فحين تعيش مع الآخر في مكان محدد، فإن من الطبيعي أن يحكمك نمط مصالح مشترك، وأن تكون هناك مسؤويات مشتركة يحتمها المكان والمصالح والحفاظ على السلم، وأن هناك حقوقاً مشتركة. وآل سعود والنجدية الوهابية يفهمون جيداً أن فكرة التعايش تبدأ بالإعتراف بالآخر وتنتهي الى الإعتراف بحقوقه، وبالتالي لا بدّ أن يؤثر ذلك على السلطة وتحصيص منافعها، في حين أن الوهابية ترفض حتى أن يشتري الشيعي أرضاً أو منزلاً في مكان مختلط، وتعتبر ذلك نذير خطر، كما في الفتوى الوهابية الحديثة.

ثالثاً، المحتكر النجدي، ورغم أنه يمتلك كامل السلطة ويحتكر

منافعها، إلا أنه يجد نفسه بحاجة الى تبرير ذلك الاحتكار والمحافظة عليه لنفسه ولأتباعه، وذلك عبر الدخول في مواجهة دائمة مع الآخرين تحت مسميات عديدة (كفار، عملاء) ولكن عينه على السلطة ويداه قابضتان بتلابيبها، فهي الحريم المقدس ولا شيء سواه. هو بحاجة الى صراع يبقي أتباعه واعين لمسألة احتكار السلطة وإبعادها عن العدو الكافر. . فالمواطن الشيعي والحجازي والإسماعيلي وغيرهم أعداء عملاء للخارج وهم كفار في الأساس، وخطرهم أكثر من خطر اليهود والنصارى.

لهذا يظهر التعايش وكأنه - بعين النجدي - مجرد فكرة مجرمة عدوانية، بمعنى أنها تسوّغ للمواطنين غير النجديين حقوقاً وتؤسس لدعاوى حقوق فيما يعتبر ملكاً نجدياً خاصاً، وهي بهذا تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق النجدية.

رابعاً، وهذا يقود الى فكرة أخرى، هي أن النجدي لم يقبل وهو الممسك بكامل السلطة بأن يكف - مجرد الكف - عن الإعتداء على غيره من الذين يسكنون معه، أي يقبل بالتعايش معهم. أي أن عدوانيته مستمرة تستهدف إبقاء المهمّشين تحت الضرب المستمر وفي موقع رد الهجوم الوهابي الذي لم يتوقف منذ احتلال آل سعود، فلا يسع المضطهد إلا أن يواجه أو يضمحل.

لماذا يقوم محتكر السلطة بمواصلة الصراع مع فئات اجتماعية عديدة تمثل أكثرية البلد المحكوم وهابياً، الى الحدّ أنه أيقظ النائمين الى ما بيد المهاجم المتطرف من ثروة وسلطة؟

إن هذا لا تفعله الأقليات الحاكمة في كل الدنيا، بل حتى الأكثريات لا تتظاهر بأنها تفعل ذلك.. فلماذا لا يتوقف النجدي عن توتير الوضع منذ احتلاله لمناطق الآخرين وتأسيس ملكه على أنقاض ممالك وإمارات غيره؟

رأينا أقليات تحكم بشعارات وطنية وقومية، كما كان في عراق صدام حسين، ولكنها في العمق تمارس سياسات طائفية عنصرية ضد الشيعة العرب وضد الأكراد السنّة. إن المظلة التي تحتمي بها تلك الأقليات غرضها البحث عن أيديولوجيا أوسع تعطي للأقلوي شعوراً بالقوة بأنه ينتمي الى فضاء أوسع ديني أو قومي عروبي.

عكس هذا نراه لدى الحكم النجدي. فهو حكم أقلوي.

وهو لا يحكم ضمن مفهوم عروبي قومي.

ولا بأيديولوجيا دينية إسلامية واسعة، تدخل أكثرية المواطنين في دائرة الإسلام.

ولا هو بالحكم الوطني الذي يحترم البشر كمواطنين في إطار الدولة، بل يرى الوطنية وثنية، ويحرم استخدامها كما فعل لعقود من الزمن.

إنه حكم قائم على أسس مناطقية ضيقة، وعلى مذهبية وهابية أكثر ضيقاً، لا يوجد في محيط المملكة ولا في المحيط العربي من يتفاعل معها أو يقبل بها (اللهم إلا في قطر سابقاً!).

حكم أقلّوي نجدي كهذا يفترض فيه أن يكون أكثر حرصاً على استقرار حكمه، وعدم إثارة الجماعات الأخرى التي هي في

مجموعها تمثل أكثرية البلد، وبعضها أكثر حجماً سكانياً من نجد نفسها.

فلماذا تثير النجدية الآخر، ليس فقط عبر رفض التعايش معه، بل والهجوم المستمر عليه منذ وطأت القوات النجدية أراضيه؟ لماذا يصر القادة النجديون على أن دولتهم سلفية، كما يقول الأمير نايف مراراً، بعد أن كانوا يتغنّون بأنها الدولة الإسلامية الوحيدة؟

إن مثل هذه السياسات الهابطة تفرض على الشيعي وعلى غيره أن يبحث عن الإنفصال عن الدولة النجدية، وتجعله يؤمن بأن لا مكان للتعايش، لا مع النظام ولا مع الوهابية، ولا مع النخبة النجدية العنصرية.

خامساً، إذا كانت الأقلية النجدية الحاكمة ترفض التعايش مع من تحكمهم وهم الأكثرية، فماذا تريد أن تصنع بهم؟ ليس هناك من خيارات كثيرة: (قتلهم وتصفيتهم/ طردهم من وطنهم/ إبقاءهم تحت الخضوع الى ما لا نهاية بلا حقوق دينية أو وطنية عبر القوة العسكرية). كل هذه الخيارات مفتوحة ويهدد النجديون بها، حتى بين الأمراء المسؤولين فإنه تظهر منهم بين الفينة والأخرى عبارات التهديد بالقتل والطرد.

لم يكن ما قاله الملك للوجهاء الشيعة بعيد الإنتفاضة عام 1400 هـ: (من شاء البقاء فليبق) التهديد النافر الوحيد، كما لم تكن مقولة سفر الحوالي بأن الشيعي يحيا ويموت شيعياً مسألة جديدة. وفي العموم فإن التهديد بالقتل والطرد وحتى القصف بمدافع الميدان،

كما هدد الملك فهد - ولي العهد آنئذ - موجودة في التراث السياسي السعودي كما التراث الوهابي الحديث، فهما ينضحان بحقيقة وجود استعداد لدى الحكم ومحازبيه النجديين لتبنّي خيارات العنف والدموية وليس التعايش.

حتى الآن، نحن في الخيار الثالث (الخضوع الى القوة والصلف النجدي).. فإذا ثبت أن هذا الخضوع غير ممكن، فإن العنف سيتصاعد، وكذلك حدّة الكراهية. المطلوب من الشيعي أن (يتعايش) مع الظلم ومع التمييز الطائفي، ومع القمع المستديم؛ وليس (التعايش) مع مجتمع نجدي على المستوى الثقافي أو الإجتماعي، ولا التعايش مع النظام السعودي على المستوى السياسي.

والغريب، بل المدهش في الغرابة، أن مجتمعنا الشيعي وغيرنا من المجتمعات المهمشة، إن أبدى السكون السياسي فهو لا يسلم من ظلم السلطات وتمييزها، ولا يسلم أيضاً من طغيان وتكفير الوهابية وتنغيص حياة أفراده؛ وحين يعترض الشيعة، تقوم قيامة الحكومة والوهابية فتزيدان من جرعات الضغط، والقسوة والعنف الأمني عليهم (أنتِ مسبيّةٌ على كلّ حال)! في كل الأحوال هم لا يريدون تعايشاً مع الشيعة أو غيرهم، سواء هدأ الأخيرون كما هو الحال الآن ومنذ 15 عاماً موادعة، أو ثاروا. وإذا لم يكن من الموتِ بدٌّ/ فمن العجز أن تموتَ جبانا!

ليسوا هم من يفرض علينا خياراتنا. نحن يجب أن نختار أن لا

نتعايش مع نظام كهذا النظام الظالم. ونحن من يجب أن يقرّر أن لا نتعايش مع هؤلاء التكفيريين.

سادساً، إن فقدان المجتمعات التي تتشكل منها الدولة السعودية - كما أية دولة أخرى - القدرة على التعايش والتواصل وتقاسم المصالح، وضبط آليات الخلاف ضمن أنساق قانونية، يؤدي في النهاية الى معارك مفتوحة وتوترات متواصلة، تنتهي بالطلاق من طرف واحد أو من طرفين، ولقد وصل الشيعة وغيرهم الى هذه النتيجة منذ زمن، ولكنهم كابروا، وحملوا النظام والوهابية على ألف محمل حسن، ولكن النتيجة هي استمرار الطغيان والتوترات الأهلية، ولم يؤدّ الأمر الى شيء غير تأكيد حتمية الطلاق. فالسلطة الطائفية المناطقية النجدية لم تقدم تنازلات تؤدي الى اعادة بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة تقبل بها الأطراف المتنازعة أو المختلفة.

لو كانت السعودية مجتمعاً منسجماً، أي تتشكل من نسيج ثقافي/ عرقي/ ديني واحد، فإن الفوارق بين الأفراد تكون محدودة، غير حادة، ويكون موضوع التعايش من نافل القول، وتظهر اختلافات محدودة في جوانب أخرى لا تتخذ صفة القطيعة الحادّة، ولا يحتمل معها التحارب وتعويق السلم الداخلي الأهلي. ولكن السعودية دولة غير متجانسة مجتمعياً، أي أنها حسب التعبير السياسي heterogeneous states، والتعايش في هكذا دولة قائمة على عصبوية حادة يفترض أن يكون ضرورة قصوى، وفكرة

مركزية يدور حولها عمل الدولة، وإلا فلا استقرار بل مواجهات مفتوحة تكون على حسابها أو بسببها، أي حين تدخل الدولة طرفاً في النزاع، فضلاً عن أن تكون مؤسسة له كما في دولة آل سعود.

إن حجم التنوع في الدولة النجدية، وعمقه، يستدعي الإلتفات. في أكثر الدول يعتبر التنوع (اللغوي) من أكبر المشاكل، والذي يعكس بدوره في كثير من الأحيان تنوعاً (عرقياً).. فاللغة حاجب ومانع للتواصل بين الفئات المجتمعية التي يراد لها التعايش مع بعضها البعض. وفي بعض الدول يتخذ التنوع صفة عرقية/ غير لغوية، أو عرقية/ دينية، أي أن هناك اختلافات قومية، واختلافات ثقافية/ دينية/ طائفية. القومية المختلفة في البلدان المؤدلجة قومياً مشكلة. والاختلاف الديني أوالطائفي في البلدان ذات الأيديولوجية الدينية تمثل مشكلة أكبر من غيرها.

وفي بعض الأحيان، كما في نجد، تتمظهر القومية على نحو مصغر فتتخذ صفة (مناطقية) متعاضدة مع المذهب المختلف، لتشكل جزيرة مستقلة وإن حكمت دولة.

الشرق يختلف عن الوسط النجدي مذهبيا (طائفياً) ومناطقياً (في بعض الأحيان يشار الى الاختلاف العرقي وهو غير صحيح باعتبار الجميع عرباً ومن قبائل محليّة انتهت فاعلية القبيلة فيها في تشكيل الهوية الخاصة). في حين أن الاختلاف بين الحجاز والمركز النجدي يأخذ مديات أوسع، فهناك الاختلاف المذهبي - وإن كان أقل عمقاً مما هو عليه مع الشرق الشيعي أو الجنوب النجراني

الإسماعيلي - وهناك الاختلاف المناطقي، وهناك الاختلاف العرقي الذي يصر المركز النجدي عليه لتحقير سكان الحجاز ناعتاً اياهم بأنهم مجرد (طرش بحر). وهكذا.

وزيادة على ذلك، هناك خصائص ثقافية غير مذهبية تتعلق بتراث وفولكلور السكان، وبتاريخهم السياسي المنفصل عن تاريخ آل سعود وحكمهم، حيث قامت دول وأمارات مستقلة قبل أن يقضي عليها النجديون.

نحن لسنا بإزاء مجتمعين مختلفين: أكثرية وأقلية، كما يرى البعض القليل واهماً فيضع الشيعة في المملكة مقابل السنّة، بل الحقيقة هي أن الشيعة يقفون قبالة الوهابية، والسنّة في الشرق كما في الغرب يقفون في قبال الوهابية نفسها.

إدارة التنوع ووضع أسس للتعايش مسألة غاية في الأهمية كلما زاد عدد المتنوعين. والدولة - كما أشرنا - فشلت في إدارة التنوع، ولا ينتظر منها حلّه رغم مضي نحو تسعة عقود على قيامها. إن فكرة الدولة السعودية قائمة على التناقض والحرب مع التنوع، سواء كان ثقافة أو مذهباً أو سياسة أو مصلحة؛ بل إن أهم مبررات قيام الدولة السعودية النجدية وتوسعها هو ضرورة القضاء على التنوع الثقافي (المشرك بنظرها) في الإمارات المجاورة التي صارت جزءً من الدولة الآن.

بمعنى آخر، فإن احتلال المناطق، وحسب توصيف الدكتور فؤاد ابراهيم، جاء على قاعدة (أيديولوجية الفتح) ترى أن مجرد وجود

التنوع الثقافي/ المذهبي محفّزاً لغزو وهابي للمختلف واحتلال أرضه، وقتله والقضاء عليه قضاءً مبرما. وبالتالي فإن (القضاء على التنوع) كان جزء أصيلاً من تكوين أيديولوجية الدولة وقيامها، ولازالت تلك الأيديولوجية قائمة قيد الممارسة حتى اليوم، ما يجعل فكرة التعايش مستحيلة، حتى ولو انسحق الطرف الشيعي أو الحجازي أو الإسماعيلي انسحاقاً تاماً، فهدير مدافع دولة آل سعود الوهابية لن تتوقف عن قصف الموتى!

ملخص ما نريده قوله هنا هو التالي:

فكرة التعايش لا أرض لها عند الحاكمين، وليس بالإمكان اعتبارها طريقاً لتحصيل الشيعة لحقوقهم، وهي فكرة أو مفهوم غامض أو غير معرّف لا يدافع عنه أحد في المملكة سوى الشيعة، ولا يقبل به النظام والنخبة الحاكمة النجدية الوهابية لأنه يؤدي في النهاية الى محاصصة السلطة أو التنازل عن بعضها.

إن الدولة السعودية ابتنيت على أيديولوجيا مناقضة لقبول التنوع، أي على رفض التعايش حتى بعد أن تأسست، والوهابية لا تقبل التعايش حتى لو انسحق الشيعة وكل المهمشين في المملكة، بل هي ومنذ عقود طويلة تواصل إطلاق مدافعها سواء دافع الشيعة عن حقوقهم أم لم يدافعوا.

خيار الموادعين للسلطة من الوجهاء الجدد كان الترويج لمفاهيم عامة لا توصل الشيعة الى حقوقهم؛ وقد تم تبنّي مقولات الوطنية وغيرها، كما مقولة التعايش، كبديل عن العمل الجهادي الحقيقي الذي تمّ التخلّي عنه.

ليس بين الشيعة وغيرهم من مكونات المجتمع أزمة تعايش، فالأزمة منحصرة بينهم وبين الأقلية النجدية الحاكمة وقياداتها السياسية والدينية والبيروقراطية. هذه الأزمة ليست عند الشيعة فحسب، بل عند المكونات الأخرى للمجتمع المسعود.

إن فكرة التعايش تجرّ الشيعة جرّاً الى فكرة الحلول العقدية للمشكلة الشيعية، وهي حلول عقيمة ومستحيلة الحدوث. وهي فوق هذا فكرة مخدّرة لا يتغنّى بها في طول المملكة وعرضها إلا وجهاؤنا الجدد.

ليس أمام الشيعة من حلول سوى الدفاع عن أنفسهم، وعدم الإلتفات الى الأفكار التي هي رغم حقانيتها الظاهرية تشبه (كلام حق يراد به باطل). طريق الشيعة الصحيح هو أن يقاوموا الطغيان لا أن يتوسلوا بالشعارات غير المقبولة من قبل الطغاة وأعوانهم. ومن لا يريد أن يتعايش مع الشيعة، فالشيعة أيضاً لا يريدون ولا يشرفهم التعايش مع أمثاله أو أمثالهم، وبالتالي عليهم أن يفكروا في المستقبل في دولتهم الخاصّة بهم بعيداً عن آل سعود، وبعيداً عن الوهابية، والنخب النجدية الطائفية المزيّفة.

* * *